وضّاح شرارة

العراق مثالاً
وحنّا بطاطو دليلاً

I | بناء الدولة الوطنية (العربية) في قبضة جهاز الاستيلاء العصبي الريعي والبيروقراطي

II | من أهل الدولة إلى دولة الأهل

III | معضلات الدولة «الوطنية»... الأهلية

لوان

وضّاح شرارة

العراق مثالاً وحنّا بطاطو دليلاً



وضّاح شرارة
العراق مثالاً وحنّا بطاطو دليلاً

الناشر أشكال ألوان
التدقيق يوسف بزّي
التصميم بطريق مكعّب (بنغوين كيوب)
طباعة وتجليد دار الكتب، بيروت، لبنان

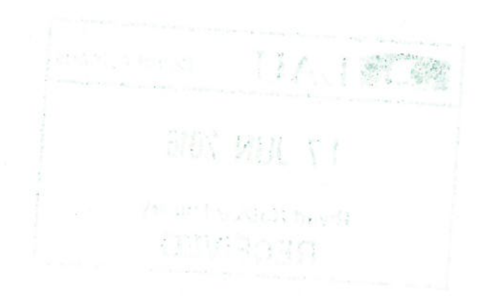
الترقيم الدولي الموحّد للكتاب ٢ - ٣١٤٢ - ٠ - ٩٩٥٣ - ٩٧٨

أشكال ألوان
جسر الواطي، شارع ٩٠، عمارة ١١٠، الطابق الأول
بيروت ٨٤٢١ - ٢٠٦٦، لبنان

www.ashkalalwan.org

المحتويات

I | بناء الدولة الوطنية (العربية) في قبضة جهاز الاستيلاء العصبي الريعي والبيروقراطي



إلى إيليّا حرّيق (ضهور الشوير ١٩٣٤ - انديانا ٢٠٠٧)

I بناء الدولة الوطنية (العربية) في قبضة جهاز الاستيلاء العصبي الريعي والبيروقراطي

١ - تقديم
العراق وسوريا ومصر من اليوم إلى الأمس

في ثاني يوم غزو القوات العراقية دولة الكويت مطلع آب ١٩٩٠ أبلغ القائد العام للقوات المسلحة الغازية، وهو صدام حسين، رئيس أركان الجيش الفريق نزار الخزرجي أنه، أي القائد العام، «حرر» الكويت بـ«القطعات التابع (للقائد العام) مباشرة، وليس بقطعاتكم». وهذا رواه الخزرجي نفسه إلى إحدى الصحف العربية الدولية غداة سنة على غزو القوات المتحالفة، الأميركية والأوروبية، العراق، ودخولها بغداد في آذار ٢٠٠٣. فالقائد هو أمين عام الحزب الغالب، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، رسمياً و«دستورياً». وهو فعلاً يعلو الدولة وهيئاتها وإداراتها وأجهزتها، وفكرتها إذا جازت العبارة، من طريق حرسه الجمهوري الخاص. ويخوض الحرب الخارجية الإقليمية - وهي سرعان ما انقلبت دولية، من وجه، وأهلية (حين انفجار الانتفاضة «الشعبانية» الشيعية، وقيام شيعة الفرات الأسفل على القوات الصدامية المنسحبة من الكويت)، من وجه آخر - بقواته الخاصة، ويقصي الجيش النظامي عن عمل عسكري وسياسي استراتيجي هو الأقرب إلى مقومات كيان الدولة وسيادتها، وأشد القرارات تعريضاً لامتحانها. والحرس الجمهوري، في عراق ذلك الوقت أو في سوريا اليوم أو في ليبيا الاستيلاء القذافي الطويل، ليس قوة خاصة، على معنى اللفظة

الدقيق، لا تجنيداً ولا تسليحاً ولا تمويلاً ولا رتباً. فما ينسبه إلى الخصوص الرئاسي، ويحمله عليه، هو معارضته بالقوات المسلحة وعمومها، وحملِ القوات المسلحة «الرسمية» والنظامية على كيان منفصل ولا يبعد أن يكون مناوئاً أو منافساً على أضعف تقدير.

ويروي نزار خزرجي، رئيس أركان الجيش العراقي في الأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩١، وهي الأعوام الأخيرة من حرب العراق وإيران، واحتل صدام حسين في اواخرها الكويت وأخرجه التحالف الدولي العريض منها، أن القائد العام إياه عمد في أثناء حرب العراق وإيران إلى فصل أسلحة الجيش المتفرقة والمتضافرة (سلاح الدبابات، سلاح الجو، سلاح المدفعية...) الواحد من الأخرى، وسَلَخَها عن قيادة الأركان التي تتوجها وتنسق عملياتها، وناط بالقائد العام وحده العلم بـ«كل شيء»، وحصر العلم بنفسه. ولم يستثن، بداهة، ميدان الحرب المستعرة العراقية - الإيرانية، من تفريق الأسلحة والتستر على مجريات الحرب ووقائعها. فقاتل سلاحا المشاة والدروع من غير تنسيق مباشر وميداني مع سلاحي المدفعية والطيران ومع الاستخبارات، ومن غير إبلاغ قيادة الأركان بخطط القتال والعمليات المزمعة والمتوقعة. فلم يخوَّل رئيس الأركان، وهو قمة مراتب الأمر، طلب مهمة تتولاها القوة الجوية، وحظر عليه إصدار أمر مباشر إلى مدير الاستخبارات العسكرية. فكان «كبار» القادة العسكريين والسياسيين، على ما قال نزار خزرجي في ٢٠٠٤، وهو في عدادهم، تبلغهم أخبار الجبهة وحوادثها الخطيرة، مثل رد الإيرانيين وهجماتهم عن الفاو، من الإذاعة. وعلى شاكلة صدام حسين في الكويت، وقبله، قاتلَ ابنُ عمه علي حسن المجيد «الكيماوي»، الكرد العراقيين بوحدات من الجيش الشعبي ومقاتلين حزبيين، وبعض المتطوعين الكرد، وقطعات عسكرية اقتطعت من الجيش النظامي «العام». وإلى هذا، «استقلت» هيئة التصنيع العسكري

بمواردها وأجهزتها واستخباراتها وخططها، ونصب صهر صدام حسين رئيساً عليها، قرينة على إخراجها من هياكل النظام وإلحاقها بقائد «كل شيء» العام، قبل أن يهرب الصهر ويندم ويعود ويقتله عدي صدام حسين بيده. (أوجزتُ الحلقات الـ٣٤ التي تكلم فيها مسعود بارزاني ونزار خزرجي وصلاح عمر العلي وحامد الجبوري... وعلقت عليها في صحيفة الحياة في ٩ / ٤ / ٢٠٠٤).

وشَبَهُ هذه الوقائع، التي توالى على سردها أعيان «الدولة» العربية الصدامية، بنظائر وأشباه فشت وشاع العلم بها منذ أواخر ٢٠١٠ وما بعدها: قيامُ تونسيين كثر على دولة زين العابدين بن علي ورهط زوجته؛ وقيام ثورة ملايين المصريين على حسني مبارك ووارثه المفترض وجمعية رجال الأعمال «العميقة» ورجال الدولة التي لا تقل عمقاً؛ وخروج ليبيين أفواجاً بعد أفواج على «العقيد» معمر القذافي وأولاده وعشيرته وحلفائه؛ وتقوضُ جماعات سورية على نظام وصفه المتظاهرون والناشطون والمقاتلون بـ«الأسدي» ونسبوه إلى الرئيس وأبيه من قبله وإلى عصبيتهما. وتشترك هذه «الدول»، وهي أنظمة تسلط واستيلاء وتصريف أمري، في حل الدولة الوطنية والاقليمية، وهيئاتها (السياسية والدستورية) وإدارتها (البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية والخدمية)، وإذابتها جميعاً في إرادة «سلطان» واحد ومشيئته. وذلك على مقادير مختلفة ومتفاوتة.

... صاحب الدولة العراقي

ففي عراق البعث الصدامي، تصدعت الأبنية التمثيلية والتنفيذية والقضائية، والأجسام الإدارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية،

تصدعاً كاملاً. وتولى الجهاز الحزبي الأمني، وعلى رأسه قائده «الأعلى»، التصريف والتدبير والبت محل الدولة المفترضة، بعد مصادرتها على أدوارها ووظائفها ومحلها المادي والمعنوي. ودوائر العلاقات والروابط الأهلية، العشائرية والمحلية والقومية والمذهبية، والاجتماعية، التي عجز جهاز الحزب عن استدخالها، والاستيلاء عليها، جمّدها موقتاً، وحال بينها وبين التأثير في سياسة السلطة وإجراءاتها. وقمع بالقوة المسلحة بوادر الحياة المتململة في عروقها ومجاريها. وانتهى الأمر بالرجل على رأس حزبه و«دولته» إلى ما تقدمت روايته على لسان قائد أركان جيشه في ٢٠٠٤: تقطعت عرى أشد أجسام الدولة حاجة إلى قيادة ووحدة مركزيتين؛ وتفرق السلك العسكري صفوفاً وكتلاً وقيادات آلية وقطاعية من غير صلات أفقية أو عضوية متكاملة ومتضافرة؛ وتولى التنسيق بينها رأس آمر يعلوها ويتسلط عليها. وهو «شرط» دوامها، على قول ماركس في الجماعة الأسيوية وعلاقتها بسلطانها وحاشيته الإدارية والكهنوتية. وعلى مثال عثماني ومملوكي عريق، تصدر صدام حسين، ورهطه الأقرب، مراتب القوة. ولكن صدارته لا تفترض تسلسل المراتب، وتعلق المراتب بعضها ببعض، واقتسام أصحابها أعمالاً يشترط إنفاذها اضطلاع أصحاب مرتبة أخرى بإنفاذ قسم أو شطر من عمل. فصدارته إنما ركنها القوة المنفصلة التي تتمتع بها عصبيته، ويسعه إعمالها في كسر الكتل العسكرية الأخرى، النظامية، أو الاستغناء عنها، على ما صنع الرجل في «تحرير» الكويت، وصنع ابن عمه وذراعه في حملة الأنفال على حلبجة وغيرها من بلاد البارازانيين. فهو «أمير (مئة) ألف» أو «أمير (ألف) ألف» أو أكثر. وهذا سهمه أو «ديوانه الخاص»، على قول العثمانيين في أملاك سلطانهم التي يستقل بها عن ملك الدولة، ويقتطعها من هذا الملك، وهي جزء من غنائم جيش الدولة التي يتربع في سدتها. فلا تستقيم «الدولة الوطنية والاقليمية» دولة واحدة ومتماسكة إلا من طريق

رأسها، الغالب على كتلها وأجزائها بقوة مواردها وتسلحها وتجهيزها هي من الموارد العامة، ولكن عصبيتها ولحمتها هما عصبية أمير الولاية أو «الدولة»، على قول عباسي، ولحمته.

... صاحب (بعض) الدولة السوري

وما أنجزه صدام حسين وجهازه أنجز بعضه حافظ الأسد ونظامه في سوريا، ولم يرد ربما إنجازه كله أو على الشاكلة نفسها. فهو أبقى على بعض المُسكة الذاتية للقوات المسلحة ومراتبها المختلطة، ولكنه عزل جهاز المراقبة الأمنية والاستخبارية عن جسم الجيش، وأوكل المراقبة إلى أجهزة متنافسة، رتبها على مراتب ودرجات، وقدم بعضها على بعض، وربط به مباشرة أقواها دوراً. وعزل في خضم الصراع الأهلي الدامي «قوات خاصة» كادت أن تكون عائلية، فقاتلت جماعات أهلية بعضها مسلح وسحقتها. وقاتلت قوات مسلحة نظامية أخرى هي قوات رأس النظام، أي الحرس الجمهوري. وخلف هذا القوات الخاصة على حماية رأس النظام من بعض جيشه، وليس من جماعات سورية منتفضة عليه وعلى سلطته. واتسعت الإدارة «المدنية»، شأن الحزب الجماهيري الفضفاض، وشأن مراتب الكتل الاقتصادية وجماعات المتعلمين، لأصحاب الولاء الجزئي أو البارد، وللعازمين على الخوض في «السياسة»، وأصحاب مهارات تقنية. وعلى هذا، وغيره مثله، رعت سياسة الأسد الأب رعاية يقظة وحذرة هوامش استقلال بعض المرافق عن قيادته المباشرة والخاصة، وحرصت على التستر على «ديوانه الخاص» بواسطة تقديم وتأخير معقّدين ومختلطين وزعا المكاسب والأدوار، والظاهر والخفي، على نحو يعصى الاقتفاء والتقصّي. وأسدل على هذا كله خطابة قومية وصراعية وعالمثالثية، صورية ومعمية. وفاقم الالتباس

وقوّاه انتهاج سياسات خارجية، إقليمية ودولية، أرادها الوجه البارز من النظام ورايته، حاذرت على الدوام الحسم. وترجحت بين مناحٍ ومنازع متضاربة. فشبّهت لأصحاب الآراء والأهواء المتناقضة تعليل هذه السياسات على حسب آرائهم وأهوائهم (فذهب باتريك سيل، منذ نحو السنة (شتاء ٢٠١٣)، إلى أن تشدد بشار الأسد الفلسطيني الوطني، وأبيه من قبله، لم يخرجه عن طلب المفاوضة وتوسيط الوسطاء، بينما ذهب ناهض حتر، العروبي - الاجتماعي الصارم، في الأسبوع نفسه، إلى أن مرونة النظام السوري البعثي ومفاوضاته لم تَؤُلْ يوماً به إلى توقيع اتفاق وإبرامه).

الفرق «الناصري» المصري

والصيغة العروبية الثالثة في الخط البياني المتدرج هذا، أو عليه، هي «النظام الناصري» وأطواره الكثيرة منذ مراحله الأولى، وتقلّبه بينها، إلى حين سقوط الرئيس السابق حسني مبارك. وأجمل متظاهرو الحركة المصرية الديموقراطية والمدنية (في حلتها الأولى) هذه الأطوار، وجمعوها في «ستين سنة» احتسبوها جملة متصلة، وغلّبوا وحدتها - وسمة هذه الوحدة هي تسلط الرئاسة وجهازها على الحكم والتدبير و«إرادة الشعب» - على فروقها ومنعطفاتها. والحق أن هذه السمة، وهي تجمع في باب مشترك مراحل الأنظمة المصرية و«الناصرية» المتعاقبة، تجمعها كذلك إلى النظامين الأسدي السوري والصدامي العراقي كذلك. ولا ينفي البابُ المشترك، أو السمة المشتركة، الفرق الصريح. وما بانت به الأنظمة المصرية «الناصرية» من النظام السوري الأسدي، والنظام الصدامي العراقي، يفوق الفرق بين النظام الأسدي وبين النظام الصدامي. فالأولى أقرت للأبنية السياسية، ولو من طرف اللسان، وللأبنية الإدارية

والعسكرية والاجتماعية والتقنية، باستقلال معايير عملها الداخلية بعض الاستقلال. فلم تعمد إلى تحطيمها وتقويضها قبل إلحاقها في خدمة جهاز الرئيس القائد وإراداته، على رغم «تطهيرها» السياسي والإداري والاجتماعي، الواسع والمستمر، للطاقم المتصدر السابق. وهي حرصت، في مرحلتها الأولى على أضعف تقدير، على دمج خاص ِّالنظام، وحلقته القريبة، في عام أو عمومية وطنية وشعبية، وفي عامية أهلية صبغت الحياة المصرية بصبغتها إلى اليوم. وغلبةُ العمومية الوطنية والعامية الأهلية أدت دوراً راجحاً في إظهار «الانحراف» اللاحق عن معياري العمومية الوطنية والعامية الأهلية، وعن مترتباتهما المتفرقة من مساواة معنوية، وامتثال (شكلي) لقواعد الانتداب والتكليف، وإحجام عن غلق دائرة الجهاز غلقاً محكماً... فقياساً على المعيارين - وهما انتهى بهما الأمر إلى الذواء وانقسمت الجماعة الوطنية على وجوه أهلية ومحلية واجتماعية انقساماً عميقاً، وعلى مترتباتهما - لا يصح إنزال مصر «الناصرية» لا منزلة سوريا ونظامها الأسدي، ولا منزلة العراق ونظامه الصدامي بالأحرى. ولا محل للمقارنة بين مصر هذه وبين ليبيا ونظامها القذافي، «الناصري».

ديوانُ الخاصّ

وهذه الحال ليست بعيدة من مصائر حركات الاحتجاج الديموقراطية (في أوائلها) والمعارضات في البلدان الأربعة، مطلعَ العقد الثاني الجاري من القرن الواحد والعشرين. فحيث حلت «الدولة» في الحاكم وجهازه القريب، وتسلط هذا على مرافق السلطة، وأخرج «ديوان خاصّه» من أبنية الدولة المفترضة مشتركة ومتماسكة، ولو شكلاً، وعارض هذه الأبنية بـ«ديوانه»، أطفأ «القائد» محاولات الانشقاق والمعارضة، وسحقها في المهد. فلم تفلح محاولة انقلاب عسكري واحدة على صدام حسين وجهازه المركب والمرقع

والمجلوب من مصادر متنافرة. وكذلك حال معمر القذافي طوال ٤٢ سنة تامة. فـ«اقتضى» التخلص من الرجلين ونظاميهما غزواً عسكرياً أجنبياً مدمراً، ضخماً وطويلاً، في الحال الأولى. ولم تسهم حركة داخلية ولو ضئيلة في إسقاط رأس الجهاز. وقام انتزاع الرافعة الأميركية تمثال صدام حسين الصامد على قاعدته، عنوة، في ساحة الفردوس قرينة على اضطلاع الغازي الأجنبي وحده بعزل جهاز الحاكم ورأسه، ووقف الجمهور، ما عدا شقه الكردي النازع إلى تقرير مصيره، متحفظاً أو متفرجاً، ومتوجساً في الأحوال كلها. ولم تتمرد القوى المحلية والإسلامية الليبية المسلحة على «العقيد» المزمن إلا بعد أن أمنت تقييد القوات الأجنبية، البحرية والجوية، ذراعه العسكرية. وفي كلتا الحالين، خرجت الجماعات الأهلية من عباءة النظام المتسلط وهي مقيمة على صفتها. و«مقيمة» غير دقيقة: فالصفة الأهلية، العشائرية والمذهبية والدينية والمحلية والقومية (الإتنية)، وهي فروع على باب أو أصل أهلي، كانت الملجأ الذي احتمت به الجماعات وأوى إليه الأفراد، بوجه تسلط الجهاز المستولي. وتوسل الجهاز بأبنية الدولة، ومحلها المركزي والجامع من الجماعات والمرافق الاجتماعية والإقليمية، إلى مصادرة «أهل الضعف» - وهم من أضعفت علاقات السوق الرأسمالية عصبيتهم فنزحوا إلى المدينة وزاولوا عملاً مأجوراً في مرافقها، ودرسوا في المدارس الجديدة، وتزوجوا من غير قرابتهم وملّتهم، وتحزبوا بغير عصبية الأهل - على مواردهم ونفوذهم وقوتهم. ولعل السبب الراجح في الانكفاء هو اشتباه موقع الدولة (العربية) في عهدة الاستيلاء الجهازي، العشائري (العصبي) والبيروقراطي (العسكري الأمني والإداري). فهجم الجهاز المستولي من موقع الدولة الوطنية الإقليمية، وبموارد قوتها وعوائدها، على الجماعات الأهلية والقوى السياسية والاجتماعية، وألحق أبنية الدولة البيروقراطية بعصبية أهلية وخصوصية : القذاذفة والتكارتة والقرادحة وضباط الجيش المصري، وحُمل توريث الإبن (البكر إذا بقي حياً ورغب

في الميراث) بالنص والجهر، أو بعزيمة وقول خافت، على حق ثابت وغير منازع. واحتسب قدراً أن يكون الحاكم التالي عدي صدام حسين وباسل أو بشار حافظ الأسد (وولَد بشار حافظاً الثاني) وجمال حسني مبارك وسيف الإسلام معمر القذافي... وذلك في إطار دستوري، وفي رعاية مجالس شعب منتخبة.

أبنية دولة... متحفظة

وعلى خلاف العراق، وعلى الضد من مصادرة الجهاز الصدامي أبنية الدولة واحتكاره التصرف بها، وسع حركة شعبية وعامية مصرية عريضة عزل رئيس الجهاز المستولي على أبنية الدولة منذ ٢٩ عاماً في غضون ٣ أسابيع من التظاهر والاعتصام والتعبئة. وإلى النهوض الشعبي الحازم والمرصوص، وهو قرينة قوية على دوام مجتمع لا يفتقر إلى الروابط الداخلية ولم تتقاسمه العصبيات الحزبية، اضطلع تحفظُ بعض أبنية الدولة عن بعض سياسات حسني مبارك وعزمه على توريث ابنه على وجه الخصوص، بدور راجح في تخلي الرئيس العسكري الثالث وتنحّيه عن الرئاسة. فتضافرَ على الإقامة أو العزل جهر أجزاء متفرقة من المجتمع المصري المتنازع وبعض هيئاته «الوسطى» المأزومة رفضها تبعات دوام الجهاز الحاكم منذ «٦٠ سنة»، وتحفظ «جهاز القوة» الأول وأبرز أبنية الدولة «الناصرية» عن تأييد الرئيس الآفل وقمع حركة المعارضة بالحديد والنار والبلطجية وذر الفتن. وحركة المجتمع واستقلال قيادة القوات المسلحة بالرأي (وإصغاؤها إلى مشورة أميركية لا يبطل الاستقلال هذا) دليلان على دوام حيوية حقيقية في الجسم الوطني المصري. وهذان أعوزا الجسمَ العراقي المتصدع، والمتناثر «مجتمعات» أو جماعات أهلية كثيرة وكتلاً وأجهزة متباعدة ومن غير رابط.

وترجحت سوريا الرازحة تحت وطأة الجهاز الأسدي بين الحد العراقي (الصدامي) والحد («الناصري») المصري. فلم يعجز السوريون، بعد نحو نصف القرن من أنظمة بعثية متصلة على هذا القدر أو ذاك، عن المبادرة إلى حركة احتجاج بطيئة دابة ومتعاظمة الاتساع على تسلط «عشيرة الأسد» أو «عائلته»، على قول معارضين راسخين، وعلى سوس جهازه الأمني والعسكري عموم أهالي سوريا بالإذلال والتهميش والمصادرة. ومن وجه آخر، تماسكت أجهزة القوة والإدارة والإعلام التماسك الذي يقي حلقة الحكم العليا التفسخ أو يُقْدِر هذه الأجهزة على القيام بالتحكيم في الخلاف الحاد والمستعصي. ولكن المبادرة إلى حركة الاحتجاج، من تظاهرة درعا في الأيام الأولى إلى اعتصام ساحة الساعة بحمص في ختام الفصل الأول فالاحتشاد في ساحة العاصي بحماة بعدها بأيام، لم تكن جامحة، وانتقلت مترددة ومتحسبة من الجنوب الحوراني (غير الدرزي) الزراعي والبدوي «المزدهر» ومصدر بعض «رجالات» النظام الصوريين والديبلوماسيين الإداريين (مثل فاروق الشرع وفيصل المقداد)، إلى الوسط السوري والعمود الفقري المديني والتاريخي، على قول مريم عبابسة وسيريل روسيل ومحمد الدبيات، في محور دمشق - حمص - حماة - حلب ومقارنة بالمحافظات الساحلية ومحافظات الجزيرة (سوريا حاضراً، أكت سود، باريس، ٢٠٠٥). فتعثرت على أبواب القطبين، الدمشقي والحلبي وفشت في الوسط قبل أن تتغلغل في أرياف الشمال والشرق، وتعود منها إلى المدينتين الكبيرتين المتحفظتين والمحميتين، عنوة. فوسع النظام، وكتلته العشائرية الأهلية وأجهزته وحلفاؤه وصنائعه، التماسك قبل التمترس والتخندق في الحاميات والثكن والنواحي، وشن الهجمات الشرسة على مواقع حركة المعارضة، وحصارها وتقطيع أوصالها.

ولكن العنف الهائل لم يفلح في خنق الحركة. وهي استقوت بعض الشيء بتساقط أجزاء من «الدولة» الأسدية وانشقاقها عن الجهاز المتسلط. فهجر الجيشَ النظامي نحو ثلثه. وفرقه الباقية (إلى آذار ٢٠١٣) والفاعلة هي المسلحة تسليحاً اختصاصياً ومركزياً «سوفياتياً» (الطيران الحربي والصواريخ في المرتبة الأولى)، على شاكلة فرق القوات العراقية الصدامية، ويلحمها برأس الحكم ويلحم بين أفرادها عصب أهلي ومذهبي مشترك. وحال انقسامُ المجتمع والدولة وأجهزتها، وتقوضُ شطر من الدولة عليها والتحاقه بالانشقاق الأهلي، بين أقطاب المجتمع الدولي والمجتمع الإقليمي وبين الانخراط المباشر والعلني في الحروب السورية وفرقها الكثيرة البقاع والألوان والمصالح. فـ«حمى» المركّبُ السوري، وجمعُه (على غير استيفاء) استيلاءَ جهاز عشائري وبيروقراطي وبقاء رمق حياة في مجتمع منهك وتجدده، البلدَ من التدخل العسكري الدولي وابتلاه بحروب أهلية طويلة الأمد، تتصدرها حرب جهاز الدولة المستولي على رعاياه ومعارضاته وجماعاته الأهلية.

٢- حنا بطاطو... عصبية الدولة

وفي مرآة هذا الوصف الأساسي (على معنى تناوله الأسس والأركان)، والنمذجة الموجزة التي تبعته، بعض ظلال العمل الذي خص به حنا بطاطو (١٩٢٦ - ٢٠٠٠) الفلسطيني المقدسي الأميركي، العراق، ووسمه بعنوان أضيق من موضوعاته هو **العراق / الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية** (١٩٧٨، برنستون يونيون برس، الترجمة العربية ١٩٩٠، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، تولاها عفيف الرزاز) في ٣ كتب أو أجزاء و٧٤ فصلاً. وعمل بطاطو، على زعمي، قد يصح وسمه بتضمين وسم كتاب سابق وذائع الصيت هو «تاريخ أفول الامبراطورية الرومانية وسقوطها» لإدوار غيبّون البريطاني، على أن يحل «دولة العراق» محل «الامبراطورية الرومانية». فما يتناوله العمل التاريخي والاجتماعي الكبير يتقيد فعلاً بأجزاء العنوان، ولكنه يفيض عنه ويعالج ما بين الطبقات الاجتماعية من منازعات ومهادنات وائتلافات، وما يعتمل داخلها من شقوق وخلافات، ويصيبها هي وأحوالها وعلاقاتها حين تبادر، أو تنخرط بعض جماعاتها وكتلها في «السياسة»، وتتولى إدارة الدولة أو بعض مرافقها أو تعارض هذه الإدارة وتنكرها...

ولعل عقدة المعالجة التاريخية والاجتماعية في عمل حنا بطاطو هي ميزان علاقات القوى الاجتماعية، وهذه فوق الطبقات أثراً وأوسع منها وأكثر تعقيداً، بجهاز الحكم وأبنيته، وميزان علاقات الجهاز والأبنية بالقوى الاجتماعية والجماعات. وميزان العلاقات ينبغي حمله على المنازعة. وغاية المنازعة في هذا السياق السياسي الاجتماعي (المجتمعي) هي الاستيلاء و«الغلبة في التكوين» (ابن خلدون)، وعليه، حيازة العصبية الغالبة الدولة حيازة جامعة ومانعة. والمصطلح الخلدوني لا يتستر ولا يراد به التستر على المدلولات الجديدة والطارئة على ألفاظ المصطلح: فالعصبية ليست اليوم لحمة القبيل النسبية والدموية، لا الحقيقية ولا المتوهمة والدائرية (فتتماسك العصبية في الحال الأخيرة بالاستيلاء والتربع في رأس الدولة، وهي سبق لها أن تولت تعليل الاستيلاء وابتدائه). وبين معنى العصبية «الأول» وبين معناها اليوم وقائع تاريخية واجتماعية ضخمة ليس أقلها تبلور السوق الرأسمالية وسلعها وتداولها، وتصدر الدول - الأمم العلاقات الدولية السياسية والعسكرية والتجارية، وانقلاب ميزان القوى بين الدول - الأمم وبين السلطنات وأقوامها وبلادها، وشيوع المدن والمواصلات السريعة، وظهور المنزع إلى وضع العبارة على موضوعات وضبط تلك على هذه... وتفضي هذه الوقائع إلى تصديع رابطة النسب والتوهم في القبيل، وإلى صوغها صيغة مختلفة. فتغلِّب دائرة الشعب (- الأمة)، على معنى عرقي ودموي وتاريخي إقليمي وتراثي معاً، على دوائر النسب والجوار القريبة والمعروفة، وتلحق الدولة الوطنية والاقليمية (الحديثة) بهذا المعنى، وتحمل الاستيلاءَ بالقوة والترؤسَ على حلول دائرة الشعب (- الامة) في القوة المستولية ورأسها وجهازها. والدولة في «عصبية الدولة» المحدثة لم تبق القلعة وديوان العسكر وديوان الجباية ومشيخات مذاهب الفقه والطرق الصوفية وطوائف الأصناف. فهي أجهزة سيطرة واقتطاع وجمع، من غير

شك، ولكنها لا تصدر عن فوق جوهري ومنفصل أو مرتبة، بل تتولى إجراء العقد والحل بواسطة قواعد انتاج وتوزيع وترتيب تقرها، وتتعهد إنفاذها، وتشمل «الرعايا» كلهم وتعرفهم، وتوحدهم على اشتمالهم. فهم رعايا الدولة الوطنية الاقليمية ليس من طريق جماعاتهم وبلادهم، من قبل و(ربما) من بعد، وإنما من طريق دخولهم تحت قواعد الإجراء العامة والمفترضة.

وما صنعه صاحب **العراق / الطبقات الاجتماعية**... من غير أن يعلن وينبه، ووراء رواية تقليدية دقيقة رصعها بسير وترجمات وبيانات إحصائية ضعيفة الدلالة - هو تعقب انقلاب علاقة الدولة بالجماعات الأهلية و«مجتمعها»، من غير افتراض فصل جوهري يترتب على التعريفات والحدود فوق ما يترتب على الوظائف الفعلية وأدائها. وقادته تجريبية عنيدة لا تشترط معياراً إلا الاحاطة التاريخية (الزمنية الطولية) والاجتماعية (المتزامنة العرضية)، إلى تشخيص فعل الجماعات الأهلية في قلب أبنية الدولة وثقلها وملاحظة تبعية هذه الأبنية وعملها للجماعات وعصبياتها ومصالحها، وضعف استقلالها عنها. فهو لا يتناول مثال دولة معيارياً، وطنياً جامعاً، و«عقلانياً» قانونياً وبيروقراطياً، وحّدتها، في سيطرتها وهيمنتها وتحكّمها، «طبقة» اجتماعية واستطراداً سياسية مؤتلفة من مصالح كثيرة لا تكف عن التنازع وتمتنع من التناحر في آن. وعلى الشاكلة نفسها، لا يفترض حنا بطاطو مجتمعاً يجمع بين جماعاته وطبقاته وأفراده انفصالُها (وانفصالهم) من الدولة، وقيامها (وقيامهم) بإزائها إلباً متصلاً إن لم يكن واحداً. فـ«دولة» بطاطو العراقية، إذا جازت العبارة، أهلية وعصبية من أدناها إلى أقصاها. ولكن وظائفها الطارئة والمركبة، الناجمة عن إنشائها عن يد سلطة احتلال بريطانية عالمية أو دولية ورأسمالية، نصبتها في منزلة ملزمة بتدبير أو إدارة أجهزة وأقاليم

وموارد وجماعات على معايير تداول وتوزيع وترتيب يفوق تعقيدها بما لا يقاس معايير السلطة والغلبة الأهليتين، ويبين منها أو يختلف عنها مباينة قوية. والمجتمع الذي ضوى مثال الدولة الناشئ، لئن أقامت جماعاته ظاهراً على صيغ علاقات وأعراف سائرة، أقحمتها «الدولة» الجديدة، ومبانيها وسياساتها، في حاجات ومشاغل وسبل لا عهد لها بها من قبل. وأقحمت عليها جماعات جديدة ولدت من مرافق الإدارة والعمل والتوزيع والإقامة والأمن... الجديدة. ووصلت «الدولة» والمجتمع بالخارج، ودوائره وروافده المتعددة، الاقتصادية السوقية السلعية والمالية والعسكرية والقانونية والثقافية، صلات غير مسبوقة نوعاً وكماً. وعاد هذا على موقع «الدولة» والسلطة والإدارة بوظائف وضوابط لم يعرفها مثال الأمر (و«الأمير») السابق.

وأتاح توسعُ صاحب الكتاب في تقصي أحوال العراق، جماعات وطبقات، وأبنية سلطة وإدارة، وعواملَ تأثير وموصلات تأثر، صرفَ المعالجة إلى المسألة السياسية، والدولة في القلب منها، ومحلها من أطوار الاجتماع (السياسي) العراقي وبعض جواره العربي. وعلى حين تبدو اليوم المعالجات الاقتصادية التي تناولت البنية الرأسمالية الداخلية والاستثمارات الأجنبية في هذا البلد أو ذاك (وفي هذا القطاع أو ذاك)، ظرفية الدلالة، وعلى هذا فائتة وعفّى عليها تقادم الوقت وانقلاب الأحوال، تحتفظ معالجة بطاطو الاجتماع السياسي العراقي على ثنية تشابك الدولة والمجتمع طوال فوق قرن من الزمن - من نهاية العهد المملوكي في ١٨٣١ إلى طلائع إقصاء صدام حسين أحمد حسن البكر في النصف الثاني من عُشر ١٩٧٠ - ، بدلالات راهنة قوية. فهو، على رغم اتخاذه أنموذج «نمو التخلف» خيطاً وصل به التغيرات العميقة الطارئة على المدن النهرية والأرض ومكانة المشيخة والزراعات ومنزلة

الملك وأجهزة الدولة وموارد الاقتصاد النفطي بأحوال «الأسواق العالمية» (ج ١ من الترجمة العربية، الفصل السابع، ص ١٣٨) و«السوق العالمية الصناعية» (ج٣، ف ٢٤، ص ٤٢٧)، لم يتأخر مرة واحدة عن إدراج حلقات الخيط في دوائر منازعات القوى السياسية والاجتماعية على الدولة ومقاليدها ومرافقها. فاقتفى من غير انقطاع أدوار إرساء سلطة مركزٍ ضيق متحكمة في مرافق الاجتماع السياسي العراقي كلها، من طريق إقصاء مصادر النفوذ المنازعة و«استئصالها» مصادر النفوذ والمنازعة وخنقها، ومن طريق السطو على موارد الجماعات وقيامها بنفسها وروافد هذا القيام المادية والمعنوية.

فوسع المركز الضيق أو ذرى الطاقم الحاكم، وهو انتهى بعثياً صدامياً وابتدأ عراقوياً وعسكرياً «شيوعياً»، بسط سيطرته أو قبضته المباشرة والإسمية على «أجهزة الدولة» وهيئاتها وإداراتها، من فوق، وأعمل خنقاً وحصاراً وقمعاً في مرافق الاجتماع السياسي، من تحت وفي الأبنية الوسطية، من غير أن «ينجز» استئصال مقومات الجماعات الأهلية وعواملها. والحق أن هذه «المهمة» ليست في متناول قوة سياسية، بالغاً ما بلغته من التجريد الاجتماعي والأهلي أو من العمومية السياسية. فكيف بهذه القوة وهي لابست المادة الاجتماعية والأهلية العراقية ملابسة حميمة وقريبة أفضت بها إلى إقحام معايير هذه المادة وأحكام عملها في ثنايا «الدولة»، وإلى إلحاق «الدولة» بسيطرة كتلة أهلية متقلبة بددت التجريد السياسي وإرهاصاته الضعيفة، وجعلت المجتمع ركاماً متنافراً من الجماعات المفككة والروابط المتجددة والمتكسرة. ومثل التجريد الاجتماعي والأهلي الذي ينشده ضمناً منطق السيطرة السياسية هذا، على مثال «ناصري» أو أسدي أو صدامي، هو ثمرة انقلاب وتحول تاريخيين واجتماعيين مديدين، ويحتاج انعقاد الثمرة إلى قرون. ولا يملك

أصحاب هذا المنطق أدوات تصوره أو تفكره. وهم نهب لترجح عميق ولد من نازع إلى سلطة شاملة أو كليانية (توتاليتارية) وعدت أو لوحت بها نشأة الدولة الحديثة عن احتكار الوالي القوة المشروعة أو عن عقد اجتماعي تنبثق منه إرادة جامعة وعمومية، و(ولد) من «قصور» المادة الاجتماعية والتاريخية المتقطعة والمجزأة، عن تلبية احتياجات النازع إلى السلطة الشاملة أو إلى السلطة المركزية الراسخة. وغذى الترجح، ونهبه، تدافع النازع هذا أو ازدواجه: فالتجريد الاجتماعي والأهلي الذي لا غنى عنه للسيطرة السياسية «الكاملة» يهدم أركان الكتلة الأهلية والحزبية المستولية، ويفتت لحمتها العصبية، من وجه أول ... ولا تستقيم سيطرة سياسية «كاملة» كتلك التي لا مناص للكتلة العصبية المستولية من طلبها لئن استحالت مزاولتها (المتمنعة) في بيئة أضداد «قبلية»، من وجه آخر، إلا بهذا التجريد.

ويزج ترجح أنظمة «الدولة» العصبية بها في سيرورة أزمات وانعطافات تقود الطاقم الحاكم، وحلقة ذراه الضيقة، إلى تشديد قبضته على أجهزة سلطانه المباشرة، وحماية هذه الأجهزة أولاً. فلا ينفك تجدد عمل النظام العصبي ودولته الأهلية، وتوالده وتناسله، من دينامية «راديكالية»، على ما قيل في بعض فصول تاريخ الأنظمة الكليانية (الفاشية و«الستالينية» والنازية). وتقود الدينامية «الراديكالية» الطاقم العصبي إلى تقوية عوامل تسلطه وتواطئه الداخلية. فيصادر الجماعات والأبنية الاجتماعية على الموارد والعوائد الريعية في معظمها، المتعاظمة أو المتناقصة بحسب الظروف. ويحرر «الدولة» من ضوابط التركيب والتحكيم والعمومية. ويتشارك أهلُ القوة والسلطان وأهل الضعف المحكومون، والمنقادون على هذا القدر أو ذاك، منازعَ تكاد تكون واحدة أو متجانسة إلى الترجح ونهبه. ولعل أحد مصادر قوة معالجة بطاطو ديناميةَ الأزمات العراقية

(من غير المصطلح)، وذروتها الصدامية، هو تنبهه إلى التشارك هذا. فبينما تخبطت «الطغمة» الحاكمة في تنازعها بين موجبات الاستيلاء العصبي المنفرد والاستئصالي وبين توسع سيرورات الوصل الاجتماعي وأطرها، تطاول التخبط إلى الجماعات المقصية والمنبوذة والمعتالة. فسعت بدورها في طلب القوة السياسية والاجتماعية من طريق اللحمة العصبية، والانكفاء عليها، ومقارعة الكتلة المستولية بها. ولم يكن استئناف المثال العصبي الأهلي، المذهبي والعشائري والمحلي، متاحاً. فبين أحوال العصبيات اليوم وبين أحوالها المنصرمة العوامل التي تقدم إحصاء بعضها: «الدولة» الوطنية والاقليمية ذات الرأس الأهلي المتسلط وقواعد الإجراء العامة، والسوق والتداول والتوزيع والأجور والريوع الرأسمالية، والمدن والضواحي وأخلاطها، والجوار العربي والاقليمي ودوله، والمدى الدولي المتشابك والمنقسم. وترتب على التشارك ترسخ دينامية الأزمات الراديكالية، وجموح أقطابها وكتلها إلى الكبكبة العصبية، والتحاجز والبيات المزمنين. ولكن تعاظم موارد «الدولة»، وريوعها، في الأثناء، وضعف موارد المجتمع، أتاحا بسط طاقم النظام سيطرته الشكلية والفوقية على العراقيين، من غير تمكين الطاقم من النفاذ إلى سيرورات الالتحام والتكتل أو سيرورات التفرق والانقسام. و«فضيلة» هذا التناول هي تشديدها على دينامية الأزمات ودوام هذه ونازعها إلى الراديكالية، وتشكيكها الثابت في جواز استقرار الأنظمة العصبية وشمول الترجح جهات النزاع كلها وكتله. وعليه، فمسير نظام صدام حسين إلى الحملة والغزو العسكريين والأجنبيين في أعقاب إخفاق قلبه من داخل (من غير رابطة سببية ومباشرة بين جملتي الوقائع) وإفضاء تحطيم النظام بالقوة إلى تصدع الدولة والمجتمع العراقيين وفشو الارهاب والاقتتال فيهما - هذه الحلقات ليست متصوّرة في «منطق» النظام المضطرب والمترجح والمأزوم. غير أن ولادة الحملة والغزو العسكريين والأجنبيين

من نظام النظام، أو مثالات عمله وإيظافه، سيرورة معقولة ومفهومة ومحتسبة في ضوء عمل حنا بطاطو، نهجاً ورواية.

٣- الاستيلاء على الريوع

وقد يسع قارئ كتاب بطاطو في القرن ونصف القرن تقريباً من تاريخ العراق الاجتماعي - السياسي، وتاريخ تكوين أبنية دولته وجماعاته ومجتمعه ونزاعاتها، وصلَ حادثة الغزو والاحتلال بمقدماتها وسياقاتها، وعللها المحتملة. وعمل الوصل هذا يتناول الحادثة على وجه الواقعة «الاجتماعية السياسية» (نسبة إلى الاجتماع السياسي، كلاً وجميعاً)، وقد يضاف: «الكلية»، على مثال دراسة العطاء بقلم الأنّاس مارسيل موس في الثلث الأول من القرن العشرين. والكلية هي صفة ترتيب دوائر الفعل والمعنى وأدائهما في مجتمع من المجتمعات أو جماعة من الجماعات، وليست صفة «روح» الجماعة أو القوم وحلولها في أفراد هذا أو تلك. فالانقلاب العسكري المزدوج الذي أطاح أولاً عبد الرحمن عارف، شقيق الضابط الناصري «التاريخي» عبد السلام، في ١٧ تموز ١٩٦٨، وثنى فأقصى في ٣٠ منه معظم أبطال الانقلاب الأول، صنعه القادة البعثيون بحسب «تقنية» الانقلاب على الدولة التي استخلصها كروتزيو مالابارتيه (من) استيلاءِ البلاشفة، وتروتسكي، على قصر الشتاء ببطرسبورغ غداة ٨ أشهر على ثورة شباط ١٩١٧، و«الناس نيام» على قول تروتسكي (في «حياتي» أو «سيرتي»)، وجمع دروس أوكتوبر (١٩١٧) إلى دروس زحف موسوليني على روما في (١٩٢٠)،

وعارض الدرسين بإخفاق أدولف هتلر في اقتفاء أثر موسوليني بميونيخ في (١٩٢٣). وتقنية الانقلاب على الدولة، ثم الاستيلاء على قممها، قد تكني عن ميتافيزيقا وقد لا تكني، ولكنها استعارة قوية لسياسة ونهج سياسي. والانقلاب المزدوج، على النحو الذي أعد عليه والضباط الذين زجوا فيه وإجراءات الأسبوعين اللذين أعقبا الفصل الأول واختيار توقيتيه، صدر من غير لبس عن تقويم دور المبادرة إلى انتهاز الفرصة السانحة (بين أمسٍ مبكر ويوم تال متأخر) وإيلائه المحل الأول من السياسة و«استيلائها».

«صنف» العسكر

فالوقت الذي اختاره قادة الحزب لاستيلائهم الرأسي يفصله عن خلافة عبد الرحمن عارف في ١٦ نيسان ١٩٦٦ أخاه الرئيس، سنتان و٣ أشهر. واعتور الخالف عوار أو عيب ظاهر هو ضعف إجماع المقترعين (وهم وزراء مجلس الوزراء + اعضاء مجلس الدفاع الوطني = ٢٨ مقترعاً حضروا الجلسة). ففي دورة اقتراع أولي حظي رئيس مجلس الوزراء عبد الرحمن البزاز بـ١٤ صوتاً، وعبد الرحمن عارف بـ١٣ صوتاً، وعبد العزيز العقيلي وزير الدفاع بصوت واحد. وبلغ عددُ الضباط المقترعين لعارف، وهو واحد منهم، ١١ ضابطاً من ١٢، وعددُ الوزراء المقترعين لرئيس مجلسهم ١٤ وزيراً من ١٦. ولما بدا أن جمع أحد المرشحين ثلثي الأصوات، على ما نصّ دستور أيار ١٩٦٤ الموقت، متعذر، وأن كتلة العسكريين متراصة، تخلى الوزير الأول والمدني المعتدل عن المنافسة، وترك الميدان للعسكري ولسلكه المتنفذ. ويعلل حنا بطاطو (ج ٣، ف٢١، ص ٣٧٧ - ٣٨٢) تخلي البزاز بتماسك العسكريين في وجه المدنيين، وتمتع العسكريين بقوة ترجيح حاسمة مصدرها الأول مكانة الوحدات والقطعات التي

تأتمر بأمرهم، وذلك في ضوء اضطلاعها بأدوار حاسمة في الانقلابات السابقة التي أفلحت والتي أخفقت، على حد سواء. فآمر حامية بغداد، وهي أدت الدور الأول في ١٤ تموز ١٩٥٨ (في قيادة عبد السلام عارف)، هو الزعيم سعيد صليبي، من عصبية آل عارف الجُميلية الرمادية. والموقع العسكري الأقرب إلى موقع الرئاسة، وهو الحرس الجمهوري «محور نظام (آل) عارف»، كان يهيمن عليه الصليبي نفسه. وعليه، فالزعيم الصليبي هو صاحب الكلمة الفصل، والقادر على إعلان حال الطوارئ و«الساعة الصفر».

وعلى الجهة المدنية (الوزارية) برز عبد الرحمن البزاز. ودان البزاز برئاسة الحكومة طوال ٣ أشهر ونحو نصف الشهر (من ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ إلى ٦ / ٨ من السنة)، إلى «صداقة» عبد السلام عارف. والبزاز سياسي مستقل برع في تحريك «المشاعر الشعبية» على الجماعات العسكرية المتنفذة، واضطلع بدور قوي في تجميد الحرب على الأكراد في حزيران ١٩٦٦، وزاد الفائدة المصرفية على أصول قدامى الملاكين العقاريين المصادرة من نصف نقطة (٠,٥٠) في المئة إلى ٣ نقاط. واقترح تقويم قيمة مياه فروع الأنهر فوق القيمة الجارية. فأثار حفيظة الناقمين على «الاقطاعيين» والرأسماليين. وعزم على تحرير الاستيراد من القيود الإدارية والمالية التي كبلته وصرفت إلى محظيين معروفين حصصه المتاحة، وأغلت الأسعار. وحمَّل الجيش وضباطه التبعة عن التهام حصة كبيرة من الموارد والأموال العامة. فرد الضباط، وفي طليعتهم الناصريون، ومقدمهم عارف عبد الرزاق، بتهديد البزاز، وعلق عارف عبد الرزاق المتنفذ، إجراءات رئيس الوزراء، وهو كان لا يزال على رأس الحكومة، من غير أن ينتصر الرئيس عارف له أو أن يعمد إلى التحكيم في الخلاف. وأقر البزاز ضمناً أو صراحة بانتصار الفريق العسكري، وبرجحان كفة

«سياسته» الصنفية والطائفية، وشاغلها الأول لئن لم يكن الأوحد رعاية مصالح صنف العسكر وطائفتهم، على المعنى المهني والفئوي. فعلى خلاف ما يذهب إليه بطاطو (ص ٣٧٨ ، بترجمة معدلة) من «(انحطاط) السياسة، على مستوى قممها النافذة، إلى صراع كسور خلا من المادة ومن المضامين»، ساق البزازَ، وربما بعض أصحابه المدنيين، برنامجٌ «وسطي يميني» على ما كان وصف في نظام سياسي مستقر بعض الشيء. وحسب، على ما ذهب من يحملون السياسة على منازعة مصالح تتفاوت عموميتها وتستبعد أو تعلق الاحتكام إلى القوة المسلحة، أن من في وسعهم الجمع على أعرض المصالح، وأقواها استجابة لحاجات الجمهور ورابطة الدولة الوطنية، هم أوفر حظاً في الحكم وتدبيره.

واضطرار البزاز إلى الاستقالة جراء هزيمة برنامجه أمام دعاة التحكيم العسكري المنفرد في تنازع المصالح، قرينة على إنكار الجماعة العسكرية، أو أهل القوة على المعنى الأضيق، وجود قضية سياسية أو مسألة سياسية ناجمة عن استبعاد «طبقات» اجتماعية، عريضة أو ضيقة، من موازين التقرير واعتباراته. فزيادة الفائدة على المصادرات وتقويم مياه الأنهر الفرعية بأعلى من القيمة المتدنية، إجراءان يرميان إلى إشراك أصحاب هذه وتلك في كتلة مصالح عريضة وجديدة. فلا تفترض هذه الكتلة استئصال بعض روافدها أو شركائها الذين تمتعوا، في ماضٍ قريب، بامتيازات ساحقة، حقاً باتاً. ولا شك في تعويل رئيس الوزراء المقصي على مقايضة أصحاب المصادرات والمياه لقاء إشراكهم في كتلة «السياسة الاقتصادية الجديدة» (لينين) و«تسديد ثمن» هذا الإشراك، بإسهامهم في الاستثمار المحلي والوطني المجزي وفي تحريك الاستهلاك. ويؤول تحرير الاستيراد من احتكار أصحاب الحظوة والوساطة، بالنيابة عن مراكز النفوذ والريع التي حازتها قمم الجهاز العسكري بالاستيلاء،

إلى تخفيض الأسعار، وتنويع السلع، وإلى تنشيط الاستهلاك المنزلي وربما الصناعة الوطنية الصغيرة أو الخفيفة على الأمد المتوسط. ويترتب على الاقرار «للطبقات القديمة» بهذا الدور صدوعٌ بكلمتها السياسية وثقلها ولو النسبي. واقتراح تجميد الحرب الأهلية «القومية» على كرد العراق وجه آخر من وجوه مزاولة السياسة من باب التحكيم والضم والشركة (وما تفترضه هذه من منازعة ومداولة). أما رعاية الحرب الأهلية «القومية» مع الكرد فهي، بين اعتبارات أخرى، عامل أساس في إنشاء ريع الجماعة العسكرية وتثبيته وتثميره. فالحرب هذه يقتضي الاضطلاع بها، والانتصار طبعاً في نهاية مطاف يرجى قصيراً، تعزيز موارد الجيش الوطني، وتمكين القيادة من التصرف بالموارد، ورسم الخطط المناسبة والتحكيم في توقيتها، وإضعاف الخصم (العدو) سياسياً وعسكرياً، الخ. ولذا، لم تنفك القيادتان، العسكرية المحترفة والسلكية والسياسية الحزبية والعصبية، من التنازع على هذه الحرب وثمراتها السياسية والأهلية وعوائدها الريعية، وسعي كلا الطرفين في الانفراد بالقيادة والتصرف.

وعلى هذا، آذن انتصار الكتلة العسكرية في المنافسة على قيادة الدولة الوطنية والإقليمية، بحصر هذه المنافسة في قمم هذه الكتلة، وقصرها على النزول عن امتيازات ريعية متعاظمة. وينجم عن الامتيازات اقتصاد هزيل، وتعويل على المورد النفطي الوحيد. وتعاظم الامتيازات الريعية والتعويل على انتاج المادة الوحيدة يتضافران على اختصار دائرة القوى الاجتماعية والسياسية المتنازعة إلى قشرة رقيقة من الكتل العسكرية التي تنوب عن جماعات أهلية وعصبية، وسياسية استطراداً واصطلاحاً وليس أصلاً. فإقصاء الطبقات الاجتماعية والسياسية «القديمة» من المنازعة، وسد منافذ التحكيم والمساومة عليها وعلى

مصالحها سداً محكماً ولا مراجعة فيه، يعزلان القوى الاجتماعية الخاصة والمدنية، و«مجتمعها» تالياً، عن المنازعة السياسية. ويقضيان حكماً باقتصار هذه المنازعة على «العصابات» العسكرية والحزبية، ومنافستها على الكتل والمواقع، وإعدادها العدة للانقلاب التالي. فيعيد الانقلابيون النظر في مراتب النفوذ، وحصص الكتل وعوائدها، وفي استئناف الحرب على الشمال الكردي، واستئصال شأفة الطبقات «القديمة» و«الشيوعيين».

وآل منصب رئيس الوزراء، بعد تجميد البزاز، إلى أمير اللواء الركن المتقاعد ناجي طالب. وفضيلة الرجل المرجحة هي خروجه من ساحة المنافسة على مناصب القيادات العسكرية الفاعلة، وماضيه الفخري الذي نصبه، في ١٩٥٦ - ١٩٥٨، نائباً ثانياً لرئيس لجنة الضباط الأحرار العليا، وتردده، أخيراً، بين موقع القومي (العروبي) المستقل وبين موقع الناصري «المعتدل». والموقعان، إذا صدقت التثنية، آيلان إلى اضمحلال «عارفي». وهذه قرائن على انتفاء قوة الفعل والحسم من الرجل، وخلو وفاضه منها. فهو يصلح للدلالة على تعليق ميزان الكتل المتصارعة وتجميده على حاله هذه في انتظار استئناف الصراع. ودام التعليق ظاهراً ٣ أشهر، طلبت الكتل المتنازعة بعدها المنصب كل واحدة لنفسها. فاضطر عبد الرحمن عارف إلى توليه، علامة على دوران النزاع على نفسه، وعوده على بدئه من غير منفذ إلى دائرة أوسع في الحلقة الضيقة التي تتآكل القوى المتنازعة والمتنافسة فيها. وآية الدوران هي توزيع عبد الرحمن عارف نيابة رئاسة الوزارة على خمسة نواب هم طاهر يحي (البعثي السابق) وعبد الغني الراوي (الاسلامي النازع) واسماعيل مصطفى (العراقوي والعقيلي الولاء) وفؤاد عارف (الكردي). وكانت حكومة ناجي طالب حاولت الاستقواء بزيادة مواردها من شركة النفط،

ومن عائد رسوم نقل النفط إلى موانئ المتوسط من طريق الأراضي السورية. فامتنعت الشركة من تلبية حاجة الحكومة الحيوية من الباب الريعي الوحيد الذي في متناول الطاقم الحاكم، «القومي» و«التقدمي»، طرقُه بعد إغلاقه الأبواب الاقتصادية والسياسية الاجتماعية الأخرى، وهي أبواب حاول عبد الرحمن البزاز إبقاءها مشرعة على موارد غير الموارد الريعية وأخفق.

الريع الوطني والعصبيات الرثة

وعندما امتحنت حرب حزيران (١٩٦٧) الجزء العراقي من «العالم» العربي وعلى الأخص مشرقه، ألْفت دولته متصدعة وعاجزة عن خوض حرب إقليمية معقدة. فوسع سلاح الجو الاسرائيلي ضرب اللواء الثامن المؤلل العراقي، وهو في طريقه إلى الجبهة الأردنية. وظهرت علناً انقسامات العسكريين الشخصية والعصبوية والسياسية، وآثارها في ضعف الإحتراف والتنسيق والتخطيط. وظهر العسكريون في صورة جماعة على حدة، تتمتع بامتيازات باهظة، في ختام مطاف استيلاء على مرفق القوة المشروعة في الدولة. و«حرر» الاستيلاء الجسمَ العسكري من أبنية دولة متهافتة، تركتها الانقلابات وصراعات الكتل الحزبية المحمومة عليها، خاوية معلقة وبعيدة من مطال قوى سياسية واجتماعية فاعلة. فهذه أصابها، بدورها، الهزال. وحولها أجهزةَ اقتتال على مفاتيح المواقع والوحدات العسكرية وقياداتها. فيروي صالح عمر العلي، وهو يومئذ عضو قيادة قطرية «ثانوي» (على ما يقر) أن البعثيين عقدوا، في ١٩٦٧، مؤتمراً دعت توصيته البارزة إلى إنشاء «جبهة قومية شعبية واسعة ترد على الهزيمة». فترجم الحزبيون الدعوة «الجبهوية القومية (و) الشعبية» «عملاً حزبياً تنظيمياً على الجانبين المدني والعسكري».

وفحوى الانتقال من الجبهة العريضة إلى التنظيم الحزبي الخاص، أو من الخط السياسي إلى «التفعيل» التنظيمي، هو، على قول العلي نفسه، «نسج (علاقة) حلف بضباط يحتلون مواقع حساسة»، وعلى وجه التخصيص «داخل بغداد»: في إحدى فرق الحامية أو في إحدى فرق الحرس الجمهوري... فتتداول الفرقة (الخلية) في اجتماعاتها إسم من يقترح ترشيحه ومراقبته وضمه إلى الجسم الحزبي، وتعبئته الانقلابية المتحفزة، وموقعه أو أصله وفصله ومن يصلح واسطة إليه من عشرائه وخلطائه وأصهرته. وهذا النهج قاد إلى سعدون غيدان، أحد ضباط القصر الرئاسي، وإلى ابراهيم الداود (خال غيدان)، الواسطة، إلى عبد الرزاق النايف، معاون مدير الاستخبارات و«وجه» انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٧ ورئيس وزرائه طوال ١٣ يوماً قبل اغتياله في منفاه اللندني (عن **الحياة**، المصدر المذكور).

وتفادياً لاحتدام المنازعات والخلافات، غداة حزيران (١٩٦٧) والخسارة التي نزلت بالفرقة العراقية، عهد عارف إلى «أقوى» نوابه الخمسة، طاهر يحي، برئاسة حكومة جديدة أعلن الضابط المكلف لائحتها في ١٠ تموز. فقصر التوزير على «سياسيين» وناصريين وقوميين مستقلين. واستبعد البعثي السابق البعثيين المتحفزين، و«التقدميين» (المقربين سابقاً من الشيوعيين وعبد الكريم قاسم) والعراقويين واليمينيين الخبراء المتحدرين من عائلات «قديمة». ولا يستقيم تجديد يحافظ على بعض اللحمة السياسية بين أفرقاء يتربص بعضهم ببعض، وينتظر فرصة الإجهاز المؤاتية عليه، إذا لم يلب بعض الحاجة إلى موارد ريعية و«وطنية» طرية تسد بعض نفقات السيطرة المتعاظمة. وعثر خيرالدين حسيب، الخبير المالي والناصري «المستقل»، على الإكسير المنشود. فأشار بتحويل حقوق استثمار حقول الرميلة الشمالية النفطية إلى شركة

النفط الوطنية، وحرمان الشركة الانغلو - أميركية (العراقية) منها، وبدعوة شركة إيراب الفرنسية إلى التنقيب عن النفط في مساحة تبلغ ١٠٨٠٠ كلم مربع. وتعهدت موسكو إزجاء خبراتها في الحفر والتسويق، على طرفي عملية الاستخراج من دون قلبها. وعادت بيضة القبان في العملية إلى فرنسا الديغولية وديبلوماسيتها «العربية». ومن تولى العمل المزدوج: تعظيم الموارد الوطنية واستعادتها من الأيدي الأجنبية المتسلطة والأنانية، وجزاء السياسات الغربية المستقلة عن الغلبة الأميركية شراكة في امتياز استخراج الثروة - هو «حكومة العفترة»، على ما سميت وزارة طاهر يحي. وهي جمعت وزراء عسكريين ومدنيين يدينون بمكانتهم ونفوذهم، وبعوائدهما، إلى تحدرهم العصبي من بلدات أو مدن عانة والفلوجة وتكريت وراوة وهيت (على التوالي: ع ف ت...). والتلقيب هذا كَنَى عن عموم الفساد وانغماس كبار الضباط والنافذين فيه، وعن عموم الخروج على القانون وضلوع أهل القوة و«الدولة». فالتبست خدمة أصحاب المصالح الريعية والصنفية المستولية على الدولة والمجتمع بالقوة والقسر بإنجاز بنود سياسية وسمت بـ«الوطنية» و«الشعبية» و«التحرر»، وحملت على «التقدم الاجتماعي» وتوزيع عوائد «الثروة الوطنية» على الطبقات الكادحة والطبقات الوسطى.

ولم يفت هذا، بديهة، البعثيين المتربصين بالحكم، وهم شركاء في صنع الالتباس و«تعميقه»، إذا جاز القول. وكانوا صرفوا السنتين والأشهر الثلاثة إلى إعداد انقلابهم المزدوج. وزجوا في الفصل الأول من الانقلاب «حلفاء المصادفة»، على ما سموهم. وهم الضباط الثلاثة الذين تقدمت رواية صالح عمر العلي فيهم: عبد الرزاق النايف وابراهيم عبد الرحمن الدواد وسعدون غيدان، على رأس الاستخبارات العسكرية والحرس الجمهوري وكتيبة دبابات الحرس. وهؤلاء اقتسموا تنفيذ

الانقلاب ومهماته، وهي الإطباق على عبد الرحمن عارف في القصر الجمهوري، واحتلال مبنى الإذاعة، ودخول وزارة الدفاع. وإذا قنع البعثيون بـ٨ وزراء حزبيين من ٢٦ وزيراً في الوزارة الأولى، حرصوا على أن يشغل محازبون رئاسة الأركان وسلاح الطيران (حردان التكريتي) ووزارة الداخلية (صالح مهدي عماش) وقيادة الحرس الجمهوري العتيد (سعدون غيدان، وهو «تقريباً» محازب، على قول بطاطو). ولما ظهرت بوادر الشقاق بين كتلة البعث و«حلفائها» الظرفيين، وعمد «الحلفاء» إلى دمج صحيفتي «الثورة» و«الجمهورية»، وهذه كانت بيد البعثيين، فطردوهم منها ومنعوهم من الإذاعة، أمر رئيس الأركان الجديد بإجراء تنقيلات واسعة في مناصب الضباط، في غياب الداود وزير الدفاع الجديد بالأردن ٣ أيام كاملة عن وزارته، و«جدد» استمالة سعدون غيدان وحرسه ودباباته، ورأّس ضابطاً تكريتياً هو حماد شهاب على حامية بغداد وعلى اللواء المدرع العاشر. وفي ٣٠ تموز، دخل اللواء العاشر بغداد، واحتل مواقعها المتحكمة في مرافقها ووظائفها وأمنها. فانفرد البعث بقمم الدولة وبالرئاسات، وهو كان نصّب أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية خلفاً لعبد الرحمن عارف، وأخرج منفّذ الاستيلاء وواجهته، عبد الرزاق النايف، ووزراءه وأولهم الداود من مناصبهم وعَزَلهم.

الطغمة والاستتباع

وفي أثناء الـ١٣ يوماً الفاصلة بين ١٧ تموز وبين ٣٠ منه، لم يغادر طيف المورد النفطي المسرح المضطرب والمتدافع بالأدوار. فلوّح ضباط القصر، على ما سمي النايف والداود وأنصارهما، بعزمهم على إلغاء عقد إيراب وحقل الرميلة الشمالية وحق التنقيب فيه إلى الشركة العراقية (آي بي سي)، وبنيتهم منح شركة بان أميركان امتياز التنقيب الحصري عن الكبريت.

وينقض الاجراءان، إن صدقا، ركناً من ركني الاستيلاء العصبي على الدولة العراقية، هو تعظيم موارد الدولة الريعية، والانفراد بها وبتوزيعها في سبيل تقوية «عصبية الدولة» (على معنى أنصار حلقة أصحاب الأمر الضيقة وأجهزتهم التي يوظفون فيها مواليهم). فمن طريق هذه الموارد مولت الطغمة الحاكمة البعثية الصدامية لاحقاً استتباع المرافق والدوائر الاجتماعية والأهلية بعد تصديعها، وشراء ولائها عنوة، وحشرها في «جيوش» الموظفين الجرارة والعقيمة. ويخالف الإجراءان الإجماع الوطني العروبي والتقدمي الذي أرست عليه السياسة الناصرية، منذ تأميمات ١٩٦١ - ١٩٦٢ وإنشاء الاتحاد الاشتراكي في خريف ١٩٦٢ وتوثيق الحلف بالاتحاد السوفياتي، نهجها ومواثيقها. وهما يعرقلان، على أضعف تقدير، سيرورة إنشاء «الدولة»، أي الكتلة المستولية بالقوة العسكرية النظامية والحزبية، «عصبيتَها» العريضة وسندها الاجتماعي ويقطعان الموارد المادية الضرورية عن السيرورة والقائمين بها. فتخسر الحلقة المستولية ركنها المدني والأهلي والحزبي ووسيلتها إلى السيطرة على آلتها العسكرية، إلى خسارتها شعارَها (قميصها، لغة) الأيديولوجي الذي يدرجها في باب حركات التحرر الوطني والاجتماعي من الاستعمار والامبريالية «الغربيين» و«الرأسماليين». وشعارها هذا يطل بها، وبخليطها المجتمع من طلاب وبطالين ومسرَّحين وسقط عشائر محلية، وهؤلاء ليسوا «كتلة» اجتماعية وبالأحرى «تاريخية»، على آفاق التاريخ العالمي العريضة والاسهام في صنعها بحسب «وعد» لم يقتصر على جهاز الدعوة والتحريض والتضليل السوفياتي أو الماوي الصيني. وهو (الشعار) ينصبها فاعلاً متصدراً وجامعاً شرائط القيادة الوطنية بل القومية الانسانية المشروعة والمستحقة من غير منازع، على ما افترض البعث (العفلقي) في أثر حركات الإصلاح والتنظيم والنهوض في «العالم» العربي الحديث. ويسوغ، أخيراً، سياقة الحوادث المتعاقبة منذ

«الثورة» العامية «الشعبية» على النظام الملكي القديم، وباشواته وأعيانه وكبار ملاكيه وسراكيله، ويقر عصبية البعث المستولية على ختامها هذه السياقة وإبلاغها غايتها ومحجتها.

الحزب «التكريتي» العامي

وكان الحزب المستولي أعد العدة للمهمات والأدوار التي نصب نفسه لها ولتوليها، في ضوء إخفاقه في تثبيت استيلائه في شباط ١٩٦٣ إلى تشرين الأول - تشرين الثاني من العام نفسه (رواية الانقلاب مفصلاً في الكتاب ٣، ف١٨، ص٢٨٩ - ٣٠٧، ثم وقائع «النظام البعثي الأول»، الكتاب٣، ف٢٠، ص٣١٧ - ٣٣٩)، وفي ضوء نزاع ١٩٥٩ بين القوميين والشيوعيين (جزء ٢، ف٩، ص١٧٩ - ٢٠٠). ولا يتردد حنا بطاطو في ربط حلقات انفجار العنف الواحدة بالحلقة السابقة، فيكتب أن عنف ١٩٦٣، حين استيلاء البعث على الحكم والانقلاب على عبد الحكيم قاسم، «مصدره» عنف ١٩٥٩ الذي مر التنبيه إليه للتو. وهذا مصدره مزدوج: عنف السجون الملكية في ١٩٥٣ (في حق الشيوعيين على الخصوص)، و«العنف القبلي والعرقي» (ص ٣٠٦ - ٣٠٧ من الكتاب نفسه)، من غير تخصيص أو توقيت، تضرب جذوره في زمن قديم ومتجدد، هو زمن العلاقات القبلية والعرقية.

ويقارن بطاطو (فصل «النظام البعثي الثاني»، الـ٢٣ من الكتاب ٣، ص٣٨٩ - ٤٢٥) بين صورتي حزب البعث أو صيغتيه في ١٩٦٣ ثم في ١٩٦٨، فيكتب أن الصيغة الثانية هي غير الصيغة الأولى. ويصف الصيغة الثانية بالنخبوية، كناية عن هرم طبقتي الناشطين ومرتبتيهم: فتعد مرتبة الصفوة (العليا) ١٠ آلاف عضو عامل، يَنتخبون ويُنتخبون،

إلى مستويات القيادة المتدرجة أو يسمون، بينما تعد مرتبة الأنصار والمؤيدن، أو القواعد المؤتمرة بأمر مستويات القيادة، ٥٠٠ ألف نصير منظم. والرقم الأول، عدد الأعضاء العاملين، يبلغ نحو ٨ - ٩ أضعاف عدد نظيره قبل ٤ سنوات ونصف السنة، ويبلغ عدد الأنصار المنظمين نحو ٢٥ ضعفاً عدد الأنصار في شتاء ١٩٦٣. وأهل الأرياف هم بيئة هذا التوسع ومادته. والهرم العريض القاعدة والمجتمع الرأس نصب طاقماً قيادياً معظمه الساحق من السنّة (العرب). فهؤلاء كانو ٨٤,٩ في المئة من «قمة القيادة» في ١٩٧٠، بعد سنتين من الانقلاب. وضوت حصة الشيعة العراقيين إلى ٥,٧ في المئة، وتأخرت عن حصة الكرد(٧,٥ في المئة). وكانت الحصص، على التوالي، في عقد ١٩٥٢ - ١٩٦٣: ٣٨,٥، و٥٣,٨، و٧,٧ في المئة. وتعليل الأمر الجزئي هو تأييد معظم الشيعة علي صالح السعدي، «صاحب» انقلاب شباط ١٩٦٣، غداة خسارته والحزب السلطة في تشرين الثاني ١٩٦٣. وهو طرد من حزب البعث في ١٩٦٤، وأنشأ حزبه. وخرج أنصاره ومؤيدوه من الشيعة (أو طردوا) معه. والبعثيون السنّة الذين انقلبوا كثرة، وغلبوا عدداً على صفوف المحازبين، هم من بلدات محافظات الرمادي وشمال بغداد وقبائلها، شأنهم شأن أفراد الشرطة الذين نسبهم ضباط ملكيون من عصبيتهم، مثل عبد الجبار الراوي وبهجت الدليمي. وكان هذا سبباً في مواطأة الشرطة ببغداد «مواطنيهم» البعثيين السنة، ولين معاملتهم إياهم، على خلاف قسوتهم على البعثيين الشيعة من غير ملتهم أو أهلهم.

فتعاظم نفوذ الضباط السنة التكارتة (أهل تكريت) في حزب البعث المقصي من الحكم غداة ١٩٦٣ مشتتاً، ومنقسماً على نفسه، ومتحارباً. وقويت الرابطة العصبية، العشائرية والمحلية واستطراداً المذهبية، على الرابطة الحزبية، السياسية والأيديولوجية. وتصدر القيادة الجديدة، وهي

قامت على أنقاض القيادة «الشيعية» التي أخفقت في تثبيت الاستيلاء على الحكم، حزبيون، عسكريون ومدنيون، من الطينة الأهلية نفسها. وبرز إثنان هما أحمد حسن البكر وصدام حسين، من تكريت. وينتسب الرجلان، وبينهما فرق سن يبلغ ٢٣ سنة (ولد البكر في ١٩١٤)، إلى عشيرة البويات من قبيلة البوناصر. وهذا النسب، المتواضع قياساً على أنساب عشائرية وقبلية عراقية أخرى، ينكره بعض الحزبيين السابقين، مثل صالح عمر العلي أو مهدي حيدر (صاحب عالم صدام حسين) على الرجلين اللذين ثارا لإخفاق تشرين الثاني ١٩٦٣. فينفون عن البوناصر والحديثية (أهل حديثة)، وغيرهم ممن يسمونهم «أهل الشقاوة» و«القبضايات القساة» بل «السرسرية» (الرعاع والدهماء)، ، شأن التكارتة، الانتسابَ إلى عصب قح أو صريح، هو قرينة مرتبة رئاسة ومكانة. وينزلون البكر وصدام وحردان التكريتي ومهدي صالح عماش وعشرات غيرهم مثلهم، منزلةَ «الدخلاء» على الحزب، ومنزلة أهل الضواحي والظواهر على البطحاويين، أهل وسط المدينة وأصحابها، وذلك على رسم عربي، دموي وحزبي بطولي، ضعيف الصلة بوقائع القرابة وملابساتها - على ما ذهب إليه هنري لامنس اليسوعي الفرنسي في كتابه في مكة والمنازعات التي اكتنفت دعوة محمد بن عبدالله بها. وترتبط الإثنين واحدهما بالآخر رابطة قرابة: فصدام حسين «ابن بالتنشئة» لخيرالله طلفاح، خاله ووالد زوجته أو عمه معاً. وخيرالله طلفاح هو ابن عم أحمد حسن البكر. والرجلان القريبان، وبينهما فرق السن الذي بين الوالد وابنه، عَلَمان على النحو الذي جرى عليه انبعاث الحزب، وعلى مسرح الانبعاث ومادته. فالريفية، والهامشية الاجتماعية، والتحصيل المتواضع، والعصامية البدوية، والارتقاء من طريق الدولة والإدارة والجهاز الحزبي، ورسوخ علاقة رابطة الولاء (على حديها: الأمر والطاعة) على مثال عائلي عصبي (التحامي) وثأري (استتباعي) - هذه

السمات والأحوال تبلورت تدريجاً، وعلى مقادير وأنحاء متفاوتة، في ثنايا النزاعات السياسية والاجتماعية المتعاقبة، الأهلية المحلية والوطنية والاقليمية. وكل باب من هذه الأبواب، غير الحصرية، برز سمةً من سمات الجماعات العراقية الفاعلة في «اختبار» تاريخي واجتماعي، اقتص حنا بطاطو فصوله المتشابكة قصاً وافياً. فالريفية والهامشية الاجتماعية اللتان غلبتا على البعث الناهض من انقاض ١٩٦٣، وطبعتا الحزبيين وقيادتهم والعَلَمين التكريتين على القيادة، هما من أعراض أطوار صيغت مع الكيان الوطني العراقي، وملكه الهاشمي والحجازي المتملك من خارج (ولكن ليس على خلاف داخل متماسك)، وجهازه الحكومي والإداري، ونفطه الطارئ والمتعاظم الدور في تمويل خزينة الدولة، وتَقوض حرفه وانهيار صناعة المراكب والنقل الداخلي، ومصادرة مشايخه القبليين وأغواته عنوة المشاعات القبلية الشاسعة وجمعهم زراعة كفاية ورعي إلى زراعة متصلة بالسوق وأسعارها وتقلباتها، وتصدع جماعاته القبلية وطوائف حرفه وطرقه الصوفية، وهجرة فلاحيه العريضة إلى المدن وانخراطهم في الجيش والشرطة والادارات وفي مرافق عمل نشأت تلبية لحاجات أهل المدن الجدد، وتوسع الهجرة وتداعي حلقاتها وبلوغها كتلاً من «فعلة» نافسوا من سبقهم على أجورهم وخفضوها. وشأن معظم المهاجرين إلى ضواحي المدن وعشوائياتها، اعتصم ضعفاؤها برابطة عصبهم. فنزلوا أحياء سبقهم إليها رواد هجرتهم، وساسوها سياسة ذاتية بـ«سوانيهم» وأعرافهم ومراتبهم الخاصة. وعروبة البعثيين العراقيين، وعلى الأخص ضباطهم الآتون من عانة وتكريت، «يدينون» بها إلى أسر الشمال العربية، أي البدوية، إلى وقت قريب، التي يتحدرون منها، وإلى «خسارة» هذه الأسر دائرة رعيها وتجارتها ومصاهرتها السورية. وتقوم هذه الدائرة، العراقية والسورية، بإزاء القوم الكردي المقيم بجوارها ويتقاسم معها النفط، مقام ركن الدولة الريعية و«الوطنية».

٤ - الجهاز (- العشيرة) - الدولة

تصدر حزب البعث، في صيغته «السنية التكريتية» (ص٤٠٠ من الكتاب ٣)، عصبية أهلية وعدداً، الجماعات العراقية الأخرى: الكردية والشيعية والمسيحية، والعشائرية والريفية والمدنية، والنهرية والبدوية والجنوبية والشمالية. وتصدر في صيغته العسكرية والأمرية والريعية والقومية، «الدولة» الوطنية والمركزية العراقية. والوجهان متصلان من غير شك ولكنهما ليسا واحداً. وتخليص الوجه الثاني، السياسي والجهازي، من الوجه الأول، الأهلي والعصبي، وحمله عليه حملاً سببياً واشتقاقياً، يخلان بفهم نزاعهما وفرقهما على رغم تضافرهما. فتنصيب صدام حسين في رئاسة مجلس قيادة الثورة، والإقرار بسيطرته على إدارات الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية من طريق مكتب الأمن القومي وجماعاته أو عصاباته المتحدرة من الحرس الوطني فجهاز «حنين» الصدامي، وتثبيت أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية، السلطة الفصل في الجيش، إجراءات انتظر حسمها عشرة أعوام تامة، من ١٩٦٨إلى ١٩٧٨. وبدا يومها أنها خاتمة المطاف (ص٤٠٠ من الكتاب الثالث، كذلك). ولكن الحرب على إيران الخمينية بعدها بسنتين، ثم مجرى الحرب وفصولها المتعاقبة (١٩٨٠ — ١٩٨٢ أو الفصل الهجومي، ثم ١٩٨٢ — ١٩٨٥ أو الفصل الدفاعي الثابت،

ثم ١٩٨٥ — ١٩٨٨ أو الفصل الدفاعي المتحرك)، أظهرا «اختصاص» البكر المفترض بالجيش من مخلفات مرحلة انتقالية أفلت. فتقسيم القيادة، ولو بين «والد» و«ابنه»، على حسب تشبيه رابطة البكر بصدام وصدام بالبكر، يخالف نازع القيادة البعثية والعراقية المستولية إلى حل «الدولة» في «سيادة الرئيس» فـ«القائد». ولا غرابة في توليد الحرب الطويلة (١٩٨٠ — ١٩٨٨) والعامة، وخسائرها الفادحة (نحو مليون قتيل في البلدين)، ومدارها القومي والمذهبي على مفصل دائرتين جغرافيتين وسياسيتين ونفطيتين (الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) — أبنية «الدولة» الوطنية العراقية وإخراجها إلى الملأ، على معنى الإنشاء والإيجاب وليس على معنى الترجمة أو النقل.

مثال «الدولة» وحروبها

فدخلت قمم الجهاز العسكري — الحزبي مرحلة تخليص مثال «الدولة» الأنموذجي من أبواب ثلاثة: الجهاز العسكري الحاسم، والهيمنة المنفردة والعامة على الدولة الريعية، والتوسل بالأمرين إلى شن حرب أهلية — قومية في الداخل وحروب مركبة أهلية — قومية وإقليمية في الدائرة الاقليمية القريبة. فاستولى الضباط التكارتة على الجيش وقيادته في سياقة طويلة ومتعرجة كان ابتداؤها توسط مولود مخلص النافذ، عضو جمعية «العهد» العربية العثمانية في ١٩١٤ — ١٩١٥، وزميل نوري السعيد في استانبول، وصاحب المكانة البارزة في ثورة ١٩٢٠، الشريفي الفيصلي ونائب رئيس مجلس الأعيان الملكي، وملاك الأراضي الواسعة في تكريت لقاء خدمته القصر والانكليز... والمتزوج بإمرأة تكريتية مثل أبيه الموصلي بالهجرة — لأبناء جلدته، ولم تكن خاتمتها الاغتيالات وتصفية ضباط التيارات والأحزاب الأخرى وسد باب الجيش في وجهها. وأصابت الجيش

العراقي، في غضون عقدين غداة ١٩٥٨، موجات تطهير وإقالة وتقاعد قسري أطاحت ٣ آلاف ضابط، وأخرجت تباعاً الملكيين، فالعراقويين (بعد مقتل عبد الكريم قاسم)، فالموصليين (١٩٦٦)، فضباط الرمادي أو الجُميليين من أنصار العارفيْن، فأنصار عبد الرزاق النايف والداود (بعد ١٩٦٨). وطاول الإقصاء، وغالباً الاغتيال بعد الإقصاء، حلقة الضباط من أنصار حزب البعث وعضده على استيلائه الثاني والأخير. فطرد حردان عبد الغفار (التكريتي) في تشرين الأول ١٩٧٠ من مناصبه القيادية والوزارية قبل أن يقتل في الكويت، حيث لجأ بعد ٥ أشهر. وطرد مهدي عماش في أيلول ١٩٧١. وألحق به عبد الكريم الشيخلي، وزير الخارجية. وقتل وزير الدفاع، حماد شهاب، في حزيران ١٩٧٣، وجرح سعدون غيدان، وزير الداخلية، في اليوم نفسه، بيد العقيد مدير الأمن العام ناظم الكزار. وأعدم هذا بعد ١٨ يوماً على محاولة قتله الوزيرين البارزين.

وانتهج الحزب سياسة تقضي بـ«تخريب الجيش» (ص٤١٠) النظامي التقليدي والوطني. فعمد إلى تدريب الطلاب الثانويين الحزبيين على عجل، وتنسيبهم إلى الجيش، وتنصيبهم ضباطاً وضباط صف. وشَرَطَ إنفاذ أوامر الضباط بموافقة «مفوضين» حزبيين تولوا تأطير الوحدات العسكرية. واشترط على الشيوعيين العراقيين، في أعقاب حملات تنكيل واغتيال واعتقال وتعذيب دؤوبة، في رد على مقترحاتهم الجبهوية والائتلافية «الديموقراطية» التخلي عن أي نشاط في صفوف الجيش. وخص الحزب المستولي ضباط الجيش البعثيين بشطر ثابت من مقاعد مجلس قيادة الثورة، المترجح العدد. وخصوا بحقيبة الدفاع، وبمنصب حاكم بغداد وإدارة الأمن فيها. وولوا غير منازعين قيادات سلاح الطيران وحامية بغداد وقاعدة الحبانية الجوية وكتيبة دبابات الحرس الجمهوري. واختلط الجيش بالأمن والاستخبارات آن كان الحزب يخوض حربين أهليتين، واحدة على

الكرد والثانية على المعارضة المنظمة ومعظمها من الشيوعيين. فهو استأنف العمليات العسكرية على كردستان حال استكماله انفراده بمقاليد الحكم. ولكن سير العمليات خيب الأمل في انتصار وشيك. فاضطر إلى توقيع اتفاق مع مصطفى برازاني، في آذار ١٩٧٠. وبعد نحو سنة ونصف السنة حصلت محاولة اغتيال «غامضة» نجا منها الملا، فانهارت الهدنة. وتجددت الحرب بعد ستة أشهر من «المفاوضة» المضمرة والمواربة. ونقلت بغداد النزاع من إطاره «الرسمي» المعتاد، وهو في هذا الإطار نزاع بين كيانين تنوب عنهما قيادتان ويقاتل جيشان، إلى إطار أهلي وشعبي. فأثارت مسألة كركوك وسكانها وإدارتها، وسعت في «تعريب» السكان أو تغليب الشطر العربي: فأنزلت عرباً أتت بهم من وسط العراق وغربه (من أقاليم حزب البعث وبلاده وقومه)، ورحلت كرداً من موطنهم الأصلي إلى مستوطنات معظمها في جنوب العراقي حيث يغلب الشيعة. وآذن ذلك بولادة أو استفاقة مشكلة قومية وسياسية في بؤرة مشتعلة قوية الشبه بهوية أهل الأطراف العالقة، مثل كشمير بين باكستان والهند وقبرص بين تركيا واليونان وقبل هذه وتلك الألزاس — لورين بين فرنسا وألمانيا، تنطوي على فتيل شر أهلي محلي لا يؤمن أن لا يتطاير شرره ويصيب الكتل الأهلية الخلفية. والفتيل لم يطفأ إلى اليوم. وخص الدستور العراقي الجديد (دستور ٢٠٠٦) كركوك بالمادة ١٤٠.

وعلى مثال إرادته «حل» المسائل «من المركز انطلاقاً» على قول صدام حسين في كتيب **أحاديث** نشر في ١٩٧٥ وكان باكورة إسهامه الفكري والنظري، وهو يعني استئصال عوامل تجددها أو تأريثها، نزل الحزب الحاكم عن شطر من شط العرب كان يلح في التمسك به إلى حاكم إيران البهلوي، محمد رضا، في ختام مفاوضات طويلة توجت بإعلان اتفاق في آذار ١٩٧٥. وهو، الحزب الحاكم وعلى رأسه رجله القوي و«الشاب» صدام حسين، صاحب

نعرة قومية بدوية على إيران الفارسية والشيعية الإمامية، وأحيا مصطلح الشعوبية العباسي وسلطه على القوم الفارسي وعلى العراقيين الشيعة، من منبت عربي كانوا أم منبت إيراني. ولكن إخماد الحركة الوطنية أو القومية الكردية، المتجددة والمزمنة، لقاء النزول عن السيادة على جزء من «الأرض» في المخاض المائي، تقدَّم الاعتبار السيادي المجرد والبعيد. فالانقسام أو الشقاق في «المركز» تفوق خطورته على الحكم، وعلى مثاله المتسلط «الحديدي»، ضم دولة أجنبية بالقوة حاشية حدودية متنازعة. والقضية الكردية مركبة: فالقوم الكردي يستند إلى رابطة دموية أهلية وإقليمية واجتماعية تاريخية ولغوية لا تفل إلا بالإبادة (حمل هذا حزب البعث في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق آذار ١٩٧١، على الإقرار بحزبين مشروعين وقانونيين هما حزب البعث، العربي، والحزب الديموقراطي، الكردي، «القوميان»). وكردستان العراق غنية بالنفط، عصب سيادة الدولة العراقية على رعاياها وجماعاتها وهيمنتها من غير منازعة اجتماعية تكتّل أجزاء وفئات من الجماعات. وبلاد الكرد تتقاسم أراضي اقليمية ووطنية متفرقة ومتنازعة. ففي مستطاع البعث السوري، توأم العراقي وخصمه، والحاكم منذ ١٩٦٣ — ١٩٦٦ في صيغته «القطرية» و«الشعبوية»، التوسل بكرد «الحزام العربي» المزعوم إلى مناوأة بعث بغداد ومناكفته. وفاقم الاستيلاء على لبنان «سخاءه»، في ١٩٧٥ — ١٩٧٦، فحجب مياه الفرات عن الأراضي العراقية قبل عقدين من مبادرة أنقرة إلى تقتيرها على الأراضي السورية وزراعاتها.

وراثة «البقية» الشيوعية

والتصدي للقضية القومية الكردية، و«حلها» من طريق إلغائها بالقوة العسكرية والالتفاف الديبلوماسي والشقاق الأهلي والشعبي، خلّفا

فروعاً سياسية لم يشذبها الحل المفترض. فحزب البعث المتسلط والمستولي «ورث» من فصول التاريخ العراقي القريب، الفصل الملكي والفصل العراقوي واليساري والفصل الناصري والعارفي المختلط، حركة شيوعية ويسارية وطنية لا نظير لها، عرضاً وقوة جذور، في البلدان والمجتمعات المشرقية والشرق أوسطية القريبة والجارة. والحركة الشيوعية، حزباً منظماً وناشطاً وجمهوراً اجتماعياً يسارياً ووطنياً ثقافياً، قوية الروابط بجماعتين يناصبهما حزب البعث الحاكم العداء الأهلي والسياسي هما الشيعة والكرد، على تفاوت قوة الروابط وتبلورها. فالحركة الشيوعية ليست جهاز شيعة العراق، على رغم شركة الإثنين في الجماعة المذهبية الكبيرة، وفي بعض جمهورها. ومن وجه ثانٍ، ليس لشيعة العراق، يومها، جهاز طائفي، على مثال صنعته الخمينية فيما بعد. والجماعة الكردية كانت بمنزلة ملاذ يلجأ إليه الشيوعيون ويستقوون به. فهي ربطتها بالاتحاد السوفياتي، وببعض أطوار «سياسته القومية» وتوسله «حق القوميات في تقرير مصيرها» (ما أُعمل «الحق» في تحطيم الامبراطوريات المتاخمة والمركبة)، آصرة متينة. وإلى ذلك، كانت الجماعات القومية والدينية، المتحدة من الملل العثمانية، أرضاً خصبة أنبتت للشيوعيين وأحزابهم وكتاباتهم وكتابهم دعاة اضطلعوا غالباً بدور النواة والخطوة الأولى في مسيرها (في الكتاب الثاني، ف١و٢و٣و٤، ص١٧ — ٨٤، رواية بدايات الحركة الشيوعية، في العراق وشطر من المشرق العربي، لا تلم بالأقوام والجماعات وحسب بل بعشرات «الأبطال» واحداً واحداً). فالكرد شعب من غير دولة، ومقسّم وقلة قومية، «مستضعفة» على سلم المراتب السياسية، ومنقسم على نفسه انقساماً اجتماعياً عميقاً. وهذه عوامل احتسبتها الأحزاب الشيوعية الوطنية في عهد الأممية الثالثة الستالينية (إلى ١٩٥٣)، ثم في إطار مكتب التنسيق أو الكومنفورم (إلى ١٩٥٧)، وبقيت عرفاً وميراثاً تقليديين.

وعلى المثال الذي مرَّ وصفه، مد الحزب المستولي الجديد يد الصلح والحلف إلى الحزب المنافس والمناوئ الذي باعده منه عنف الموصل في ١٩٥٩ وعنف التصفية والمطاردة في أثناء الاستيلاء الأول (شباط — تشرين الثاني ١٩٦٣). فاقترح على خصمه الشيوعي، المزدوج «قيادة مركزية» و«لجنة» مثلها، غداة الانقلاب مقاعد وزارية قليلة في إطار تضامن القوى الثورية والوطنية بعد حزيران ١٩٦٧. فرد الجناحان ببنود «ديموقراطية» تفترض قبول اقتسام السلطة والنفوذ، والإقرار بافتراق الجماعات واختلافها، وبحقها في اقتسام الموارد العامة والتمثيل السياسي المستقل والأحلاف الوطنية والاقليمية والدولية بحسب التمثيل السياسي على حدة. وعلى هذا، دعا الفريقان الحزب المستولي إلى إطلاق المعتقلين السياسيين، وضمان حرية الأحزاب وحكم ذاتي للأكراد، وتأليف حكومة «موقتة ائتلافية ديموقراطية تقدمية». وبدا أن حزب البعث خطا على الطريق المقترحة خطوة تلاقي الخصم والمنافس العتيد. فعفا، في أيلول ١٩٦٨، عن المعتقلين السياسيين. وقرر عودة الموظفين المطرودين من وظائفهم بذرائع سياسية و«عقائدية». وأجاز عودة الشيوعيين المنفيين أو الهاربين من منافيهم وملاجئهم. وسكت عن حرية العمل الحزبي. وفي أعقاب شهرين على اجراءاته هذه، وهي حملت مئات أو ربما آلافاً من جمهور الشيوعيين واليساريين والتقدميين على العودة إلى بلادهم وأسرهم، شن الحزب المستولي على أجهزة القوة والمراقبة في الدولة، حملة اغتيالات متصلة طاولت قادة بارزين، ونقابيين ميدانيين، وناشطين متظاهرين. فاغتال «مجهولون» ناصر الحاني، في ١٠ / ١١ / ١٩٦٨. وكان «مجهولون» آخرون (!) أغاروا على معمل زيوت نباتية ببغداد، في ٥ / ١١ أعلن عماله إضراباً فقتلوا شيوعيين من عماله. وعندما خرجت تظاهرة، في ٨ / ١١، احتفالاً بالذكرى الخمسين للثورة البلشفية في بغداد، هاجم ساقتها (أو صفوفها الأخيرة) ملثمون مسلحون بالسكاكين وبقناني الزجاج الناتئة والهراوات فقتلوا ٣ متظاهرين.

وأتبع مكتب الأمن القومي، في قيادة صدام حسين، القتل والارهاب باعتقالات زجت في السجون عشرات من القيادات الشيوعية، معظمها اختارهم المكتب من «القيادة المركزية». فهذه تجرأت على إنشاء فصيل مسلح صغير تولى عمليات «ثورية» رمزية مثل سرقة (مصادرة) ممتلكات وأموال، أو خطف متنفذين، وذروة الجرأة كانت إطلاق نار على منزل صدام حسين ومنزل صلاح عمر العلي.

وفي السجون، عذّب السجانون البعثيون المعتقلين الشيوعيين تعذيباً ثأرياً أودى بـ٢٠ منهم، على أضعف تقدير، فيهم قياديان من الصف الأول هما متّى هنري هندو وأحمد محمود الحلاق. وانهار عزيز الحاج، أمين «القيادة المركزية» الأول، وخرج على التلفزيون، في أوائل نيسان، ودعا إلى التخلي عن العنف. وهو كان رعى القوة المسلحة الصغيرة التي جرَّت عليه، وعلى حزبه أو جناحه، ثأر البعث. وكانت «القيادة المركزية»، نفسها دربت، قبيل الاستيلاء البعثي، خلية مسلحة في هور العموقة، جنوب العراق، ولوحت بانتهاج طريق «حرب الشعب». وأبدى بعض «القياديين» حماسة «خيالية» للخط الصيني، ولم يبدِه فصيل شيوعي آخر. فانقلاب عزيز الحاج على الرأي الموشك أن ينقلب «عقيدة» في غضون أقل من الشهرين، قوّض بعض أركان جناحه. وقطفت السياسة البوليسية البعثية، وهي أمست صدامية في هذا الفصل، ثمرة قمعها العنيف الجناح الشيوعي البارز. فلان الجناح الآخر، «اللجنة المركزية». وقبل عزيز شريف، الأمين العام السابق لحركة أنصار السلم، تعيينه وزيراً للعدل، في آخر شهر من ١٩٦٩. وأدى «الوجه» السياسي البارز والمختلط دوراً فاعلاً في مفاوضات الحزب الحاكم والحزب الديموقراطي الكردي الطويلة (في آذار ١٩٧١). وتسليم عزيز الحاج، واستقلال عزيز شريف بسياسته، لم يحصنا الشيوعيين، على اختلاف أجنحتهم وعقائدهم، من عنف النظام البوليسي. فقمع «مجهولون»

مسلحون تظاهرة شيوعية خرجت ببغداد في عيد النوروز، في أول أيام ربيع ١٩٧٠، وقتلوا محمد أحمد الخضري، عضو لجنة بغداد القيادية رمياً بالرصاص. واعتقل مئات الشيوعيين في أنحاء العراق، وعذب منهم من عذب، وقتل من قتل، وأطلق بعضهم بعد سنوات قليلة أو كثيرة.

وتجددت في أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ الاعتقالات والقتل في أثناء التعذيب وأعمال الخطف والتغييب من غير أثر. وقبيلها بقليل أفصح الحزب الحاكم عن اشتراطاته على الشيوعيين، وعلى الحركات السياسية الأخرى ضمناً وفيها الناصريون والقوميون العرب (وهم ٩ منظمات وتيارات أو انشقاقات متناسلة). وهي تقضي بالاعتراف بالحزب المتسلط حزباً – دولة واحداً: «ثورياً وحدوياً اشتراكياً ديموقراطياً»، وقائداً، وقومياً ورائداً على طريق «تحرير كامل فلسطين»... ولا يتم هذا إلا بإنكار الشيوعيين، وغيرهم، أحكامهم، ماضياً وحاضراً، في البعث ودولته وانقلابه وسياساته وأحلافه. وحين وقع أحمد حسن البكر وعزيز محمد، غداة إعدام ناظم الكزار، وثيقة العمل الوطني، في تموز ١٩٧٣، ووُلِّي «الحليف» الضعيف وزارة الري «الاجتماعية» ووزارة دولة فخرية، وأُغضي عن إصداره صحيفة أو نشرة حزبية كئيبة، كان الحزب – الدولة أرسى دعائمه على الأنقاض السياسية العراقية، وقوض أبنيتها من غير استثناء: خُنق ما يقوم به العمل السياسي المنظم أو التلقائي، وأُلحقت المادة الجمعية أو الاجتماعية «الأولى» بالمراقبة والمطاردة الأمنيتين، وانكفأت الأواصر الأهلية على هياكلها.

«الإصلاح» من غير مترتباته

والحق أن طموح حزب البعث لم يقتصر على الاستيلاء على «الدولة»، والاستقرار فيها، والانفراد بمواردها وتصريف إداراتها المتفرقة وإثبات

جدارته بهذا الموقع. فهو اعتقد، أو اعتقدت قيادته «الشابة» اعتقاداً ثابتاً وجازماً بأن الاستيلاء على أجهزة القوة والتدبير، وعلى الموارد، مرحلة على طريق إنجاز أو انعطاف تاريخي حاسم. وسحقُ القوى السياسية الأخرى والمنافسة ما أمكن، بعد أن استأصلت الانقلابات المتعاقبة منذ صيف ١٩٥٨ «الطبقات القديمة» ودولتها وأركان الدولة الاجتماعية، هو من مقدمات الانعطاف أو الإنجاز المتوقع والمأمول. فقيادة حزب البعث العراقي، شأن معظم الحركات التي تبلورت مناهجها ومبانيها في العقد السادس من القرن العشرين، وعاصرت تصفية إرث السيطرة الأجنبية المباشرة على بلدانها وبروز الاتحاد السوفياتي قطباً دولياً نافذاً، حملت أبنية الحكم والسلطة على «بناء قومي» لا يستقر ولا يتماسك ويدوم إلا برسوه على قواعد اجتماعية واقتصادية متينة وراسخة. ويقضي إرساء «البناء الفوقي»، أو الدولة الوطنية المستقلة (في قيادة حزب طليعي) والمبادرة إلى ضمان الاستقلال الاقتصادي على أسس «التراكم الأولي» والتصنيع المركزي والزراعة «التعاونية»، بجمع الموارد كلها بيد أجهزة الحزب، والجهاز المهيمن على الأجهزة. وجمع الموارد يفترض حرمان القوى الأخرى، السياسية الحزبية والاجتماعية المتملكة، من مواردها، المادية والمعنوية أو الرمزية (الرابطة الدينية المذهبية والرابطة الثقافية أو الرابطة العصبية...). وما بقي من مقومات إنتاج أو توزيع أو إدارة أو تداول، مستقلة عن المركز وآلاته، رآه المركز خروجاً عليه وعدواناً. وعلى هذا، افتُرض في «الاصلاحات» الزراعية المتفرقة والمختلفة المسير في طريق تفضي إلى إنشاء طبقة من متوسطي المزارعين وصغارهم، تجزي الفلاحين على انخراطهم في التحرر من سطوة كبار ملاكي الأرض في الداخل، وتجنُّدِهم في الحرب الوطنية على المستعمر الغاصب و«عملائه»، وتُبوئهم المكانة التي تعود إليهم في جبهة ديموقراطية اجتماعية. فكان أن تفرق المزارعون والفلاحون «الجدد»، وتبددوا من غير رابطة ولا آصرة. فإما عاد

الملاكون القدامى أو التجار الذين حلوا محلهم (على المثال المصري)، وإما هجر المزارعون الأرض إلى ضواحي المدن وأريافها وأرباضها، وتركوا الأرض مواتاً (على المثال السوري).

فقادت «الماركسية الموضوعية»، على ما سمى بعضهم المذهبَ السوفياتي في «الطريق اللارأسمالي إلى الاشتراكية» و«مقالات النقض على الامبريالية» (مكسيم رودنسون)، قيادة البعث إلى إجراءات اجتماعية أو «طبقية» راديكالية. فأقرت، في ١٩٧٣، قانوناً يحظر طرد الفلاح من أرضه تحت أي ذريعة أو عذر، ويثبته في ملكه، ويحول بين الملاّك السابق وبين التقاضي متعللاً بسوء تطبيق القانون. وأتبعت الإجراء القاطع هذا بإلغاء حق المالك في الاحتفاظ لنفسه وأسرته بأفضل قطعة أرض. وخفضت الحد الأقصى للحيازة الزراعية إلى ٤٠ دونماً في الأراضي الخصبة والمروية، و٢٠٠٠ في الأراضي القاحلة والصحراوية أو شبه الصحراوية. وألغت تعويض الملاكين عن الأراضي المصادرة، ومعه ديون الفلاحين إلى صندوق الاصلاح الزراعي أو إلى الملاكين القدامى. وتوجت قيادة حزب البعث الاجراءات القانونية بإجراءات اقتصادية وإنشائية مكملة: فخططت لكهربة ٤٢٠٠ قرية، واستصلاح ٤ ملايين دونم، وإنشاء أسواق شعبية تباع فيها منتجات الأرض من غير وسطاء. وقضت بدعم الخزينة العامة سعرَ الخبز الثابت، وتخفيضَ أسعار الآليات الزراعية والأسمدة الكيماوية. وزادت الحد الادنى للأجر اليومي، في الريف والمدينة، من ٤٥٠ فلساً إلى ٥٥٠ (فإلى ٦٥٠ فلساً في ١٩٧٤، و٩٠٠ فلس في ١٩٧٦، و١١٠٠ فلس في ١٩٧٧). واستنت قانون تأمين أو ضمان اجتماعي نصت بعض مواده على تسديد تعويضات إعاقة. وتواقت هذه الاجراءات المتصلة، ويقتضي تمويلها موارد كبيرة يقع معظمها على عاتق الدولة وشطر منها

يضعف «القاعدة المادية» لنفوذ ملاكي الأرض، مع حملات إرهاب الشيوعيين وخنقهم والتلويح بالحرب على الكرد أو خوضها. ويغلب الوجه السياسي والظرفي منها الوجه «الاستراتيجي» الذي يترتب عليه بروز قطب اجتماعي جديد يضطلع بدور فاعل في الإنتاج، وفي الموازين الاجتماعية والسياسية. فهي قصدت إلى الحؤول بين الجماعات السياسية المعارضة والمناهضة وبين توسلها بالأحوال الاجتماعية المتردية والقاسية إلى تعبئة «الجماهير» و«الطبقات الكادحة». وهذا جزء من الوصاية الصارمة «الطليعية» والفوقية التي أوكلتها الأحزاب المستولية على الدولة الوطنية إلى نفسها، وأقرت لها بمشروعيتها واستقامتها العملية «الكتلة الاشتراكية» أو السوفياتية، ولم تكذبها السياسة الرسمية الماوية أو تنكرها.

مراكمة الريوع... وأهلها

ودعت أثقال هذه الإجراءات على الدولة الحزبية الساعية في الهيمنة العامة على «عيالها» ورعاياها المواطنين، دعت الدولة إلى سد حاجاتها المتعاظمة إلى موارد لا تدين بها إلى إنتاج المواطنين المنتجين والعاملين بالغرف من عوائد النفط الريعية في المرتبة الأولى. وكان التأميم، أي استحواذ جهاز الإدارة على الملكية والإنتاج والتوزيع والعوائد، صار، في الأثناء أي في العقد السابع، سياسة لا خيرة للسلطات الوطنية والشعبية و«الديموقراطية الاجتماعية» فيها، وفي انتهاجها. وفضيلتها الراجحة هي تلبيتها حاجتين متضافرتين: حاجة الطاقم الحاكم والمستولي إلى ريوع ثابتة تمول استقلاله عن السيطرة الأجنبية وعن الموارد الداخلية والاجتماعية (التي ينتجها المجتمع) معاً، وحاجة السكان إلى مورد أو عائد مباشر يقيتهم ويقوم بحاجاتهم الحيوية، وإلى مرافق عامة حيوية

مثل التعليم والطبابة والمواصلات والاتصالات. وأجمعت كتلتا الحكام المستولين والمحكومين الرعايا على التأميم، والتباس أغراضه وأدواره. وحال العراق في النصف الأول من العقد الثامن قرينة قوية على الالتباس، من وجه، وعلى الاضطرار، من وجه آخر. فما أن تعمدت الشركة «العراقية» تقليص الانتاج السنوي من ٥٧ مليون برميل إلى ٣٠ مليوناً، اقتصاصاً من تشغيل حقل الرميلة الشمالية في رعاية سوفياتية وملكية الدولة، في نيسان ١٩٧٢، حتى بادر الحزب الحاكم إلى تأميم الشركة الأجنبية في حزيران من السنة نفسها. فاستبق، هو ومعمر القذافي، «الإضراب» النفطي في تشرين الأول ١٩٧٣ وموازاة الحرب المصرية والسورية – الاسرائيلية. ومضى حزب البعث على سياسته النفطية إلى ١٩٧٥، واستكمال سيطرته على موارد يحتاجها في وجوه سياسته وسيطرته كلها. وتشغيل حقل الرميلة الشمالية، من طريق المساعدة السوفياتية، حلقة من حلقات تعاون في صناعات زراعية مثل الأسمدة والفوسفات، أو تجهيزية مثل الكهرباء وخطوط نقلها ومصفاة تخزين النفط المستخرج، وفي التجهيز العسكري. ولا ريب في أن النهج «القومي» والهجومي المتشدد الذي انتهجه الحزب العراقي في المسألة الفلسطينية، ثم في المسألة الإيرانية، والمسألة الكردية الداخلية، فالعلاقات بالخليج ودول ضفته الغربية وبالشيعة العراقيين والكرد مرة أخرى – يدين بمسوغاته وجوازه العملي إلى إحكام قبضته على «حياة الناس» (بطاطو، ص ٤٣٣، ك٣، فصل «الخاتمة»).

وانغمس الحزب – الدولة (– المجتمع الظاهر من دون المجتمع العميق) في حروب الداخل والخارج. وأنشأ أجهزة سيطرته وغلبته من طريق توسع عددي هائل ومتفاوت المراتب والنفوذ، مولته الموارد الضخمة التي جناها الحزب الحاكم من موجتي زيادة أسعار النفط

وقفزتها في ١٩٧٣ و١٩٧٨. فحين انقلب الحزب على عارف الثاني، في صيف ١٩٦٨، كان عديد الجيش العراقي يبلغ ٨٠ ألفاً أو أقل بقليل، ويبلغ سكان العراق ٨,٥ ملايين. وعلى هذا، من كل ألف عراقي، من الأعمار كلها ومن الجنسين، كان ثمة ١٠ عسكريين. وفي أثناء عقد واحد من السنين زاد عديد الجيش ٣ أضعاف، حين زاد عدد السكان أقل من الثلثين (١٣,٥ مليوناً). فصار ثمة من كل ألف عراقي ١٨ عسكرياً. فلما مضت ٤ أعوام على ابتداء الحرب العراقية — الايرانية، قفز عديد الجيش إلى ٦٠٠ ألف، ونسبة العسكريين من كل ألف عراقي إلى ٤٢. وتفوق هذه النسبة مثلها في عهد شاه إيران نحو ٥ أضعاف، ونظيرها البرازيلي ٢٤ ضعفاً (الأرقام والمقارنة عن سمير الخليل، قناع كنعان مكية، **جمهورية الخوف**، ١٩٩٠ الموسوم بالفرنسية «الآلة الجهنمية»). وإلى الجيش النظامي، أنشأ الحزب «جيشاً شعبياً» هو «ميليشيا» أهلية وعامية مسلحة قارب عددها، في ١٩٨٢، ٤٥٠ ألفاً إلى مليون مسلح. وغداة احتلال الكويت، في ٢ آب ١٩٩٠، هدد صدام حسين بزيادة العدد إلى ٣ — ٤ ملايين. وعشية احتلال التحالف الأميركي — الغربي العراق، لوح الرجل نفسه بمليونين من «فدائيي صدام»، هم بقية «الجيش الشعبي» العتيد بعد أن سمي باسمه القريب من وظيفته الفعلية.

وإلى العسكريين وخليطهم، جند حزب البعث موظفين في وزارة الداخلية بلغ عددهم، في ١٩٧٨، ١٥٠ ألف موظف. وكانوا قبل سنتين أقل من ١٠٠ ألف بقليل. فجمعت وزارتا الحرب والأمن، قبل الحرب العراقية — الإيرانية وبعد أن ألقى الكرد السلاح، ٣٦٨ ألفاً، ما نسبته ٥١ عراقياً من الألف وواحد من ٥ عاملين. فإذا ضم إلى هؤلاء الموظفون الإداريون بلغ العدد ١,٢ مليوناً، وهو نصف عديد اليد العاملة في مدن

العراق. وفي الأثناء، ١٩٨٤، صار عدد الحزبيين، أنصاراً ومؤيدين، مليوناً ونصف المليون، كلهم «موظفون» يتقاضون مرتبات من خزينة الأموال العامة. والحزبيون العاملون، «النخبة»، يعدون ٢٥ ألفاً ونسبتهم من «أمة» الحزب واحد من ستين. وشطر من موظفي الإدارات، ومعظم القيادات العسكرية والأمنية، هو من هؤلاء الحزبيين على مراتبهم المتفرقة والمتفاوتة. فتربعت الإدارة الحكومية، والإدارة الحزبية نواتها العريضة والطاغية، محل القوى الاجتماعية، وظائفَ وكماً. وإذا كانت حصة الموظفين المدنيين من كل ألف عراقي، في ١٩٥٨، ٣ موظفين، فهي بلغت، في ١٩٦٨، ٢٦ موظفاً، أي ٨,٦ أضعاف، قرينة على ابتداء مسير السيطرة الحزبية السياسية على أجهزة الإدارة. ورفع حزب البعث الحصة، غداة ٨ سنوات على استيلائه، إلى ٤٥ في الألف، فـ٦٣ في الألف عشية الحرب على إيران في ١٩٨٠. فالحزب المستولي لم يسعَ في استمالة «قاعدة اجتماعية» إلى صفوفه، وبالأحرى تمثيل هذه القاعدة، بل صنعها بيده وسوّاها. وصرف على صنعها موارد الدولة في أعوام البحبوحة والنفط «الغالي»، وبددها على هذا الإنفاق الذي لا يمت إلى «التراكم الأولي» بسبب، على خلاف رأي بطاطو في المسألة (ص٤٤٨ من المصدر نفسه).

وبينما عمد الحزب المستولي إلى إلغاء قسمة المجتمع والدولة وقيام المجتمع بإزاء الدولة — وهما (القسمة والقيام) ركن تقييد السلطة وخروجَها من «الأهل» — نشر التعليم وقلص الأميين من ٣ أرباع العراقيين إلى أقل من نصفهم. وأقبلت النساء على التعليم، وعلى العمل من بَعد، من غير معوقات. وغلبن على مهن مثل الصيدلة وطبابة الأسنان. وناط الحزب بهيئات قضائية، وباللجان الشعبية (أي الحزبية، شأن «الجيش»)، الوصاية على بعض الأحوال الشخصية التي

كان الأهل أو العشيرة، يبتونها في ضوء الأعراف والأحكام الفقهية. وأضعفت الهيئات القضائية واللجان الحزبية الأبنية الاجتماعية وأعرافها المتوارثة. وسعت في تقليص سطوتها على الأهالي، وفي بلورة مدونة «وطنية» ومشتركة. وحين استقر الحزب غداة الحرب العراقية — الإيرانية، في سدة الحكم قوياً ومنيعاً، وشبَّه على بعض العراقيين، وعلى معظم «المجتمع الدولي» وإعلامه، بلورة وطنية عراقية متماسكة ومولودة من حربه الطويلة على إيران وحرب إيران عليه — حضت صحافة الحزب الرجال العراقيين، أي «فرسان» العراق «النشامى»، إلى الاقتصاص من النساء («الماجدات» سابقاً) اللائي يشكون في فضيلتهن (غداة حرب عاصفة امتحنت الأسر) قصاصاً «عادلاً»، هو القتل. ووصف النظام «الخروج عن الفضيلة»، شأنه في وصف الجريمة الوضيعة أو العادية، وصفاً سياسياً، فقرنه بالرقابة الدولية على التسلح. فبدد ثمرة نشر التعليم والانخراط في العمل المهني، وجزى بالقتل الخروج والانتهاك الفرديين لمعايير عمل تحتكم إلى لحمة الجماعات وسيطرتها على الأفراد. فعلى مثال الإصلاح الزراعي الذي مر الكلام فيه، احتسب الحزب — الدولة (— «المجتمع») من التعليم وعمل النساء وتحكيم القضاء «المدني» إضعافها تسلط الأبنية الأهلية المحافظة، الأبوية والمذهبية الدينية، على شرط ألا يترتب على «التحديث» استقلال طبقات وسطى مدينية بأحكامها وآرائها وسنن جديدة، وولادتها أفراداً لا يؤمن انقلابهم مواطنين «يريدون» — وقد يجتمع منهم «شعب» على غير معنى الشعوبية أو القومية، يمتنع من الالتحام والتكتيل والتوحيد، ويوجب حقه في الانقسام والمنازعة، أي في السياسة.

فإذا كان هذا شأن «بعث صدام حسين»، وعلى مثالات قريبة ومختلفة شأن بعث حافظ الأسد وخالفه، وشأن شطر غالب من النظام الناصري المصري

وخالفيه، فقد يدعو ما تقدم من اقتفاء أثر، ومن «قصص»، رفع الاقتفاء إلى حلقات نسب أسبق، والنزول منه إلى الانقلاب «الليبرالي» المعول على الدولة — الحزب (— «المجتمع»).

II | من أهل الدولة إلى دولة الأهل

١ - الاستيلاء والتثبيت والتوحيد

تعقبت حلقة أولى سمات الدولة الوطنية العربية، الناشئة في رعاية أو «قبضة» جهاز استيلاء عصبي ريعي وبيروقراطي، في مرآة المثال العراقي وصِفةَ حنا بطاطو إياه في عمله الجامع الذي انقضت عليه، في ٢٠١٣، ٣٥ سنة تامة (عطفاً على مقال الكاتب في **بدايات** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣، ص ١٨٦ — ٢٠٧). والحق ان جهاز الاستيلاء هذا، وهو غالباً ما اختصر في اسم صاحبه ونسب إلى رأسه وجامع مقاليده، صدام حسين، بلور نظاماً بالغ الاضطراب والاختلال، استمد (من) عوامل اضطرابه واختلاله، وهي عصبيته وريعيته وبيروقراطيته، واستيلاؤه المتجدد، نازعَه إلى التأزم و«الراديكالية»، على ما مر القول، وإلى الاستقرار على حال الحرب والإقامة عليها داخلاً وخارجاً. وتناولت الحلقة الأولى الانقلاب أو الانتقال من المنافسة على الدولة العراقية، إلى التحكم المنفرد فيها، ومن شِلل عسكرية ضيقة، لحمتها عصبيةٌ محلية، متحلقة حول فرد بارز المرتبة، وتربصٌ بعصبية أخرى على مثالها وشاكلتها، إلى احتكار حزب منظم واحد وعريض القاعدة، المنتفعة السيطرةَ المسلحة، ثم الإدارية والأهلية والسياسية والاقتصادية على الدولة والمجتمع وأبنيتهما. وعلى رغم فظاظة الاستيلاء وفجاجته، ولباس حزب البعث العربي الاشتراكي، في «القطر» العراقي، في منافسته الأحزاب والكتل

الأخرى التي تشبهه ويشبهها، حلة العصابة المؤامِر بعضها بعضاً، انخرط الاستيلاء في سياقة تاريخية عريضة وموصوفة هي سياقة بناء الدولة الوطنية، وخروج المجتمعات المستعمَرة من سيطرة الإدارات الاستعمارية إلى الاستقلال والتدبير السياسي والذاتي والتصرف في عوائد الإنتاج والتوزيع، على وجوهها. فلم يخلُ الاستيلاء، وهذه حاله، من مسوغات ظاهرة وقوية. وبدا، في أعين كثيرة ليست كلها مغرضة، تمثيلاً قاسياً ولا شك على «مراحل» استواء الجماعات المستعمرة والتابعة المتخلفة دولاً (— أمماً) وطنية ناجزة، وعلى ضرورات الانتقال من حال التصدع الأولى والتعويل على الأجنبي إلى حال التماسك الذاتي المرجوة والآتية.

عسكر الاستيلاء وحزب الحكم

فوسع البعث العراقي — على نحو ما وسع «الناصرية» المصرية في الأعوام الخمس عشرة المنقضية بين ١٩٥٥ — ١٩٧٠، والجبهة الوطنية التقدمية في سوريا في ١٩٥٤ — ١٩٦١، ثم البعث السوري في ١٩٦٣ — ١٩٧٠ وما بعدها، والحركات «الوطنية» أو الاستقلالية في الأردن ولبنان وبلدان شبه جزيرة العرب وفلسطين — السعي في اختصار المنازعات السياسية والأهلية، الكثيرة والمتشعبة السابقة، في التيارات العامية وحدها. واقتضى الأمر أو النجاح فيه إقصاء الجماعات المتربعة في سدة النسب والمكانة، وما يتفرع عليهما من أحلاف وعوائد وريوع، ومصادرتَها على مواردها ومكانتها ومعايير اجتماعها، قبل إطفاء جذوتها السياسية والاجتماعية. وجمعت المكانات والأحلاف هذه في باب واحد هو النظام القديم أو البائد. وترتب على هذا شق المجتمعات (إلى) معسكرين اجتماعيين وأهليين متنازعين، أو متحاربين من

غير وسيط أو وساطة، يقضي احترابهما بانتصار معسكر على آخر انتصاراً ناجزاً، ولا تقوم بعده قائمة للمعسكر «الطبقي» الأهلي المهزوم والمغلوب، وذلك على دعوى نشرها مثال سوفياتي شيوعي جمع، في صورة مركبة وواحدة، «منطق التاريخ» التطوري والغائي وطوبى الثورة المظفرة والحاسمة.

ومراحل الاستيلاء البعثي الصدامي على دولة العراق، وعلى شطر من أبنية مجتمع العراق وجماعاته، تعاقبت على رسم واضح تعقبه حنا بطاطو، وتقصى دقائقه من غير إغفال وقائعه المؤثرة. وتابع الجزء الأول من المقالة بطاطو على الرسم الذي اختطه. فالمرحلة الأولى ورثتها قيادة حزب البعث من الأعوام العشرة التي انقضت بين الانقلاب الأول، في ١٤ تموز ١٩٥٨، والانقلاب الثاني في ١٧ — ٣٠ تموز ١٩٦٨، وملأتها النزاعات العسكرية المتفاقمة على الحكم وقممه. وأدلت فيها القيادة البعثية بدلوها العاثر، ومن غير قعر، في ١٩٦٣. وجددت بعض التجديد نهج الحكم الذي استقر، غداة ١٤ تموز ١٩٥٨، مع انفراد عبد الكريم قاسم بالزعامة أو الرئاسة، ثم مع عودة عبد السلام عارف والناصريين إلى الصدارة. فالانعطافات والانقلابات هذه غلبت عليها مبادرة الجيش والقوات المسلحة، ولم تلابسها المشاركة «الشعبية» أو الأهلية والجماهيرية إلا ملابسة عرضية، على رغم شراكة الحزب الشيوعي العراقي، الجماهيري قياساً على الأحزاب العراقية الأخرى، في بعض فصول المرحلة، وشراكة التيار «القومي»، البعثي والناصري، في الفصول نفسها وإنما على منقلبها الآخر. وعلى خلاف الحزب الشيوعي، وهو أوكل إلى عبد الكريم قاسم التصرف والتدبير الحكوميين ونزل عنهما حين ندب قاسم نفسه وحده اليهما، (وعلى خلاف) الشلل العسكرية الناصرية المتفرقة، وهي تصدرت تيارات جماهيرية مستقلة بنفسها ولا

تربطها بقيادات مفترضة هياكل وشبكات منظمة ومتصلة، أرادت قيادة حزب البعث رفد الانقلاب العسكري التقني والمباشر بعمل «شعبي» جماهيري وقاعدي. وأوكلت إلى «حرس قومي»، حزبي، الاضطلاع بدور في الاستيلاء على «الشارع» وتخويف الأعداء والسيطرة على أجهزة الحكم، ثم في الإدارة السياسية والأمنية اليومية. وآذن إشراك «الحرس القومي» في الأمرين بتفشي العنف، في صورته الوبائية والأهلية، في النزاعات السياسية، وفي إجرائها اليومي والإداري.

وإذا أفضى هذا التجديد في العاجل، إلى خسارة قيادة البعث السلطة وتأليب التيار القومي والجماعات العراقوية وبعض الجماعات «القديمة» عليه، رسخ التجديد «الشعبي» والحرسي آجلاً قدم الحزب، في ١٩٦٨، في الحكم. وخلص الحزب، أي قيادته الضيقة، من الاستيلاء الأول، الفوقي والعلوي، إلى ضعف مثل هذا الاستيلاء وهشاشته، وإلى حاجته، إذا شاء حكماً مديداً وراسخاً في دولة ومجتمع عربيين ومعاصرين، إلى غشيان حزب جماهيري عريض منضبط ومتعصب، جسم الدولة وأجهزتها، من وجه، وإلى السيطرة على أبنية المجتمع واستتباعها أو إلحاقها بجهاز السيطرة ودمجها في إوالياته. فمن طريق الحزب العصبي فالجماهيري المنضبط، وعلى خلاف اقتصار الشلل العسكرية على تكتيل أصحاب المواقع العملانية النافذة، ولكن على الضد من التعويل الأيديولوجي على ترجيح عوامل اجتماعية وسياسية ضرورية غلبةَ قوى «تاريخية» موصوفة على قوى أخرى (على ما نسب الشيوعيون إلى أنفسهم) — تغلبت قيادة حزب البعث على القوى المنافسة الكثيرة الأخرى، وتجاوزت الاستيلاء الانقلابي الظرفي إلى إنشاء «نظامها» وتثبيته. وفي حاليّ أو فصليّ الاستيلاء والتثبيت، مهدت

الأداة الأمنية الطريق إلى بناء «النظام» على أركانه الإدارية والاجتماعية المتينة والمديدة.

فقدم الانقلاب الخاطف والملتبس، والخادع أو المراوغ، لإجراءات قلبت رأساً على عقب موازين علاقة الدولة، أو جهاز السيطرة والتوحيد والإدارة، بالجماعات الوطنية وبـ«الشعب» و«المجتمع» أي بما خُلِّص من الجماعات وانقطع عنها، وائتلف في الكيانين الناشئين. فاستعجلت القيادة الحزبية قصر القوات المسلحة على أنصارها، أي على نفسها، وإقصاء «المخالفين» من غير تمييز. وسلطت عليها، وعلى أطرها الجديدة، معايير ولاء حزبي وشخصي صارمة وقاطعة. وعضدت هذه المعايير ببنية «طبقة منتخبة» ومتنفذة، وأخرى أوسع من الأولى ولكنها تشاركها معايير الانتساب والمنبت والمصلحة المفترضة. فمالت كتلة الحزب بكليتها نحو الجسم السني والعربي، الوسطي والغربي والشمالي جغرافيةً وبلداناً، و«البدوي» الريفي عمراناً واجتماعاً وسياسة. والسمات العصبية والأهلية هذه نجمت عن انقلاب حزب البعث من منظمة ناشطين دعاة، ومحرضين «فكريين»، ومعترضين على سيطرة مصالح تقليدية ضيقة، إلى حركة سياسية مبادرة جعلت نصب جهدها وسعيها الدولة والسلطة، والاستحواذ عليهما، وإلحاقهما بقيادتها وخططها. وهي انتهجت نهجها الجديد، على نحو إعدادها لانقلابها في صيف ١٩٦٨، على ما تقدم، في ضوء منافستها «الحركة» أو التيارات الناصرية القومية العربية، من وجه، والحزب الشيوعي العراقي، من وجه آخر، والحلف الحاكم العسكري المضطرب أخيراً. وميدان المنافسة هو «مجتمع» الجماعات العراقية الأهلية وعصبياتها و«الدولة» التي أنشأتها الحقبة الاستعمارية البريطانية في أثناء العقود الأربعة المنصرمة (١٩١٨ — ١٩٥٨). وانتهت القيادة في هذا الأمر إلى مبدأين أو أصلين:

الكتلة العسكرية والأمنية ضرورة للاستيلاء على السلطة، والجسم الحزبي الجماهيري والأهلي المرصوص وحده يضمن البقاء فيها.

برنامج «المرحلة الوطنية الديموقراطية»

و«المنطق» المتماسك والظاهر على هذه المقالات لم يكن وليداً منطقياً لأفكار أولى موجبة، بل هو تبلور في معرض حوادث ووقائع تعقبها «دليلنا» الدؤوب. ودلالته لا تقتصر على روايته. وبعضها يصدر عن إغضائه أو عن ترتيبه العوامل التي يُعملها في الرواية. فيلاحظ القارئ، على سبيل المثل، أن صاحبنا لم يفرد للصفة المذهبية أو الطائفية التي صبغت الشطر الأعظم من البعثيين في المرحلة الثالثة من تاريخ حزبهم (بعد الإعداد للانقلاب، ثم الاستيلاء الأول) معالجة خاصة. وذلك أن الكاتب اقتص مراحل غلبة هذه الصفة من طرق أخرى هي أزمة المواصلات النهرية وصناعة مراكبها، في أحواض الأنهر جراء تسلط المواصلات البخارية، وانهيار الأرياف في عهدة ملاكين رؤساء عشائر وأعيان وموظفين ووكلاء («سراكيل») غائبين أو مُقْوِين تحت أعباء روابط قرابة وولاء ثقيلة ومقيدة، وخسارة التجارة الداخلية بعض دوائرها المحلية والاقليمية، ووفرة اليد العاملة «الحرة» ومنافستها بعضها بعضاً وتردي أجورها، إلخ. وهذه السياقات البنيوية، وهي أصابت الكتل الأهلية السنية وأولها كتلة سكان البلاد الشمالية الغربية، ما كان لها ربما أن ترجح كفة الشطر السني من الجمهور البعثي لولا «هزيمة» علي صالح السعدي، الشيعي، وانفراط عقد الحزب وجمهوره وقيادته وخطه، تحت وطأة مراجعة حادة تطاولت إلى أركانه ومبانيه كلها. فالتوجه الاجتماعي على «الدولة» وإليها، وقيام الاستيلاء عليها بالقوة ثم غشيانها وملابستها مقام قطب الرحى من العمل السياسي البعثي، تضافر الأمران على إنزال الجمهور

السني وكتلته منزلة سياسية واجتماعية (سوسيولوجية) متصدرة. ولكن هذه الصدارة «الموضوعية»، الاحصائية إذا جازت العبارة، لم تَحمِل على صيغة إيديولوجية أو جهازية (علمائية، على قول إيراني وخميني رائج)، ولم تصبُ إلى مثل هذه الصيغة. فلم يترتب عليها تفريق مذهبي فج ومنهجي يفوق قوةً وأثراً الحواجز التلقائية الناجمة عن الإقامة والقرابة والأعراف المتفرعة عنهما وعليهما. وربما غلب الانقسام القومي والتاريخي، العربي و«الإيراني» الاقليمي والداخلي الوطني، وبعض إرثه الحربي والدامي، على الانقسام المذهبي، وغلفه بغلافه. وهذا الانقسام القومي والتاريخي، في حال العرب والكرد، لم تكسر الوحدة المذهبية حدته. ولم يؤد، من وجه آخر، إلى جبهة قوميات: «عربية» على الكرد، وكردية و«إيرانية» على العرب.

ويقود ترتيب الرواية العواملَ الاجتماعية المؤثرة في بناء السياقات البنيوية، على النحو الذي مثّلت عليه الفقرة السابقة، وهي تناولت «الطائفية» وعصبيتها وتقدم وظائفها العملية والظرفية على تحجرها العصبي والمعلن، أو هو قاد فعلاً إلى الفحص عن ملابسة نهج أثمر انجازات «الثورة الوطنية الديموقراطية»، على ما سمى ماركسيون وشيوعيون جهازيون كثر رزمة إجراءات عرّفت جملتُها الدولةَ الوطنية في العالم الثالث وهي، بعد الاستقلال: التأميم وانتزاع مرافق إنتاج المواد الخام من الشركات الغربية، والإصلاحات الزراعية، وتولي إدارات الدولة مرافق المواصلات والبنى التحتية والاتصالات والتجارة الخارجية والصحة والتعليم إلى السلطة النقدية، وجهر إرادة توحيد وطني أو «قومي» صارمة، وسوس الجماعات الأهلية والسياسية بموجبها، والانحياز إلى السياسات السوفياتية والحركات الاستقلالية الوطنية معاً في السياسة الخارجية، والتنديد بسياسات «الغرب» ونظمه الاجتماعية و«الرأسمالية» عموماً، وضبط العلاقات

السياسية الداخلية على مثال قريب من الحزب (الواحد) — الدولة ويتخطاه فعلاً إلى «المجتمع». وحملت هذه السياسة في الشرق الاوسط العربي على «الناصرية»، ونسبت إلى مصر في قيادة جمال عبد الناصر، في أثناء هيمنة سياساته الاقليمية على السياسات الوطنية (وأنكر سياسيون بارزون مثل السوري خالد العظم سبق عبد الناصر وريادته، إلى إنكارهم الحاد صدق انتهاجه هذه السياسة ونشدانه فعلاً غاياتها).

حلقات السلطة المتماسكة

وفي مرآة رواية بطاطو المعللة تترتب إجراءات بعث صدام حسين (أو أحمد حسن البكر — صدام حسين)، الإجراء بعد الآخر، على منطق عملي متضايف، فيستدعي الإجراءُ الإجراءَ على سبيل التلازم، ولا يستقيم الإجراء الأول ولا يدوم إذا لم يتبع بالإجراء الآخر أو الثاني. وعلى هذا، فالاستيلاء على الحكم من طريق الجيش، ورعاية الحزب وحمايته ووصايته، وقطعاً لدابر الاضطراب والمنازعة في صفوف القوات المسلحة، ما دامت هذه ميدان المنافسة الوحيد على السلطة ومقاليد الأمر، «اقتضى» أو «أوجب» بعض الإجراءات المتماسكة: تكوين الجيش ومراتبه تكويناً جديداً في عهدة الجهاز الحزبي وأمنه و«بوليسه» واستخباراته؛ والتكوين الجديد هذا «اقتضى» بدوره إغراق القوات المسلحة بالحزبيين، ومضاعفة عديدها أضعافاً، وقصر التجنيد على دوائر أهلية وسكنية وولاءات معروفة ومختبرة، تضويها مراتب لا يتطرق شك إلى انخراط أصحابها في الولاء الاضطراري والمقيد بقيود المصلحة الحيوية للقيادة. وكان سبق هذا الفصل من السياسة توسيع أو تعظيمُ الجسم الحزبي، واحتراف المحازبين، وترتيبه على مرتبتي الأمر والانقياد، ورفد لحمته بعوامل مُسكة قوية مثل تمجيد الفصل «الثوري» والعنيف من مسير الحزب وتاريخه، وهو فصل خلف ضغائن قوية وتربصاً

ثأرياً في صفوف الأحزاب والجماعات المنافسة والخصم، وانتخاب الحزبيين الجدد وترقيتهم على هذا المعيار. واستمدت القيادة بعض اللحمة (من) عصبيات منابت الحزبيين، العشائرية والمحلية والمذهبية والعمرية. وما أُعمل أو أُجري في الجيش والحزب أُعمل في إدارة الدولة التي ألحقت بالحزب وقيادته. فانتفخ معاً في بعض الأحيان، وتباعاً في أوقات أخرى، عديد المعتالين على «الدولة» وأجهزتها ومرافقها. وتمويل العديد المتعاظم حاجة حيوية لا يستقيم بغير تلبيتها «الكريمة» دوام الحزب الحاكم في «قيادة الدولة والمجتمع»، على ما نصت مادة في الدستور البعثي السوري السابق هي نسخة مخففة ومهذبة من أصل أو مبدأ «ديكتاتورية البروليتاريا» في العقيدة اللينينية — الستالينية. وسبيل التمويل المفترض مضموناً ومألوفاً، إذا عز أو امتنع سبيل تنمية موارد الإنتاج الذي تتولاه القوى الاجتماعية نفسها (في إطار ليبرالي أو شبه ليبرالي)، هو سيطرة «الدولة» على الموارد والفوائض والاقتطاع والتوزيع والاستهلاك. والتأميم هو صورة السيطرة الإدارية المباشرة. ولا ريب في أن تأميم المواد الأولية التي سبقت الإدارات الاستعمارية إلى استغلالها، وإلحاقها بدورة إنتاجها واستهلاكها، هو رأس النهج الوطني والاستقلالي الاقتصادي والاجتماعي، ويجمع قيمة رمزية عظيمة إلى تلبيته حاجة تمويلية ملحة. والإنفاق السريع من عوائد مرفق تسيطر عليه القيادة الجديدة سيطرة تامة، وتجعل من السيطرة التامة محور نضال سياسي طويل، إذا ضمنته القيادة وانتزعته من الشركات الأجنبية وحراستها السياسية والأمنية، إنجاز في وسع القيادة الإدلال به، وإحكام قبضتها بواسطته على مرافق القوة والسلطة والإدارة والمجتمع جميعاً.

فالمرفق النفطي، في حال العراق وغيره من الدول المنتجة، ليس رافعة تصنيع، ولا لبنة أولى في أسس الرسملة ودورتها. ولا هو قاطرة عربات أو حلقات تصنيعية أخرى. فبقي، إلى اليوم، عقداً كاملاً من السنين بعد

سقوط صدام حسين، شأنه في بلدان أخرى مثل العراق، مصدر ريوع نقدية تسدد ثمن مشتريات البلد، ومرتبات موظفي إدارته المتورمة، ونفقات الإنشاءات التحتية الضرورية، إلى النفقات الفاخرة التي «تجزي» المتربعين في قمة الهرم السياسي الإداري والأهلي على سبيل الجرايات العباسية والمملوكية. والقرينة على الأمر أن تعاظم العوائد، بعد كسر احتكار الشركة «العراقية»، الأنغلو – أميركية، ثم بعد تأميم الحقول والعمليات كلها، قاد إلى تعاظم احتكار الحياة السياسية الوطنية، وفاقم نزاعاتها الحزبية، وأطلق يد الحزب الحاكم فيها، وضمن لها موقعاً حصيناً لا ينازع، ولا ينافس، ولا قيد عليه. وكانت الحملات العسكرية على الكرد، والإرهابية على الشيوعيين والأنصار، والإقصائية على المنافسين البعثيين والمتحفظين عن القيادة «التكريتية» الضيقة، من تظاهرات سياسة وصفت بالوطنية التحررية، وبالتقدمية الاشتراكية، وبالقومية الوحدوية. والحروب الخارجية، على إيران وعلى الكويت، و(تهديد) بلدان الخليج العربية، توجت الحملات الكثيرة الوجوه هذه، وترتبت على المنطق الامبراطوري أو السلطاني نفسه، القاضي بتعظيم الريوع وتلبية احتياجات الإنفاق. وتذرعُ صدام حسين إما بـ«استعادة» الأحواز وحقول عبادان، أو بردع سعي الكويت في «تركيع» العراق من طريق تخفيض سعر برميل النفط وإغراق سوقه، أو بتلكؤ بلدان شبه جزيرة العرب عن تعويض العراق المحارب خسائره الباهظة وهو يقاتل «الشعوبية» الفارسية وتوسعها المذهبي – تَصْدر وجوه التذرع المتفرقة والمتضافرة كلها عن اضطرار الحزب – «الدولة» (– «المجتمع») إلى الوفاء بأعباء الاستيلاء والولاء. وهي أعباء إنشاء الدولة الوطنية (العربية) على المثال العصبي الريعي والبيروقراطي، الذي أنشأتها عليه أجهزة عسكرية وحزبية في الربع الثالث من القرن العشرين. ولم تنفك هذه الذرائع، في أحوالها كلها، عن ربطها ربطاً وثيقاً بالمسألة الفلسطينية، وبإسرائيل: فمرت «الطريق إلى القدس» بعبادان، وتهديد الكويت كان الوجه الآخر للتهديد

بحرق إسرائيل أو قصفها بـ«الكيماوي المثلث»... وقد ينبغي استشراف صورة الدولة القومية والكبيرة، دولة الأمة الواحدة و«المملكة» المترامية الأطراف والمركزية معاً، وراء سياسات صدام حسين، وفي ثناياها. وهذه الصورة ليست من النوافل التي لا يليق بـ«الباحث العلمي» الالتفات إليها والوقوف عندها وتفحصها، أو رميها في سلة «الأيديولوجيا»، على أحد المعاني السائرة. و«الفولكلور» المَلَكي الصدامي اللاحق، في أثناء سنوات الحصار، لا يغمط الصورة قوتها. فهي رسم تاريخي ألهم حركات سياسية و«شعبية» فاعلة، ولا جدوى من «التخفف» منها وإدارة الظهر لها.

الحمل على تقنية سوفياتية متوطنة

وعلى غرار الناصرية ومنوالها، وسوريا البعثية في أطوارها وعهودها المتعاقبة من الفريق أمين الحافظ فاللواء صلاح جديد فالفريق حافظ الاسد، برزت في صدد البعث العراقي ونظامه مسألة عريضة تناولت، حقيقةً، تعريف الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تخلفت عن تصفية السيطرة الاستعمارية المباشرة على أجزاء واسعة من آسيا وافريقيا كلها وبعض أميركا الجنوبية الهندية واللاتينية. وقاد التعريف شطراً من السياسات الدولية في العقود الأربعة التي أعقبت الحرب الثانية، ولابس ملابسة مؤثرة العلاقات السوفياتية – الأطلسية، ومنافسة «الكتلتين» على «حكومة العالم»، وعلى مسالكه وممالكه، أو بشره وموارده. وغلبة اللغة السوفياتية ومصطلحاتها على مناقشة تعريف الأنظمة السياسية والاجتماعية وترتيبها على مراتب التقدم والتخلف والتحديث وأنحاء الثورة الوطنية والديموقراطية والنمو وتوزيع الثروة وعدالته، هي أثر من آثار ميزان العلاقات الدولية في العالم الجديد، «العالم الثالث». واستجابت هذه اللغة أحوالاً وعلاقات داخلية افتقرت، فيما افتقرت إليه، إلى لغتها

ومفهوماتها التاريخية المتعارفة. ولكن دوام المسألة بعد انصرام الحرب الباردة وانحسار اللغة السوفياتية، مع تجدد حظوة الديموقراطية (على قول أحدهم) في أنحاء متفرقة من العالم وأوقات متباينة ومتباعدة، قرينة على اضطراب الفعل السياسي والتاريخي الذي صنع هذا الضرب من الأنظمة من غير أن يدري ما صنع. وهذه الأنظمة، أو ذُرِّيتها البعيدة والقريبة التي حفظت منها في حلل مختلفة بعض الأبنية الفقرية، تتخبط، اليوم وربما إلى عقود من الزمن، في معضلات التصدع تحت وطأة غلبة السلطان «الكينونية» (روح الله خميني) على طبائع الاجتماع والعمران، واستتباعه أهلهما من غير بقية.

فغداة تآكل السيطرة الاستعمارية على «الشرق»، وهو شرق على سبيل الاستعارة والمجاز، ثم انهيارها، برزت مسألة قيادة المجتمعات القديمة والجديدة معاً، وعلى معنيين متباينين. وفي معية مسألة القيادة أو السيطرة برزت مسألة «مهمات» القيادة وبرنامجها. ولا غرو إذا تصدرت اللغة السوفياتية المناقشة، وهي تسلطت على المفهومات الاجتماعية والتاريخية العامة التي تدرك من طريقها، بذريعة «الماركسية»، بعض أبرز العوامل في أطوار الرأسمالية وثوراتها الإنتاجية والتقنية والاجتماعية والعسكرية.

وحملُ حوادث التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث على مراحل ومهمات (برنامج) وقيادات (طبقات وأجهزة)، على ما صنعت الماركسية السوفياتية أو «المتسفيتة»، على تعريب أحد اصحابنا، بدا مرشداً أميناً ولا غنى عنه فعلاً في دوامة العاصفة التاريخية، التي هبت على مسارح مجتمعات مشتبهة الرسوم والعلاقات، وأسلمت إلى أهلها ومباني اجتماعهم الولاية على أنفسهم وعمرانهم. وفي مرآة هذا الحمل، اتفق

النظر والعمل، أي توحد فهمُ الوقائع والحوادث والمبادرةُ إلى إجرائها على مجرى بعينه دون غيره. وما استخلصته الحركات الاجتماعية العمالية والنقابية والديموقراطية البرلمانية (الأوروبية) من تاريخ المنازعات السياسية والاقتصادية، فصاغته منهاجاً تاريخياً متجاذباً ومتناقضاً، قدم الجهازَ الحزبي والأيديولوجي السوفياتي إلى قيادات الحركات الاستقلالية والوطنية في المستعمرات أو المحميات أو القطائع السابقة، في صورة تقنية، استيلاء على أجهزة سيطرة خالصة تتربع في سدة جماعات منقادة من غير شرط. وهجمت قيادات الحركات الاستقلالية والوطنية الأهلية على هذه التقنية، وعلى بعض مفهوماتها المضمرة. فأعملتها على وجهها التقني والذرائعي في بناء حركات أو منظمات، الباعث الأول والدائب على بنائها على المثال العام الهرمي والإنفاذي الذي بنيت عليه هو الاستيلاء على السلطة غير المقيدة، والإقامة بها، وجني ريعها وقطفها من طريق بيروقراطية متداعية.

ولعل بدايات الأمر كانت، في الشرق (الأدنى) الأوسط العربي، حين سبقت الأجهزة العسكرية الوطنية الحركات السياسية العامة بأشواط، وخَلَفَتْ كتلةً متشابكة من الأعيان وشيوخ العشائر والأصناف والطرق وقمم القضاء والفتوى وموظفي الإدارة العثمانية ومتمولي فروع المصارف وشركات النقل الأجنبية وتجار المحاصيل والزراعات الصناعية، على السلطة أو الحكم. فألْفت الحركاتُ السياسية العامية المحلية نفسَها، وهي كانت جزءاً من الحركات الاستقلالية وبمنزلة جناحها الحركي والميداني، في موقع حرج ومرتبك. فهي أهل لوراثة كتلة «الطبقات» المسيطرة أو الحاكمة، القديمة، و«دورها» يلي مباشرة اضطلاع الكتلة بالحكم وظهور تقصيرها. ولكن هذه الأهلية تنقصها شروط حيوية: فالحركات العامية المحلية منقسمة على نفسها انقسامات اجتماعية وإيديولوجية وثقافية عميقة وجارحة. وتتطاول انقساماتها إلى تشخيصها أحوال المجتمعات التي تتقلب بين أظهرها، وإلى

هوية هذه المجتمعات الوطنية أو القومية والدينية، وعوامل التغيير فيها، وغايات التغيير، وعلاقات الأجزاء أو الجماعات بعضها ببعض أو بالكل السياسي والحقوقي. والخلافات أو الفروق والانقسامات هذه لا ترتدي معاني واحدة أو مشتركة، ولا تترتب على معانيها مناهج سياسية واحدة. والوقت الذي قضته هذه الحركات معارضةً السلطات الحاكمة والمسيطرة، في أثناء الإحتلال الأجنبي أو الانتداب والوصاية القريبة والبعيدة المباشرة، لم يتح لها ما يتعدى تمرّساً شكلياً بالحكم والسياسة عموماً. وقد تكون المسألة الحاسمة التي أفضت إلى الانعطاف الحاد اللاحق هي اضطرار البلدان المستقلة - والخارجة من تدبير إستعماري براني ومتخفف من التحكيم السياسي في الخلافات والموازنات والموارد ووجوه الانخراط في أجسام وكيانات قومية أو دينية متنازعة ومحتملة - اضطرارها فجأة، وهي خالية الوفاض من أبنية بيروقراطية إدارية وعسكرية واقتصادية متماسكة، إلى الاضطلاع باختيارات مصيرية في المسائل والمجالات كلها.

فنزلت المسألة الاجتماعية - الاقتصادية على وجه الخصوص، وعلى ما أعرض لاحقاً في تفصيل، على الحركات العامية المحلية، وحال ظهور عجز «الطبقات» القديمة عن معالجة المسألة، نزول الصدمة. واتفق استيلاء الأجهزة العسكرية على السلطة مع أمرين: اشتداد النزاع الدولي على السيطرة العالمية في إطار الحرب الباردة، وتعاظم النزاعات الداخلية السياسية (المركبة) والاجتماعية على الدولة الوطنية وعلى ملكية الموارد وتوزيعها. واستمال القطبان الدوليان قوى النزاعات الداخلية. فمال معظم قوى كتلة «الطبقات» المسيطرة، إلى القطب الأطلسي، الأميركي - الأوروبي، ومال معظم قوى الحركات العامية إذا استثنيت قوى الإسلام الاجتماعي والسياسي الناشئ، إلى القطب السوفياتي أو «الشرقي». وتولى الجهاز العسكري المستولي التحكيم

«القيصري» أو «البونابرتي» في الخلافين، واستولى على الحكم أو سيطر على الحياة السياسية من وراء الستارة (وهي حال سوريا منذ ١٩٥٤ إلى حين تولي عبد الحميد السراج نيابة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، ثم ١٩٦١). وقضت ملابسات النزاعات الاقليمية والدولية، العسكرية في المرتبة الأولى، في دائرة عربية تتوسطها جغرافياً واستراتيجياً المسألة الفلسطينية؛ وقضت كذلك ملابسات المنازعات السياسية والاجتماعية في دول وبلدان تستقوي جماعاتها الأهلية على دولها؛ قضى الأمران بغلبة نازع «سوفياتي» قوي، جهازي متحزب واحتكاري، على سيرورة بناء الدولة وشد قوامها في هذه البلدان.

٢ - «البرنامج» من غير السيرورات

وأراد الجهاز العسكري المستولي استمالة الحركات العامية المحلية، ومعظم عديد الجهاز تحدر من أهل هذه الحركات و«طبقاتها». وهو نشأ في موازاة نشأتها وفي سياقة هذه النشأة. فهي سنده الاجتماعي، ربما المفترض المثالي فوق ما هي سنده الناشط والعملي. وهي خصم خصمه، أي كتلة «الطبقات» القديمة وبعض الطبقات الجديدة. وعلى رغم غلبة هاجس وطني جامع، أو توحيدي داخلي استقلالي، على الحركات العسكرية الانقلابية في مصر وسوريا والعراق واليمن (وفي الجزائر، ١٩٦٢ — ١٩٦٥، وليبيا، ١٩٦٩، استطراداً من طرق مختلفة)، وهي حركات اتصلت على وجه أو آخر، لم تلبث أن حملت حملاً على التصدي لما عرف بمسألة التنمية، أو الخروج من «التخلف»، أو «الإقلاع» الاقتصادي والاجتماعي. وقصد بالتنمية سياسات بناء أبنية تحتية تقود التصنيع والإصلاح الزراعي، وتعميم التعليم والعناية الصحية والسكن، وإنشاء سوق داخلية متوازنة وعملة مستقرة... وهو «برنامج» وطني ديموقراطي أو ديموقراطي بورجوازي، نزولاً على رسم «المراحل» الشائع والمتعارَف، والمشترك بين أجنحة الحركات العامية على ما تصورت في مصر عشية ١٩٥٢: الجناح الليبرالي وإلى يساره أو «يمينه» الجناح الشعبي، والجناح الإسلامي وإلى «يساره» الجناح السلفي (على تبويب أو ترتيب أنور عبد الملك). وتضافرت

على هذا الحمل عوامل داخلية ودولية، على ما مر، وجَمعت مصالح الطاقم العسكري إلى مصالح الحركات العامية و«طبقاتها». وتعهد الطاقم العسكري المتحدر فكراً ومصالح وأفقاً من الحركات العامية، والجامع في خليط مبهم منازع توحيدية جمعية وإدارية أمرية ورسالية اصطفائية، رعاية المصالح «الواحدة» هذه والمتناغمة، على ما افترض الطاقم، لقاء التسليم له بالقيادة والريادة. ولم يكن التسليم المرتجى عسيراً إلا على التيار الاسلامي المنظم أو الدعوي. وبايع التيار أو الجناح التقدمي واليساري الاجتماعي، أو معظمه، الطاقم العسكري الوطني على برنامج «ديموقراطي بورجوازي» بدا ديموقراطياً وطنياً وشعبياً اجتماعياً، قياساً على حال بورجوازية وطنية أسالت من الحبر والمناقشة فوق ما أقامت قرائن على حقيقتها أو وجودها السياسي أو حتى الاجتماعي.

وتوسطت القيادة الشيوعية السوفياتية في حل مسألة التسليم أو المبايعة والولاء. والحل لم يكن معضلاً، لا في ضوء موازين القوى السياسية الداخلية، وهي لم تكن واحدة ولا متجانسة العوامل، ولا في ضوء علاقة مراتب الحركة «الأممية» بعضها ببعض، ورجحان المركز على الأطراف الاقليمية والوطنية ساحق. والحق أن حل الجماعات اليسارية والتقدمية «الليبرالية»، أي ذوبانها في تيار وطني جَمْعي أو «إجماعي» واجتماعي شعبوي وعامي، كان مسألة أجهزة فوق ما كان مسألة عمومية، وطنية وشعبية، فعلاً. ومكاسب الطاقم العسكري والغالب، وهو تدريجاً في الأثناء انقلب عصبيةَ دولة ريعية وبيروقراطية ولم ينفك مستولياً، المكاسب من ذوبان الجماعات اليسارية والتقدمية «الليبرالية» لم تكن عظيمة. فهذه الجماعات لم تستو قوة فاعلة أو راجحة، لا سياسياً، في إطار مجتمعات تحظى فيها السلطة و«طبقاتها» بأرجحية ساحقة، ولا اجتماعياً، حيث تتقدم اللحمةُ الأهلية ومراتبُها وجهاز الحكم، حتى في الجماعات المدينية المختلطة

المصادر، قيامَ الافراد بأنفسهم وروابطهم الطوعية والتلقائية. وعلى هذا، فما جنته الطواقم العسكرية الغالبة من اندماج بعض جماعات اليسار التقدمي في الإدارات والمنظمات «الجماهيرية» ومنابر الإعلام أو أجهزته تفوق قيمته المعنوية ثقله السياسي العملي بما لا يقاس (تناول أنور عبد الملك هذا الفصل من علاقة جمال عبد الناصر باليسار المصري في كتابه: **مصر مجتمعاً عسكرياً**، ١٩٦٢، باريس، فصل «أزمة المثقفين»، وعاد إليه إريك رولو بعد ٥٠ سنة في مذكراته «العربية والفلسطينية»: في **كواليس الشرق الادنى — مذكرات صحافي ديبلوماسي** ١٩٥٢ — ٢٠١٢، باريس، ص ٢٩ — ٨٠، ونقلت «بدايات» في عددها الثاني بعض صفحات من مذكرات رولو هذه).

فالاندماج أقر للطواقم العسكرية الغالبة، ومن تحلق حولها من إداريين ومهنيين ووسطاء بأمر حاسم وجوهري، هو مشروعيتها التاريخية الكاملة — ومصدر الإقرار جماعات «المثقفين» من المتعلمين والمهنيين والتقنيين والمنظمين العموميين، على هذا القدر أو ذاك. وهم متولو التفكير في السيرورات والسياقات واللحمات والفروق التاريخية والاجتماعية والثقافية الحضارية، وفي الأدوار التي تضطلع بها هذه، أي رواياتها، وتسويغها وتصديقها وإبطالها وجَرْحها والنظر فيها ومراجعتها في ميزان معايير مقترحة تسعى الجماعات المتفرقة في عموميتها والإجماع عليها. وهو (الاندماج) أقر لبرنامج الطواقم العسكرية بحقيقته وصدوره عن موجبات وإلزامات موضوعية تتخطى الطبقات الاجتماعية ورسومها الصلبة أو المائعة، والنظم السياسية والوطنية. وتتخطى، قبل ذلك أو فوقه، السيرورات والسياقات المتنازعة، السياسية أولاً التي تقود اليها الموجبات والالزامات وتفضي. وفي القسم الأول من هذه المقالة، نبهت الصفحات الأخيرة إلى انقطاع الاجراءات البارزة، من تأميم نفطي وإصلاح زراعي

وتعليم عام ومشاركة نسوية عريضة في سوق العمل وتقييد قانوني لأعراف الأحوال الشخصية، إلى الإقرار بالمسألة الكردية وبالتعدد السياسي (في إطار «جبهة وطنية»)، من نتائجها ومترتباتها. فالحزب الحاكم يؤم النفط الوطني، ويدخل في ملك ثروة وطنية عظيمة في وسعه إعمالها واستثمارها في تصنيع محلي، وإنشاء أبنية تحتية حيوية، وإعالة انتقال الزراعة من البعثرة العشوائية والبدائية إلى نظام سوقي وتعاوني متوازن... ولكن ما يترتب على حلقات هذا النهج المتماسكة والمتلازمة أمور اجتماعية جوهرية مثل نشوء طبقة عاملة كثيفة ومرصوصة وعالية التأهيل في المواضع المركزية من النسيج المتنامي. ويترتب عليه، وعلى مثاله، توسع هذه النواة في دائرة أعرض بكثير، تخلط مراتب الكثافة والرص والتأهيل على مقادير متفاوتة. وهذه الطبقة، والحال هذه، كيان أو فاعل اجتماعي تدعوه أحواله ومصالحه واختباراته، وعلاقاته بكيانات اجتماعية أخرى، إلى بلورة آراء أو أحكام و«وجهات نظر» في هذه المسائل كلها: مصالحه وعلاقاته بكيانات اجتماعية أخرى وعلى الخصوص بالدولة وبالإدارات العمومية الموكلة إليها. ويفترض هذا، من طرف غير خفي، قيام الكيان الاجتماعي بإزاء الدولة، وسياساتها العامة، رقيباً وحسيباً، وفي الأحوال كلها انفصاله عن الدولة. واكتمال سيرورة التأميم، وتتويجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، رهن تبلور هذا الكيان، واستقلاله بنفسه، وانخراطه في حياة سياسية عامة ومشتركة. ولا تصدق فيها الصفتان، العموم والاشتراك، ما لم تستوِ كثيرة الأقطاب ومتنازعة.

بو تمكين...

والاستيلاء الريعي والبيروقراطي المركزي على النفط المؤم وعوائده، والتصرف به في خدمة الجماعة أو القيادة المستولية وعلى خلاف بعض

مصالح الجماعات القومية والمذهبية والدينية والبلدانية والسياسية الأخرى أو المنافسة، واستعمال العوائد في وجوه عسكرية وإدارية من غير مناقشة، هذا النهج حال عمداً بين بند التأميم، من البرنامج «الديموقراطي البورجوازي» المفترض، وبين مترتباته التاريخية العامة على المجتمع العراقي والدولة العراقية. فالتصنيع المرتجى، وهو أجازته نظرياً عوائد النفط في سوق غلب عليها الطلب – في ١٩٧٣، إبان حرب تشرين (أوكتوبر / رمضان)، ثم في ١٩٧٨ – لم يثمر «طبقة عاملة» مضمرة في ثنايا «تشكيلة اجتماعية» مختلفة، أو رازحة تحت مخلفات علاقات إنتاج وقوة استعمارية، ثم استعمارية جديدة وأخيراً «نيوليبرالية». وكذلك حال «طبقة المزارعين» والفلاحين المستقلين، وطبقة العمال الزراعيين في معيتهم، اللتين كان يفترض في الإصلاح الزراعي، وإعمال أصل «الأرض لمن يفلحها» أن يتفتق عنهما. وارتدّ عمل النساء المتعلمات والعاملات في مرافق المهن الحرة، أو في العمل المأجور عموماً، عليهن، وعلى «صيتهن» و«شرفهن» و«عفافهن» حين انفجرت «قادسية صدام» في أيلول ١٩٨٠، وطالت ٨ أعوام، وقتلت مئات الآلاف من الرجال. واستثمر المرشد الإيراني أعوامها المتطاولة في «وعي (الشعب) أكثر» وفي اعتياد الموت، على قوله. وشردت مئات آلاف أخرى من الناس على جهتي الحدود (طبعاً). فالمرأة العاملة والراشدة ومعيلة الأولاد في غيبة الرجل الطويلة، وبعد مصرعه بالأحرى، «خراجة ولاجة»، على قول أهل بغداد، وربما غيرها في القرن الثالث (هجري). وهي محل تهمة سهلة، وذريعة تحريض نذل ووضيع، حين ينتصر «الفارس» المهزوم لفحولة لم يَكلِمْها، على زعمه، سوء التدبير والارتجال العسكريان، إلى التمييز المذهبي والحزبي وشق العراقيين طبقتين، بل انتهكتها «خيانة» النساء، وتحررهن الاجتماعي والشخصي النِسْبي. فلم يتردد الحزب الحاكم وذَرَى أدراج الرياح حصاد تعلم الفتيات، وعمل النساء، ودعا إلى قتلهن على التهمة، وبدد الحصاد الثمين الذي كان هو بادر إلى بذاره.

وهذه المسائل، منفردة ومجتمعة، قرينة على أن البرنامج العملي الذي تولت الأنظمة العصبية والريعية البيروقراطية العربية، المتفرقة، إنفاذه منذ منتصف خمسينات القرن العشرين لم يكن «وطنياً ديموقراطياً»، ولا «ديموقراطياً بورجوازياً» على رغم مطابقة بنوده، شكلاً، بنود البرنامج في حلته السوفياتية والجهازية. فما أغفلته هذه الحلة، وأبرمت الحركات أو التيارات اليسارية والتقدمية إغفاله من دون تردد أو إلحاف، هو دور المنازعة والانقسامات الراجح في صياغات بنود البرنامج العملية. فهذه البنود هي «رؤوس» سيرورات وسياقات. فإما تلد السيرورات والسياقات كيانات اجتماعية وسياسية تاريخية وفاعلة، في مخاضات وضع أليمة ويتربص بها الإجهاض، وإما تلد طروحاً مكتملة الخلقات والقسمات للوهلة الأولى ولكنها آلية الحركة، ولا روح فيها إلا ما تنفخه فيها قيادات عُظامية وطيفية. وهذه، بدورها، دمى تحركها خيوط النزاعات الدولية ومحاكاة المراحل التاريخية المدرسية وقواها المستعارة. وعليه، سبحت هذه الأنظمة وبلدانها ومجتمعاتها في عوالم ودنى مسحورة. فأنجزت بناء الدولة الوطنية المستقلة، وجسدت إرادة الشعب الواحد والمتماسك، وأممت مرافق الإنتاج، ووزعت الأرض على الفلاحين، وقطعت دابر الطفيليات والطفيليين الموروثَيْن، وأرست أركان قوة عسكرية وطنية حصينة، ولقنت الشعب ثقافة وطنية أو قومية ناصعة، وبعثت تراث الإسلام في حلله البهية وأسمائه المدوية، ولم تفوت دورة انتخابية واحدة إلى مجلس الشعب أو الهيئة التشريعية، وإلى البلديات ومجالس المحافظات، ودبجت دستوراً نص على فصل السلطات وتعاونها...

وبعض هذه الأنظمة انقلب على التأميمات، وجدد خصخصة الأرض فاشتراها رجال المال والأعمال والوسطاء، وقلص دعم السلع الضرورية والخدمات العامة، من غير أن يشعر الناس بانقلاب الأحوال، على ما

ينبغي. وذلك لأن بنية النظام النواتية، أو قلبه المسحور، هي في الحالين واحدة: عصبية ريعية وبيروقراطية تطرح السيرورات والسياقات ومخاضاتها المتنازعة، وتزهق الكيانات الفاعلة والكثيرة المولودة منها. ولا مناص من أن يرسو عمل النظام، أو تجددُ سيطرته، على قسمة الداخل والخارج المتنابذين والمتناحرين على مثال أهلي وعصبي ضمني أو معلن. وغلبة «البنيوية» على هذه الحال، وعلى سياساتها هي ثمرة إخراج التاريخ و«تربيته». فإذا استفاق «الجمهور»، جمهور المحكومين، من السحر ألفى عالمه أو دنياه صوراً ورسوماً مزوقة، وديكور أنقاض من الكرتون والخشب، على شاكلة قرى بوتمكين الروسي، محظي كاترين الثانية. وهي (الصور) شبهت على القيصرة الزائرة والمسرعة وجود قرى عامرة ومزدهرة، وفلاحين سعداء، فإذا انتقلت الزائرة الجليلة إلى قرية قريبة، سبقها بوتمكين و«رفع» هياكل عمارتها المصورة والمشبهة، وأمر فلاحيها بالسعادة، وألبسهم الثياب النظيفة بضع ساعات... وكان بوغاتشيف، «الموجيك» الثائر والدموي، وانتفاضات الفلاحين المدمرة، «المرحلة» التالية والمتربصة في «السَفر» الروسي. والفلاحون المزارعون، اليوم، و«طبقتهم» بالأحرى، أمسوا قلة قليلة حين لم يذووا ويتبددوا، وانقلبوا شركات صناعية ضخمة تجني معظم أرباحها من توسيع شطرها الممكنن، ومن بيع محاصيلها بأسعار محمية استحال الإتفاق على توحيد معايير احتسابها. وعمال القطاع الصناعي الغذائي أريستوقراطية عمالية لا تذكر لا ببوغاتشيف بوشيكن ولا بمارينا سولجنتسين. والأرياف، أو ما بقي منها، في بلدان «العالم الثالث»، بعد انقسام هذا العالم منذ السبعينات المنصرمة عوالم، هي إما مخزن احتياطات هجرة إلى مدن الداخل أو إلى المهاجر الغريبة البعيدة، وإما قطاع تصدير سلع غذائية نصف مصنعة، أو هي غالباً الإثنان معاً.

ولم تشغل هذه المصائر صاحبنا ودليلنا، حنا بطاطو. فهي لم تتصور في هذه الصور، وعلى هذه الأنحاء المضطربة والمتقلبة، إلا غداة استواء «سيادة نائب الرئيس»، صدام حسين، «قائداً» لا راد لكلمته، و«زعيماً أوحد» يستحق لقب القاسمي (نسبة إلى عبد الكريم قاسم) فوق استحقاقات سلفه البعيد والشاحب هذا اللقب بما لا يقاس. وصرف الخَلَف اللقب، والمكانة أو الصلاحيات نظير اللقب، إلى حروب مقيمة مع الجوار، الإيراني والخليجي والعربي الأوسطي، دارت كلها من غير استثناء على غاية واحدة هي الاستيلاء على عوائد النفط الريعية، وضم بلاد الريوع وأهلها إلى عرش «القائد» الأوحد وتاجه. فاتصل عنف الداخل العراقي، أو الدواخل العراقية، بحروب الخارج الباهظة. وأفضت كثرة العراق المتنافرة، غداة ضبطها ظاهراً في أبنية «أمر» مختصرة وراجحة الثقل والكلفة على نحو قاطع، إلى سلسلة حروب طاحنة، لم تطوها حرب «التحالف» الغربي في ٢٠٠٣. فأسْلمتها، أو أسلمت فصلها الأخير، الغربي، إلى فصولٍ أو ذيولِ حربِ إرهابٍ هي ترددات الزلزال «الأميركي» لا إلى غاية ولا إلى نهاية. ولكنها كذلك، على نحو جلي، ترددات السلطان الذي أرساه صدام حسين، وقيادته، على «الدولة» والمجتمع العراقيين. فالمسرح البلداني (الجغرافي) والسكاني الاجتماعي والسياسي الذي ذرعته، جيئة وذهاباً، جماعات «القاعدة» الإرهابية وجماعات مقاومة الاحتلال و«عملائه» المسلحة — والصنفان متمايزان ومتصلان على وجوه من العسير إحصاؤها – هو المسرح العروبي «البدوي» والسني. ولم يفتأ بطاطو يصف هذا المسرح وإنزوائه إلى الهوامش العراقية المستجدة، الصحراوية والريفية والتجارية، وانقطاعه من دوائره الأهلية القومية والمذهبية، وانقلابه من التربع في مكانة سلطانية مهيمنة إلى المنازعة على مرتبة ثانية مضطربة ولا ضامن لها. والمسرح والقوى والدواعي هي «حواضن» حركات المعارضة السياسية والمقاومة

الإرهابية، العراقيتين، اليوم. وهي من مخلفات العهد البعثي الصدامي الطويل، ومن ذيول الأبنية السياسية والاجتماعية الأهلية التي جرى عليها «الزعيم الأوحد» وحزبه الواحد... وتتداعى أسباب الارتدادات وعنفها من ملابسات استيلاء البعث على العراق في ١٩٦٨، إلى ملابسات استيلاء ١٩٥٨ والمنازعات الأهلية الحزبية الدامية التي أعقبته، فإلى عنف الحكم الهاشمي ووزيره الأول نوري السعيد على الخصوص، فإلى حروب العشائر فيما بينها وحروبها الداخلية «والتناقض البنيوي» بين المدن النهرية الكبيرة وبين بلدات البوادي والأرياف والوديان، على ما لا يمل الكاتب من الإحصاء والعود على بدء.

٣- «الدولة» على رغم المجتمع

وشاغل الدليل إلى العراق الحديث والمعاصر، هو شاغل قارئه، وينبغي أن يكون شاغله على زعمي. ويخامر هذا القارئ بعض الشك في أن صاحب الكتاب حَسِب في آخر فصول كتابه العراقي الكبير، أن جمع أحمد حسن البكر (الجيش) - صدام حسين (الأمن والحزب) مقاليد السلطة و«الدولة» في أيديهما، وإذعان القوى السياسية الأخرى والجماعات الأهلية لهما، طوى (أو طويا: الجمع والإذعان) الفصل المضطرب والمتنازع من تاريخ العراق الحديث. وكلامه على «تراكم أولي» متاح، بعد التحكم في مِلك النفط واستخراجه وتسويقه، يشي بذلك أو يئم به. فيرى أن النظام بهذه الحال «لا يحتاج إلى مصادرة الفائض الاقتصادي الذي تستدعيه التنمية» (ص ٤٤٨ من الكتاب أو الجزء الأخير، الثالث، الفصل ٢٤). ولكن حنا بطاطو بعيد من قصر النزاعات، وعلى الأخص عواملها ومقوماتها، على مصادرة الفوائض واستثمارها، على رغم مكانة مسألة الريوع وبنود البرنامج «الديموقراطي الوطني» تالياً، ومحلها من مسائل الاختلاف والاشتباك. فهو يلاحظ أن البعث أبقى على قوة الروابط المحلية، وأن «جماهير العراق (بقيت) خارج الدائرة السياسية» أو التقرير في حلول المشكلات الوطنية العامة أو التحكيم في المسائل الجزئية. وهذا يُقْدِرُ تيارات تفتقر إلى قاعدة اجتماعية عريضة، أو اشخاصاً، على التأثير في مجرى الحوادث وإخراج هذه

من سوية التفاوض والنزاع إلى الانفجار، على ما حصل مرات في ١٩٥٩ بالموصل وكركوك على سبيل المثل... ودوامُ الولاءات القديمة، وأفكارها ومشاعرها ودواعيها، يفوق قوةً أثرَ الانشقاق بين السنة والشيعة أو دورَ تقسيم العمل الاجتماعي والمذهبي الذي يرجح كفة السنة في الدولة وكفة شيعة بغداد والبصرة في التجارة. وهو يسد المسالك إلى تنمية الطبقات الوسطى «مشاعر» مشتركة ومختلطة تتخطى دوائر المذاهب والطوائف إلى «دائرة» العراق الوطنية والمجتمعة، على رغم تعاظم الانفاق الحكومي المركزي ومفاعيله في «حياة الناس»، دخلاً وتوزيعاً واستثماراً وعمالة وتعليماً. وعلى رغم عموم الطفيلية جراء الإنفاق، كان يسع الكاتب لو عالج أحوال العراق غداة ١٩٧٨، وهي السنة التي علق فيها سياقة اقتصاصه أخباره، أن يلاحظ ضعف أثر الحرب «الوطنية» الكبرى (على تسمية سوفياتية مأثورة للحرب الالمانية — السوفياتية على جبهتها الروسية والأوكرانية) في ضوي العراقيين تحت لواء دولة واحدة.

«الواقع» من طريق الدمار

ولكن التوحيد الوطني العراقي، شأن بنود البرنامج «الوطني الديموقراطي» أو «الديموقراطي البورجوازي» المفترض «أنجزه» النظام العصبي والريعي البيروقراطي على نحو إنجازه البنود الأخرى: جرد بند التوحيد من فعل أصحابه وجماعاته وجرد أصحابه وجماعاته منه ومن مباشرته وصنعه، وافترضه من اختصاصه وحده بمنأى من متناول الجماعات واختلافاتها وخلافاتها ونزاعاتها. وحسب أنه فوق هذه بينما هو ثمرتها الفجة والمرة. وأوكل إلى تخييل طاغ وهزيل معاً رفع البند الوطني، أو «القومي» في مصطلحه ولغته، على الراحات والجباه، وخلطه بالدم والأنفس. وأوجب على العراقيين المتفرقين والمشرذمين والمتنازعين حمل أنفسهم ووجداناتهم

علناً على هوية واحدة، وطنية وربما شخصية وفردية كاذبة ومتوهمة، أو يغلب وجهها المتوهم والمفترض وجهها الفعلي. فإذا أرادوا الخروج منها، أو اضطروا إلى هذا الخروج، لم يسعهم ذلك إلا من طريق إعمال تدمير ذاتي وعام، معنوي أدبي ومادي، والخبط على غير هدى أو بصيرة، على نحو ما صنع العراقيون في العهد الصدامي الطويل. فمن طريق التدمير والخبط هذين، وعلى هذه الشاكلة، وسعهم بلوغ «الواقع» المنكر والمستبعد والمنفي والتماسه وراء أقنعة البرنامج «الديموقراطي البورجوازي» وبنوده «الثورية» و«الإصلاحية» و«الإنمائية» و«الوحدوية». وكلها تؤدي إلى تقوية الجهاز الحزبي البيروقراطي وتضعف القوى الاجتماعية. وهذا قريب مما فعله السوريون ويفعلونه اليوم (صيف ٢٠١٣) في «ظل» سلطان عصبي وريعي بيروقراطي أمني وعسكري أعماهم عن واقعهم، ليس وراء «شعارات» زائفة على ما جرى القول، بل تحت ركام ثقيل وصفيق من الأبنية الاجتماعية والعلاقات السياسية ومن نظم المعاملات، ومسالك القول والتصوير والتعبير. فإذا أرادوا تكسير القشرة السميكة من الأبنية والعلاقات والنظم والمسالك ليبلغوا، تحتها، حقيقة ما هم (عليه) في أعقاب قرابة نصف قرن من سلاطة «العصابة» ونظامها، وحقيقة من يكونون فعلاً وراء الكرتون الوحدوي والتحرري والفلسطيني والمقاوم والاجتماعي المزوق والأسدي — لم يجدوا بداً من تحطيم بلدهم (مجتمع جماعاتهم و«دولتهم») وقد استحال كله قرية بوتمكين عميقة، إذا جاز القول، وراسخة.

ولو عمد قارئ **العراق / الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية** إلى إحصاء محاولات صاحب الكتاب المتواترة جمع «التناقضات» العراقية، واستنتاجها سياقة «مترابطة» يتوسطها أو يتوّجها تناقض رئيس(ي) أو «بنيوي» — على قوله في نزاعات أهل المدن النهرية، وهم نواة العراق الجديد في ١٩٢٠، وأهل شريط البداوة على ضفتي دجلة بين سامراء والكوت

(ص ٤٣، من ج١، فصل ١) وأهل عشائر الأراضي السهلية على ضفاف النهرين (ص ٤٢ من الجزء أو الكتاب نفسه) - لوقع على سجلات كثيرة تعصى التبويب المتصل والمتماسك. وإحجام حنا بطاطو عن افتعال دمج النزاعات، أو استيلاد بعضها من بعض قسراً، وتركه العنان لنازع الخلافات في أوقات التأزم والانفجار إلى كثرة مركبة ومرسلة، هو (الإحجام) من دواعي قراءته اليوم والعود على ابتداء معالجته. ولكن معالجته وقفت عند منعطف بدا له يومها، على ما بدا لمعظم المراقبين والمعنيين، إيذاناً بمرحلة استقرار طويلة تتوّج الإنجازات «الوطنية» و«الديموقراطية» منذ ١٩٥٨، وتسْلِمُها إلى حكم ثابت أخرج العراق، قبل عقد، من الانقلابات والانتفاضات والانشقاقات، وبلور عقيدة سياسية واضحة و«مقبولة»، وبنى جهاز دولة مركزية متينة، خلو من التجاذبات التي أودت بالأبنية السابقة. وهذه المعايير هي وليدة وقت سبق أزمة الاتحاد السوفياتي و«مثاله»، عند منعطف السبعينات إلى الثمانينات، وظهور أمارات الإعياء والقصور الفادحين على الأنموذج «التاريخي» المفترض. وامتحنت أعقابُ ١٩٧٨، وأولها الحرب العراقية - الإيرانية المتخلفة عن الثورة الإيرانية الخمينية ثم احتلال الجيش العراقي الكويت طمعاً في الاستيلاء على الريع الذي ضيعه الإخفاق في إيران...، البناءَ العراقي البعثي، الصدامي حقيقَةً. وأخرجت إلى العلن والملأ المنطق المضمر في المثال «الوطني الديموقراطي»، ودعواه إنجاز برنامج المرحلة بقوة الحزب المستولي والقائد وحده، هو وجيشه وأمنه وبيروقراطيته وريوعه وقاعدته الأهلية والعصبية، بعد إقصائه القوى الاجتماعية الأخرى، وخصيها، وإدارة الاستيلاء على إطراحها ونبذها وقهرها.

فتحقق ما لم يكن ظاهراً، وربما ما لم يكن موجوداً أو قائماً وهو أن التأميمات والإصلاح الزراعي وإنشاء الأبنية التحتية وتوحيد السوق ونشر التعليم

والعناية الصحية... لم تكن خطوات على طريق إنشاء جسم وطني مستقل متماسك ومتنازع، يحكم نفسه بنفسه ويقيّد تفرقُ مصالحه وجماعاته المشروعُ منزعَ حكومته إلى التسلط عليه ومنزع جماعاته إلى الشرذمة. فبنود البرنامج «الوطني الديموقراطي» المعلنة كانت السُّلَّم إلى استيلاء عصبي ريعي وبيروقراطي، سائقه حال الاستيلاء هذه والتوسع فيها على صورة دائرة مفرغة: يقود الاستيلاء إلى تعظيم السلطان وعوائده، وإلى رص صفوف عصبيته وتعميق الفجوة بينه وبين رعيته، وبين رعيته وبين الجماعات الأخرى المحرومة والمعادية، فيحتاج السلطان إلى تعظيم ريوعه وتوسيع مصادرها، لا إلى غاية. ولا ريب في أن كثرة الجماعات «الأساسية»، وتفرق مبانيها القومية، والنسبية الأهلية، والاعتقادية المذهبية، والمعاشية، والبلدانية البيئية، وجوارها ومراجعها التاريخية - ويستفيض بطاطو في إحصائها كلما سنحت الفرصة، أو دعا الحال إلى المقال، فيما يشبه الانتشاء الذهني والقصصي - (هذه الكثرة) هي عثرة في طريق بلورة سلطة لا تحكم بالقهر والتغلّب وحدهما بل تشرك الرضوخ والقبول في إرساء دالتها. وهي قياساً على عمل دولة وطنية، حديثة ومركزية وإدارية، حكماً، معوق قوي بوجه صوغ إجماعات لا غنى للدولة الوطنية عنها.

أسياد وعبيد

وتاريخ العراق الحديث، في مرآة جامع حنا بطاطو، يشكو، إلى شكواه كثرة الجماعات وتفرق مقوماتها ومُشْكاتها، عمقَ الانقسامات وبعدَ الهوة في الجماعات كلها، وفي الجماعة الواحدة، وثقل ريع المكانة في توزيع العوائد، وعلاقات التوزيع الغالبة. فإذا كانت العوائد والريوع، وهي الغالبة غلبة ساحقة على «الانتاج»، تبعاً لمكانة الجماعة (العشائرية والمذهبية والاجتماعية المختلطة أو المشتركة: كبير العشير ملاك الأرض

من السادات أو الموظف الشريفي...) وأعيانها، لم يفض ذلك إلى لجم الاستقطاب الثنائي بين الحكام وبين المحكومين في الجماعة الواحدة، القرابية أو السكنية. فغلبة الريع، والدَّيْن به إلى المكانة، تدعو أهل القوة والسلطان في الجماعة الواحدة إلى حمل المكانة والعوائد على حق خاص، شخصي فردي وجماعي معاً، لا يتجزأ، وإلى اعتبار توزيع العوائد داخل الجماعة، وفي محكوميها، أجراً يجزي طاعةَ أهل المكانة ويكافئ على التعصب لهم. وينبه الأمر إلى مخالطة علاقة قنانة وعبودية بنية العلاقات الاجتماعية بين أهل القوة وبين أهل الضعف، أو بين «طبقة» المسيطرين وبين «طبقة» الخاضعين، في الجماعة الواحدة، قومية أم عشائرية قبلية. (يخمّن بطاطو في تحدر أحوال الفلاحين الكرد العاملين في أراضي الأغوار، التركمان أولاً والكرد من بعدهم، بكردستان العرق من قنانة غير بعيدة زمناً، ج ١، ف ٤، ص ٦٦ - ٦٧، وف ٦، ص ٨٩ - ٩٠ و٩٦ - ٩٧، «الغوران» أو «الرعية» أو «كيلو سبي» تشبه أحوالهم أحوال العبيد الزنوج في جزر الهند الغربية؛ وفي شأن الخزاعل والزبيد بالفرات الأوسط ودجلة الأوسط وسلطان الأوائل على آل الشبل وعلى الغزالات وخفاجة من غير الخزاعل، ص ٩٥ - ٩٦).

وما يصدق في علاقة المرتبة الغالبة بالمرتبة المغلوبة أو المنقادة في إطار العشير الواحد، أو دائرة الإقامة الواحدة التي تفترض على الدوام حبلاً أو رابطة، قد يصدق في دائرة عريضة تجمع بلاداً واسعة. فيتولى الفرق أو الاختلاف المذهبي بين الحاكم والمحكوم توسيع الهوة بين المرتبتين أو الحالين، ويرسي هذه، وتقسيمَ العمل الاجتماعي الذي يسوغها ويجدد عواملها ومفاعيلها، على علل وأهواء تجمع البداهة إلى الحرارة. وعليه، كان في الثلث الأول من القرن العشرين، كبار ملاك الأرض في لواء البصرة سُنّةً والعمال في أراضي الملاك السنة شيعة، يستثنى شيخ المحمرة من الترتيب (ج ١، ف ٤، ص ٦٥

وما يليها). وغلب تجار سنة، «دهاة من نجد»، على أسواق الجنوب المنصوبة على الترع في الصحراء القريبة، بينما فلاحو المنتفق، وآل السعدون السنة أعيانه غير منازعين، شيعة إماميون اثنا عشريون. ويتقدم هزاع بن محمد، شيخ مشايخ المعامرة، من حلف زبيد و«كونفيديراليتهم» القبلية، بيوت أهل الحلة، والعمال في أراضيه الشاسعة التي آلت إليه وإلى آبائه من قبل من قانون ١٨٥٨ العثماني العتيد ومن قوانين ١٩٣٢ و١٩٣٨ من بعد، هم شيعة. والحال التي استقرت في الأرض وملكها وزراعتها، وتحدرت إلى «أهل» العراق ودولته من حال سبقت اجتماع العراقيين في دولة، هي سيطرة عشائر «أهل الإبل» السنة على «أهل الضأن» والغنم ورعاتها من الشيعة، غلبت على مؤسسات القوة في الدولة: فمعظم ضباط القوات المسلحة كانوا سنة ومأمورهم الأنفار والرتباء وضباط الصف كانوا شيعة.

ويحل في بلاد الشمال محل الرسم المذهبي المرتبي رسم قومي (أقوامي) لا يقل مرتبية، ويتولى شبك الفرق الاجتماعي بحاجز «طبيعي»، دموي ونسبي، سميك. فعاد مِلك ٤٥ قرية بإربيل وريفها القريب، من ٦٥ قرية، إلى ملاك واحد تركماني. وكثرة أثرياء إربيل، وثراؤهم مادته الأرض، هم من التركمان. ويبلغ الكرد من السكان ثلاثة أرباعهم، وهم الفقراء. ويشخص أهل القوة من تركمان إربيل رجحان كفتهم في ميزان الاجتماع، فينزلون (على) قمة رابية تعلو الأرض السهلة أو قدم الرابية وسفحها، ٥٠ متراً. ويقيم الفلاحون بالسفح (ص ٦٠). وأثرياء كركوك إما تركمان وإما كرد «ينتسبون إلى التركمان»، ويرعى عرب مواشي هؤلاء وأولئك في مراع يعود ملكها إلى الفريقين. وإذا ملك الأرض بالموصل عرب مسلمون تولى العمل فيها آراميون مسيحيون. وفي بلاد الكرد، ملاكُ الأرض أغواتٌ يحوطهم وكلاء ومحاربون عشائريون، وفلاحوهم «رعية» و«مساكين»، على ما يسمون كناية عن انتفائهم من النسب العشائري الذي يلحمهم إلى

أمثالهم ويخولهم حمل السلاح والقتال والاقتتال. ويفترض التخمين، وهو مر أعلاه، أن الفلاحين هم من أهل الجبال الرحل الذين غلبوا القوم الأصليين واستولوا على أرضهم و«عليهم» وعلى عملهم عنوة.

وعليه، فليست الانقسامات العرقية والدينية المزمنة على علاقة «مطابقة» بالانقسامات الاجتماعية (ج ٣، ف ٩، ص ١٧٩) وحسب. وبعبارة أدق، المطابقة وجه إنشائي أو بنيوي من وجوه السيرورات الاجتماعية والتاريخية التي نظمت العمران العراقي الوطني الحديث ورتبته على مراتبه وعلى (منطق) نزاعاته. وإذا أماطت «حوادث» الموصل في شتاء ١٩٥٩ (حين انفجر خلاف العارفين الناصريين العروبيين والشيوعيين القاسميين والعراقويين على مسألة الإصلاح الزراعي) الغطاء عن القوى الأهلية والاجتماعية و«عرّت» المجتمع العراقي - فقام الكرد والأيزيديون على العرب، والأشوريون والآراميون المسيحيون على المسلمين (العرب والكرد والتركمان)، واقتتلت قبيلة البومتيوت من العرب وأهل الزرع وشَمَّر من أهل «الإبل والحرب»، وأغار الكركرية الكرد الفلاحون على البومتيوت العرب الفلاحين، وثار جنود اللواء الخامس الشيعة على ضباطهم السنة في معظمهم، ونهض فلاحو ريف الموصل وضواحيها على المدينة الحاضرة والكرسي السياسي والاداري .... - تضافر الوجهان أو البابان، الوجه العصبي الأهلي والوجه الاجتماعي الطبقي والسياسي (السلطوي)، على صوغ الانفجار والنزاعات أو إخراجه على النحو الذي خرج عليه وتصور. وتبدو «المطابقة»، أو فكرتها، في هذا المعرض ضعيفة وغير وافية. فالمذاهب والأقوام والمراتب القبلية، وتفرق «الطبقات» من أهل القوة وأهل الضعف عليها، ليست مذاهب هؤلاء أو أولئك اتفاقاً أو مصادفة ولا نتيجة متخلفة عن عامل أول، فهي في صلب تقسيم السلطة والأدوار والعوائد، وعامل إنشائي في تعريفاته طبائع هذه (السلطة...) أو مادة علاقاتها ونزاعاتها.

الحرب ركناً اجتماعياً - سياسياً

وعلى رغم أن «الواقعة» «افتراض»، على ما يكتب الكاتب، وتخمين، على ما مر القول، فالذهاب إلى أن فلاحي كردستان العراق ينسبون إلى «العرق» الكردي اصطلاحاً (إذا جازت العبارة) وليس وضعاً وطبعاً، وأنهم أُدخلوا في هذا النسب في وقت يعود إلى حوالى ١٨٢٠ حين استولت قبائل جبلية رحَّل على البلاد وأهلها، وأخضعتهم بالقوة وملكت عليهم، فحملتهم على نسبها هي، الكردي، وأبطلت رابطة أو لحمةَ نسب فيما بينهم فأثبتتهم «رعية» أو «مساكين»، منفيين مما يتماسكون به غير مغلوبيتهم - المذهب هذا يكني على وجه أسطوري تاريخي عن صدارة الحرب والاستيلاء العصبي وأثرهما في مصائر الجماعات ومجتمعاتها ودولها. فالحرب سوغت نسباً «طبيعياً» أو دموياً، وصاغت في لغة الأنساب والأعراق، ومبانيها المرتبية العملية والإجرائية، قطبية حادة باعدت بين المنتصرين المستولين وبين المغلوبين الضعفاء. ولكن تنسيب المغلوبين، وهم على مغلوبيتهم ودنو مرتبتهم، إلى عرق المنتصرين الأسياد «يدجن» سيادة هؤلاء وولايتهم، ويصبغها بصبغة داخلية وذاتية وأهلية. فلا فكاك منها ولا خلاص إلا بالحرب... الأهلية، وصرمها الأرحام والأصلاب، وعدوان «الأخ» على «أخيه» وقيامه عليه. (ولعل إشهار صدام حسين نسباً علوياً، إلى علي بن أبي طالب، غداة إجلائه عن الكويت وثورة الجنوب الشيعي الإمامي عليه، وعلى جيشه وحرسه، من ذيول صوغ الحرب والفتح الاستيلاء في لغة الأنساب ومبانيها، وصدى من أصدائه القوية والمقيمة، وربما المزمنة). والانتقال أو التحول من مذهب إلى مذهب، غالباً من مذهب أهل السنة إلى التشيع الإمامي، أو انقسام الجماعة النسبية الواحدة جماعتين فرعيتين مذهبيتين، هما من مفاعيل الحرب، على معنى الغلبة والاستيلاء. فشمَّر جربة (أو جربا، على ما تكتب كذلك)

وشمَّر طوقة، كلتاهما من شمَّر نجد، كانت الأولى تنزل بالموصل والجزيرة بين الفرات ودجلة، والثانية بجنوب بغداد على دجلة، وأقامت الأولى على مذهب أهل السنة وتشيعت الثانية. وهي حال آل فتلة من الديلم، والجبور ومشايخ الزبير وبني تميم. وتعليل الأمر هو قيام العشائر على الحكومة السنية، وقتالهم إياها. وهجرة المغلوبين إلى بلاد تخالف السلطان على معتقده وفقهه (ج ١، ف ٣، ص ٦١ – ٦٢).

ويُثْبت حنا بطاطو الحربَ، على صورة الاستيلاء على شطر من موارد الأرض والحِرف والتجارة والانتقال و«العمل» والمكانة، ركن الاجتماع والعمران العراقيين. ودوائر السكن والإقامة، أو جغرافيا السكان، كانت إلى ١٩٢٠ واحتلال القوات البريطانية العراق كله وتمليك فيصل بن الحسين على بلاد الرافدين – هي نفسها دوائر العشائر والقبائل ومنازلها المضطربة والمتنازعة، بين السليمانية وبلاد ما بين ديالى والزاب الصغير فالزاب الأعلى، شمالاً، المنتفق والغراف والفرات الأسفل، جنوباً. وإذا استقر عمران أو استيطان زراعي كثيف بين كركوك وإربيل والموصل، وهي طريق البريد إلى استانبول، وعلى شط العرب جنوباً، وانتشرت في المدن النهرية وحولها بلدات مزارع وبساتين نخل، وحف ريف زرع أخضر مواطنَ الإقامة المتمكنة في الجبال التي يرويها المطر؛ لم ينفك الاستقرار والانتشار والتمكن غنيمة انتزعت في حروب مزمنة من «دائرة البداوة القلقة» (ص ٩٠). والجماعات القبلية، العربية والكردية والتركمانية، تأتلف الواحدة منها من أحلاف. وتشق الحلف الواحد منازعات وخلافات. وتنشب في الحلف حروب دامية وغزوات وتنحية أمراء. فتتحد الكلمة إما على غزوة مشتركة أو على مدافعة غزوة يشنها خصم قوي وداهم. فـ«الحرب والدفاع عن النفس هما علة (الاتحاد)». ويخلص الكاتب من هذا إلى أن «التنظيم الاجتماعي» (العراقي) في الدوائر المتخللة معظم

البلاد العراقية «عسكري أولاً» (ص ٩٤). وتعود الرئاسة السياسية حكماً إلى من يجمعون المراس الحربي إلى التحدر من أصل أو نسب واحد، «ضاوٍ»، على ما كتب ابن خلدون.

وغلبت هذه الحال إلى ١٩١٧ – ١٩١٩، على ما ينبه بطاطو في مواضع كثيرة. وهو يعزو إلى القوات البريطانية المحتلة بقاء البلاد العراقية «واحدة»، أو، على وجه الدقة، تفاديها الانفجار في ختام انتفاضة ١٩٢٠. فحروب العشائر والديرات، وحروب العشائر والمدن، وبعض هذه وتلك هي حروب أهلية أو حروب مذاهب وأقوام، قلما تؤدي إلى غلبة ثابتة على بلاد عريضة، وعلى «أهل» مختلطين نسباً ومعاشاً. وهذا الضرب من الغلبة أو السيطرة محال على بلاد واسعة ومتنوعة السكان والجماعات، شأن البلاد العراقية التي كانت تتقاسمها قبل الاحتلال البريطاني ولايات عثمانية كبيرة (البصرة وبغداد والموصل والكرك) ومشيخات وإمارات محلية كثيرة. وهذا على خلاف نجد القريبة التي وسع أمير الدرعية فيها، في العقدين الأولين من القرن العشرين، جمع واحاتها وبلداتها وديراتها في سلطنة واحدة وملحقات قبل ضم الحجاز إليها، وإنشاء «مملكة عربية سعودية». فـ«التنظيم الاجتماعي العسكري»، والقبلي، يناهض استتباب الأمر لقوة مركزية متغلبة وثابتة، تتولاها عصبية واحدة، على المثال العربي و«الإسلامي» المعروف. فالجماعات المتفرقة التي (لا) ينتظم منها هذا الضرب من العمران لا تأمن انقلاب السيادة أو الولاية إلى حيازة العصبية المستولية وحدها «أسباب» السلطان، واستعبادها «الرعية» و«الغوران» و«الكيلوسبي» (أصحاب القلنسوات البيض، بالكردية) و«الرَّدّ» و«الموالي»، وحلها عرى الجماعات الضعيفة والمستتبعة وأنسابها في أسماء أهل العصبية المستولية والمتسلطة وحملها على صيد السمك، وفلاحة الأرض، ورعي الجاموس، وحياكة

الحصر. وينزع منها، بديهة، السلاح «زينة الرجال»، على شاكلة المغلوبين في سيرة **الزير بوليلى المهلهل** أو أهل الذمة، ولا يُزوَّجون ولا يتزوجون إلا في أهلهم...

٤ - من الاجتماع العسكري إلى «الدولة» الحزبية

وعلى هذا، ولدت دولة عراقية «واحدة» عن يد قوات عسكرية أجنبية غالبة، خولها تفوقها العسكري والتقني الكاسح السيطرة على البلاد والسكان والموارد والعلاقات الاجتماعية والسياسية. وقضت العلاقات الدولية ومعاييرها السائرة، في عهدة أوروبية قديمة وأميركية مستجدة وسوفياتية منازِعة، بانتداب القوى المنتصرة إلى إنشاء دول وطنية، على مثال إداري وعسكري وأهلي - شعبي وإقليمي متعارَف. وافترض هذا توحيد «طبقة» حاكمة ومسيطرة مجتمعة أو واحدة في حضانة مَلَكية شريفية تتمتع بمشروعية غير منازعة ما أمكن، سندها دالة معنوية وتاريخية (نسبية) متصدرة، وتملك موارد ومصالح تتماسك السياسة العامة بها. وتجيز لها ترجيح قراراتها وكفتها غير المنازعة، وتقود قوات عسكرية وأمنية تأتمر بأمرها وتُنفذ كلمتها عنوة وبالعنف إذا اقتضت الحال إعمال العنوة والعنف. وخالفت هذه المقتضيات الوقائع السياسية والاجتماعية القائمة، على نحو ما ناقضت معاييرها وموازينها معايير الجماعات الأهلية والعصبية، منفردة أو مجتمعة في إطار «جامعة» أو رابطة سياسية واسعة مثل السلطنة العثمانية، وموازينها. فالفروق الحادة بين الكتل السكانية الكبيرة، ولعل أبرزها وأعرضها الفرق بين أهالي المدن النهرية والمستوطنات الزراعية الثابتة وبين أهالي الأرياف والديرات والبوادي، وداخل الكتل نفسها،

وغلبة «التنظيم العسكري» ودواعي الحرب على علاقات الجماعات بعضها ببعض، هذه الفروق بعثت عداء عاماً للدولة، ولشكلها الإداري القانوني والهرمي المركزي وشطريها العسكري (التجنيد) والمالي (الجباية)، واستفزت مدافعة أو رفضاً لها لا يقارنان إلا بقوة النازع العصبي القريب و«الحميم» والتمسك المستميت بحِدَته وفرادته وحقوقه المتوارثة. والكلام على شكل الدولة لا يعني وحدانية هذا الشكل المعيارية. ويُقصد به ما اشتركت فيه السلطنة العثمانية والنمسا-المجر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على سبيل المثل. وهما اشتركتا، على رغم إسلامية الأولى وكاثوليكية الثانية، في النازع المعلن إلى إدارة واحدة، هرمية وقانونية، ورغبتا رغبة قوية في تجنيد الشبان الأصحاء من رعاياهما وفي جباية الميسورين وربما المعسورين من هؤلاء. فلا مدخل لـ«مضمون» الدولة، الاعتقادي أو القومي، في الأمر، ولا «إقحام» الدولة على وقائع اجتماعية وثقافية وتاريخية مخالفة أو مباينة. فالسعي «الداخلي» في الاستيلاء والسيطرة باسم الدين أو باسم «حق الغلبة»، بعث على الدوام المدافعة والرفض اللذين مر الكلام فيهما.

تغليب «الطبقة»

وتصدت القوة البريطانية المنتدبة، في وقت ضائقة مالية حادة وعصر نفقات، إلى إنشاء «طبقة» حاكمة وطنية أو واحدة متماسكة من خليط «طبقات» أهلية متباينة تبايناً شديداً، ومتربعة في سدة أو سدات جماعات متنافرة ومتقاتلة إلى أمس قريب، وتفصل بينها وبين عوامها المحكومين هوة عميقة، ولم يسبق لها أن تحالفت فيما بينها حلفاً يتعدى الحرب وظروفها الآنية العابرة، ولم تدن بالولاء للسلطنة وولاتها وباشواتها إلا على شروطها هي: لا يفترض ولاؤها القتال تحت راية غير رايتها ولا تؤدي فريضة أو

مالاً (وهذا ما قصده بعض العرب قبل الإسلام وبعده حين قالوا في أنفسهم «نحن قوم لَقاح»، لا سيادة لغيرهم عليهم). وإلى ملاك الأرض الأغوات وشيوخ العشائر والسادة الحضريين والعلماء ورؤساء المذاهب والطرق الصوفية والأعيان والمضاربين والتجار والصيارفة والصناعيين، طرأت جماعة أو فئة جديدة من الضباط الشريفيين الذين نشأوا وشبوا ودرسوا في استانبول، وقاتلوا في صفوف الجيش العثماني. وقدم هؤلاء العراق في ركاب فيصل، الأول عراقياً ولاحقاً، وكانوا «جهازه» السياسي، هو العاري من كل جهاز غير نسبه الهاشمي الشريف وميل والده، شريف مكة، إلى البريطانيين واستجابته طلبهم إعلان الثورة على جيش السلطان ومواصلاته في شبه جزيرة العرب (إلى «وسامته»، على زعم ماسينيون غامزاً من لورنس، ومثليته). ومعظم هؤلاء الضباط من أصول متواضعة أو متوسطة. ودراستهم العسكرية، قبل انخراطهم في القتال وانتسابهم إلى جمعيات عربية سرية أبرزها «العهد»، كانت طريقهم إلى ارتقاء وظيفي سلكي وسياسي يدين به أولاد من سماهم محمد جابر آل صفا، مؤرخ جبل عامل اللبناني، «وجهاء الصف الثاني» - كناية عن ذرية موظفي الإدارة العثمانية في الولايات وملتزمي الجباية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وعلى الضد من «رؤساء العشائر» وشيوخها - إلى «التنظيمات» وسعيها في اصطفاء طبقة إدارية عثمانية، استانبولية إذا جاز القول، تتقدم أواصرها بكرسي السلطنة وهيئاتها روابطَها الأهلية.

وإذا صدق أن الإدارة البريطانية الانتدابية رغبت في توسيط طبقة حاكمة وطنية بينها وبين العراقيين، أو سكان البلاد العراقية، وهذا ما لم تكن مخيرة فيه، وهو وجه ملزم من «روح العصر» وتثمينه الإدارة الذاتية في الأمور كلها. فتتولى أكلاف «بناء الدولة» المادية والمعنوية، وتجزي الدولة المنتدبة ورعاياها من عوائد التجارة التفضيلية والأسواق المفتوحة

والخامات الرخيصة ومن الانقياد إلى المصالح البريطانية الاستراتيجية في إقليم حيوي – فالحق أن الأمر في العراق بلغ من التعقيد مبلغاً امتحن الخبرة البريطانية الاستعمارية، وأرهقها. فعمد جهاز الانتداب إلى ما يشبه توحيد «طبقة» حاكمة زراعية، أو زراعية – أرضية في عبارة أدق، دمج فيها مصادر الملاكين المتفرقة – شيوخ العشائر والأعيان والسادة وكبار الموظفين والعلماء والضباط والمتصوفة... وسوّى بينهم على موقع مشترك من علاقات «الانتاج» أو الريع الخالص في هذه الحال. فنشأت طبقة ملاكين زراعيين هرمية مقلوبة: ١,١ في المئة منهم حازوا ٥٥,١ في المئة من الأرض، بعضهم ملك فوق ١٠٠ ألف دونم (الدونم العراقي ٢٥٠٠ متر مربع)، على حين حاز ٧٢,٩ في المئة من أصحاب الحيازات الفقيرة ٣,٢ في المئة من الأرض. وملكت (في ١٩٥٨) ٤٩ عائلة فوق ٥,٤١ ملايين دونم هي ١٦,٨ في المئة من الأرض المزروعة. وبقي ٤ أخماس العراقيين، ومعظمهم يومها أهل أرياف، صفر الأيدي من ملك أرض (ج١، ف ٥، ص ٧٧ – ٨٠). وتباينت أحوال الأرض وأحوال مالكيها، بحسب تباين مواقعها وريها ونوع محاصيلها ونظام المزارعين فيها (عملُ مزارعين أحرار وملاكين، عمل مشاركين من العشائر نفسها، عمل «موال» و«رد»...). ولكن الإدارة المنتدبة لم تشأ إنجاز دمج فعلي، ثقيل الأكلاف الاجتماعية والسياسية والعسكرية، وعصيٍّ بل ممتنع في الأحوال كلها. فارجأت توزيع شطر كبير من الأرض، من طريق «اللزمة» أو عودة الأرض المشاع أو الأميرية إلى الدولة إذا لم يستثمرها مالكها، إلى ١٩٣٢ و١٩٣٨، غداة انسحابها من الإدارة السياسية الداخلية المباشرة، وغداة وفاة فيصل الأول، وهو حليف وخصم معاً. وسلطت على فيصل حلفاً نيابياً تهدَّدَه، حين تحفظ عن الإجراءات البريطانية، بـ«الجمهورية». وأيدت شقاقاً مُدُنياً – عشائرياً، في ١٩٢٥، رجح كفة أحكام قانونية وقضائية حديثة في الخلافات على الأرض والري والطرق الزراعية.

ولعل التراخي البريطاني عن إنشاء قوة عسكرية متماسكة وراجحة بإزاء «الجيوش» الخاصة العشائرية في المرتبة الأولى، قرينة قوية على تلازم عميق وغير خفي في العشائر القوية – في السليمانية، وبلاد ما بين الزابين، والجبال إلى الشمال وشمال شرق الموصل، وضفة ديالى الشرقية، وضفتي دجلة جنوب بغداد، والفرات الأوسط، والمنتفق، والغراف والفرات الأسفل، وشمال الحلة وجنوبها... – بين المباني الاجتماعية والمعاشية وبين رسوها على أجسام عسكرية، على ما تقدم القول. وكانت العشائر توكل «الزلم» المسلحين بمراقبة الفلاحين وإنفاذ أحكام رؤسائها فيهم. وأدى ضعف الروابط العشائرية التقليدية، وهو بدوره نجم عن نظام المُلكية و«الطابو» والمزاودة عند التلزيم قبل حمل الأرض على سلعة تجارية، إلى تنصيب «دول إقطاعيات»، على حسب ملاحظة تقرير بريطاني إلى عصبة الأمم في ١٩٣١ (ج١، ف٦، ص ١٠٧)، يتصدرها شيخ تحلل من كثير من إلزامات العرف والسنن، ويعول في المرتبة الأولى على «حوشيته» المسلحين، وهم مجندون من غير العشيرة، ويدينون للشيخ بولاء شخصي ومباشر، ويتسلطون في خدمته، وعن أمره، على عمال زراعيين أغراب أو أفراد من عشائر «موالٍ». وبعضهم قتلة ومجرمون هاربون من القانون ولائذون بصاحب «عملهم». وبلغ عدد حوشية أمير ربيعة ٢٥٠ خيالاً (في عشيرة عدت ٢٢٠٠ – ٢٣٠٠ رجل في ١٩١٧)، وعدد حوشية محمد العرَبي، شيخ البومحمد، ٥٥٢ مسلحاً (عشيرته ٥ آلاف رجل في ١٩٤٤). واستعمل علي الشعلان، شيخ الخزاعل، ٩٨ مسلحاً (وكان على رأس عشيرة من ٤ آلاف رجل في ١٩٥٨). فاجتمعت ظاهرتان في وقت واحد: فتَعاظمَ تسلطُ رؤساء العشائر وغَلُظ حين ضعفت دالتهم على عشائرهم، وآلت أبنية هذه التقليدية وتسويغُها ولايةَ الشيخ وصدارته إلى التصدع، على خلاف بروز عدد من المشايخ النواب و«المقاولين» التجار، على غير صفتهم

العشائرية البنيوية. ففشا العنف، وقامت عشائر على مشايخها وقتلتهم، وأحصت التقارير ٣ حوادث من هذا الصنف في عام واحد، ١٩٣١.

وفي هذا الوقت، على منعطف عقد العشرين إلى عقد الثلاثين وتحولاته الريفية الاجتماعية والاقتصادية العميقة، تحقق ضعف قوة الدولة العسكرية قياساً على قوة «الشعب»، أي بعض الحلقات الغالبة في المراتب صاحبة المكانة والنفوذ، أو «المجتمع»، في مصطلح يحتكم إلى معيار احتكار الدولة العنف المشروع. ففي ١٩٣٣، عام سيطرة العراقيين على شؤونهم الداخلية، بلغ عدد البنادق «الأهلية» ١٠٠ ألف بندقية، وعدد البنادق الحكومية ١٥ ألفاً (ج١، ف ٢، ص ٤٤). والبنادق الأهلية هي تلك التي وزعت عمداً على حواشي المشايخ والأغوات (ف٦، ص ١١٧). وكان الانتداب البريطاني، في الأثناء، قلص عديد قواته من ٣٣ كتيبة (١٩٢١) إلى ٣ كتائب (١٩٢٦)، ومن ٦ سرايا هندسة وألغام إلى سرية واحدة، لقاء زيادة عدد أسراب سلاح الجو من ٤ إلى ٨ أسراب (ف ٦، ص ١١٥ - ١١٦). ومثال السياسة البريطانية العسكرية أو الامنية في العراق هو إقامة «موازنة بين القوى السياسية الداخلية»، والتحكيم الموضعي في خلافاتها بالقوة أو اللين، مع ميل صريح إلى ترجيح سيطرة كبار ملاكي الأرض الاجتماعية على «المجتمعات» الريفية والسياسية التنفيذية والوزارية والإدارية، والنفخ في الانقسام على الملكية.

جند الدولة / جند المشايخ

والخلاف على الجيش، أي على سبل التجنيد وعلى العديد والتسليح والإعداد والترفيع إلى المراتب القيادية، كان أحد أبواب الخلاف البارزة بين فيصل وبين الإدارة الانتدابية. فتعمدت هذه تأخير التجنيد

الالزامي إلى ١٩٣٤، و«تغافلت» عن تلبية احتياجات الجيش، حين رأى فيصل إلى الجيش نواة «بناء الأمة - الدولة». وهو كان ذهب، في مذكرة سرية، إلى أنه «في اعتقاد(ه) لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية، خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة (وهم) مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت» (ص ٤٤). وما يصدق في الجيش يصدق مثله في التعليم والإدارة والمواصلات والتمدين. وانتهجت الإدارة المنتدبة في المسألة سياسة صريحة: فأصرت على اقتصار التجنيد على متطوعين وعلى مساعدين محليين، «مجندي العراق»، معظمهم من قلة عرقية ودينية هي القلة أو الأقلية الأثورية. وإلى ١٩٢٥، فاق عدد «المجندين» عديد القوات النظامية. وخولت معاهدة ١٩٢٢ القائد العام البريطاني الحق في تفتيش الجيش متى رأى التفتيش ضرورياً. وبلغ عديد القوات النظامية ٣٦١٨، في ١٩٢٢، وبلغ ٥٧٧٢ في ١٩٢٤، و٧٥٠٠ في ١٩٢٥. واستقر على هذا في الأعوام الثمانية التالية. وتوسلت الإدارة البريطانية إلى ردع السعي في زيادة عديد الجيش، والإلحاح فيه، بتعظيم أكلافه وإغداق مرتبات عالية وخدمات باهظة على ضباطه، وإرهاق الخزينة بها. فبلغت نفقاته في ختام العقد الأول، ١٩٢٢ - ١٩٣٢، ٢٣ - ٢٦ في المئة من جملة نفقات الخزينة، على رغم العديد القليل.

واستأنف الجيش، بعد وفاة فيصل في ١٩٣٣ وفي عهد ابنه وخالفه غازي، التجنيد. فمن عديد ٧٥٠٠ الذي استقر عليه طيلة الأعوام الثمانية المنصرمة، ازداد إلى ١١٥٠٠. وفي ١٩٣٦، تولى ٨٠٠ ضابط قيادة ١٩٥٠٠ جندي ورتيب وضابط صف. وحرص غازي حرص فيصل قبله على تقليص النفقات وتسويغ التجنيد. وشأن البريطانيين، أوجس نوري السعيد، الشريفي وأوسع السياسيين العراقيين نفوذاً في فصول العهد الملكي، وعبد

الإله، الوصي النافذ على العرش ثم على فيصل الثاني إلى ١٩٥٨، شراً من تعاظم قوة الجيش المسلح. وانصب سعيهما على شق ضباطه إلى موالين لهما ومناصرين، من وجه، وإلى خصوم ومناوئين يوالون ياسين طه الهاشمي، أبرز الضباط العرب العثمانيين المحترفين وأقواهم مكانة ونفوذاً سياسيين، من وجه آخر. ونوري السعيد وعبدالإله كانا يصدران، في نهجهما هذا، عن دواع المحاماة عن نفوذهما، ودورهما على رأس الحكم العراقي والدولة وانفرادهما بشطر راجح ومقرر من النفوذ. فهما توقعا الانقلابات العسكرية، أو سيطرة القوات المسلحة على السلطة، على مثال تركي وإيراني قريب، وخشيا انتقال «عدواها» أو عواملها إلى العراق، على ما حصل طوال ١٩٣٦ – ١٩٤١ وانقلاباتها الأربعة (١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤١). ولكنهما مالا كذلك إلى مصالح الأغوات والشيوخ. فالتجنيد حرم هؤلاء خيرة رجالهم، وأضعف عصبياتهم، وآذن باقتحام الطبقات الوسطى المتعلمة، الريفية والمدينية، دائرة الحكم والنظام الضيقة والمقتصرة على البريطانيين والملك وكبار الضباط الشريفيين وكبار ملاكي الأرض، وبلورتها (أي الطبقات الوسطى) «عصبية دولة». وندد ملاكو الأرض وأعيان العصبيات بالتجنيد الإلزامي أو الإجباري حين اقترحه فيصل في ١٩٢٨، وسعى في إقراره في مجلس نيابي لم يتكتم رؤساء كتله على كراهتهم له. فهم لم يفتهم أنهم، مجتمعين ومسلحين، أقوى من الملك بنحو ٦ – ٧ مرات (قياساً على نسبة عدد بنادقهم، ١٠٠ ألف، إلى عدد بنادق الجيش، ١٥ ألفاً، يومها). فجادل عبد العباس الفرهود، من بني ربيعة، فيصل في إقرار التجنيد وحذره من أن المضي على الإقرار يدعوه إلى الالتحاق، و٣ آلاف من ربيعة، «بابن سعود». وردد منشد الحبيّب، أحد المشايخ الغزيين، التهديد نفسه. فتقوية الجيش الوطني، وتمكين الملك، أحد أطراف «الحلف» الحاكم، من إنفاذ أمره في جهاز القوة الكبير، يخل إخلالاً حاداً بميزان قوى سياسي واجتماعي يرجح كفة الرئاسات والمباني العشائرية والريفية على كفة الدولة

والاجتماع المديني، وعامته المتوسطة ومرافقه الجديدة. فمدافعة إنشاء جيش متماسك وقوي، وعامي اجتماعياً حكماً، وجه من وجوه مدافعة بروز قطب سياسي مستقل عن أثقال «الطبقات» الاجتماعية المحافظة والمباشرة.

الرابطة العصبية فوق الدولة

وجمعت هذه المدافعة أو المقاومة «الطبقات القديمة»، على ما يسميها بطاطو، وبعضها متجدد، جمعت الاحتلال وشطراً من الدولة نفسها أو من الطاقم السياسي المولود من تمليك الشريف فيصل الحجازي وأسرته من بعده. وعن هذا النهج نفَذَ استثناء الخلافات العشائرية من القانون الجنائي والمدني العام، والإقرار لأعراف العشائر وتقاليدها بقوة الإلزام، ووصفها بـ«قانون البلاد الطبيعي». فأوكل الفصل ٤٠ من قانون النزاعات الجنائية والمدنية العشائرية السلطةَ الإدارية، المدنية (على معنى غير الأهلية)، بإنفاذ حكم عشائري يقضي بإخراج ابن مدينة غير مرغوب فيه مقيم بدائرة سكن عشائرية من هذه الدائرة، ونفيه منها، ونقله إلى دائرة سكن أخرى. وأجيز لـ«قضاء» العشائري بتطاول إدارته إلى مقيمين بدوائر سكن غير عشائرية، مدنية وإدارية، والحكم بنقل إقامتهم منها (ج١، ف٦، ص ١١٩ – ١٢١). وعهدت الإدارة إلى الشيخ القبلي الريفي، مالك الأرض ومضيف المضافة والقاضي في الخلافات ودعاوى الدم وآمر الحوشية المسلحة، والنائب في البرلمان، والنافذ الكلمة في التعيينات الإدارية – عهدت إليه بجباية الأتاوات والفرائض. وتردت حصة الضرائب على الزراعة والأرض من الجباية الضريبية العامة من ٢٧,٦ في المئة (١٩٢١) إلى ١١,٧ (١٩٣٠). وبادرت إلى حمايته من مشاقة بعض رعيته عليه: فدمرت القوات البريطانية قرية فخذ من عشيرة الجريّان عصى شيخه شيخ مشايخ العشيرة، عداي الجريان، في ١٩١٨. وفي ١٩٢٦، قصفت الطائرات (البريطانية) بلاداً قام

أهلها على شيخهم الشمّري، عجيل الياور، أحد ٦ إلى ٧ ملكوا فوق ٣٠٠ ألف دونم (في ١٩٥٨) وأرسوا «مُلكاً» مطلقاً على أرض ورعية. وعزز مكانة المشيخة تركُ الحكومة إعمالَ قانون اللزمة، وإغضاؤها عن ضم أراضي المشاع والميري، وتحكيمُ العرف العشائري في وراثة الوارث الأول، وعودُ الزراعة الحديثة والمروية على كبار الملاكين في سنجار وشط الغراف وشط الحلة بعوائد «رأسمالية»، بينما تتآكل قواعد المشيخة التقليدية. وتوج الإجراءات القانونية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية إجراء سياسي هو إجازة انتخاب الشيخ إلى البرلمان. فتحدر ٣٤ نائباً من ٩٩ نائباً إلى الجمعية التأسيسية العراقية في ١٩٢٤ (على خلاف «مجلس المبعوثان» العثماني والاصلاحي: من ٣٤ نائباً عراقياً من المشايخ والأغوات إلى المجلس العتيد كان نائب واحد من أصل عشائري وهو ابن مدينة مولداً). وفي الأثناء (إلى ١٩٢٧) أعفي رؤساء العشائر من ضريبة العقارات المبنية. ووهبوا منحاً نقدية لقاء حمايتهم طرقاً أو حدوداً يتهددونها هم بالقطع والغارة. واستوفى أحد مشايخ شمَّر خوَّةً على قوافل وسيارات غير محروسة تقصد سوريا. ورخصت الحكومة للحلفين القبليين الكبيرين، عنَزة وشمَّر، بالإغارة واحدهما على الآخر، حفاظاً على مكانة شيخيهما الكبيرين، وعلى تماسكهما، وتفادياً لالتحاقهما بسوريا «الفرنسية»، حيث كانت الجماعات المذهبية والدموية تحظى بالاعتراف والقبول. وأدت إجازة الغارات إلى «حروب» و«أيام» دامية في صيف ١٩٢٥ (ج١، ف٦، ١٢١ - ١٢٨، وبعض الوقائع منقول من مواضع متفرقة ومتباعدة فتركت الإحالة للتخفيف).

تسلط الخصوصي على العمومي

ومقارنة هذه السياقات، وجُمَل الوقائع، بعضها ببعضها، وقياسها بعضها على بعضها الآخر، في ضوء مصيرها إلى ما صارت إليه في ١٩٥٨ ثم

في ١٩٦٨ - ١٩٨٠ (فاتحة «حروب صدام حسين»)، تدعو إلى ملاحظة انقلاب تاريخ العراق، أي أحد محاوره الراجحة وهو محور علاقة الدولة بالمجتمع على وجهيها، من سيطرة «المجتمع» على «الدولة» على نحو ساحق إلى سيطرة «الدولة» على «المجتمع» من غير بقية. وفي ضوء ما تقدم، وما تناول منه أطوار المشيخة العشائرية والأرياف والأرض على الخصوص، يُفهم التحفظ عن استعمال اللفظتين وعن دلالاتهما على مدلولاتهما السائرة. فليست المشيخة الكثيرة الأوجه جزءاً بنيوياً من الحكم، ومن هيئات «الدولة» وحسب، وعاملاً بارزاً من عوامل رفع مباني هذه الهيئات على الأشكال التي رفَعَت عليها مراتَبها وقوانينَها وكتلها، بل هي عمدة الهيئات والمباني والمصدر الأول من مصادر التحكيم والفصل في منازعات المصالح وترجحها. ولكن المشيخة، من وجه آخر، تُقحَم على «الدولة» الوطنية الناشئة، وتُحَمل بقوة الاستيلاء العسكري البريطاني على إقحام سننَها وأعرافَها ومصالحها «الخاصة» جداً (على صفتها الاجتماعية أي المشتركة) عليها. والقرينة الصريحة على تسليط المشيخة العشائرية مصالحها الخاصة أو الفئوية على مباني الدولة العمومية، ومباشرتها الحكم والإجراء والتدبير وهي على صفتها الخصوصية، هي سياستها العسكرية. فمدافعة المشيخة العشائرية «الجديدة» تجنيداً يحرمها حوشيتها المسلحة القوية، وينتزع منها السيطرة على خير رجالها ويقيد تحكمها فيهم، ويرتب عليها نفقات كبيرة وربما باهظة، ويرهص بحرمانها مقومات اللحمة العشائرية وعواملها، ويقوض حِدتَها العرفية والقانونية ويدمجها، على سبيل المثال والأفق، في مجتمع مشترك ترعاه قوانين الدولة ومساواتها بين المواطنين، وفي بلاد متصلة حدودها سياسية وليست أهلية - مدافعة التجنيد ومترتباته السياسية والاجتماعية يشهر على الملأ فراغ (يد) المشيخة العشائرية الريفية، وهي قمة البنيان الاجتماعي والسياسي العراقي، من مؤهلات بناء

الدولة («السياسية» وعلى خلاف «الدولة» الأهلية) ومرافقها الهيكلية، وانتفاء أهليتها لمثل هذه المهمة. فكان من المحال على من يحسبون أنهم وحدهم حريّون بالحكم والرأي والتدبير، وأنهم وحدهم «مصدر الدخل (و) مصالح الدولة تخصنا نحن وعشائرنا في المرتبة الأولى» فلا يجوز تأمين أو توزير غيرهم من العامة والتجار مثلاً، على قولهم منكرين تعيين ضباط شريفيين متصرفي محافظات وألوية في ١٩٢٢ أو توزير التاجر جعفر أبي التمّن - من المحال على هؤلاء الاضطلاع بإنشاء دولة «حديثة» تفترض، ضمناً وحكماً، مثالاً المواطَنة والمواطنين. فهم يدينون بدِين المراتب الثابتة والمتوارثة، ويوقنون، اعتقاداً وعملاً، بأن «أصحاب العراقة نسباً ومولداً مقدمون على غيرهم». وهذا ليس بعيداً من عرقية أو عنصرية دموية ونسبية «قومية»، مصدرها على الأرجح رسو سيطرة الأسياد المقاتلين على الغلبة والنسب والمعتقد والمرتبة معاً، على ما مر القول. وعلى هذا، أنكروا أشد الإنكار جواز التعويض عن إجحاف يلحق بالفلاحين، ورفضوا فكرة حق يعود للفلاحين ويترتب عليه إقرار من المالك أو التزام، أو حق يعود إلى المواطنين من ضرائب تجبيها الدولة من عوائد المشايخ ومُلاّك الأرض. وحملوا وحدة أراضي الدولة الوطنية على انتهاك «الحريات العشائرية» الثابتة التي أولاها العشائرَ الله نفسه يوم أوجد الخليقة.

وتتوسط الانعطاف من سيطرة «المجتمع على الدولة» إلى سيطرة «الدولة» على «المجتمع»، على الصورة التي تجلت عليها في تموز ١٩٥٨ ومذذاك، حادثتان بارزتان: انتفاضات العشائر في ١٩٣٥ و ١٩٣٦، والحقبة الانقلابية العسكرية التي دامت من ١٩٣٦ إلى ١٩٤١ - وكانت فاتحتها قضاء بكر صدقي، أحد قادة الانقلاب الأول، وسلاح الجو في إمرته، على الانتفاضات هذه «بيسر». وتلحق بالحادثتين، وهما سياقتا

حوادث كثيرة، حادثة ثالثة، من صنف السياقة كذلك، هي تعاقب سلسلة انتفاضات أو حركات مدينية في ١٩٤٣ و ١٩٤٨ (الوثبة) و١٩٥٢ و١٩٥٦، وتوجتها على نحو معقد وملتبس «حركة» ١٩٥٨. ويكتب حنا بطاطو أن قمع بكر صدقي، على رأس الجيش العراقي المكروه، الانتفاضات العشائرية «(آذن) بختام عهد المشايخ»، وبانقلاب العراق جملةً من تاريخ مشيخي إلى تاريخ بغدادي (ج١، ف٦، ص ١٤٧). وجاءت حركات المدن وانتفاضاتها صدى عميقاً ومتطاولاً لطي الصفحة المشيخية عن يد حركات عسكرية عامية، قام بها ضباط يتحدر معظمهم من العامة، من غير المشايخ وغير الأشراف، وهم من شقت إصلاحات السلطنة العثمانية الطريق إلى «ارتقائهم»، أو إصعادهم في مراتب فوق المرتبة التي ولدوا فيها، واشتراكهم في رسم مصائر الحياة العامة في جماعاتهم وأوطانهم ودولهم (وهو المعنى الجديد أو العامي للارتقاء). وبين قيام العامة المسلحة أو العسكرية على أهل القوة من مشايخ العشائر وملاكي الأرض على طبقاتهم المتفرقة (صغار أهل مرتبة المشايخ وضعفاؤها هم مادة انتفاضات ١٩٣٥ - ١٩٣٦)، وقمع العامة أهل القوة، وبين قيام عامة المدن وعلى الخصوص بغداد على أهل «الدولة»، وبعضهم من الشريفيين السابقين ومن حلفاء المشايخ البريطانيين الغلاة - بعض المناسبة والتوارد. والكلام على مناسبة وتوارد، في معالجة تاريخية مثل تلك التي تولاها حنا بطاطو ونهض بها، ضرب من التجديف وانحراف عن «آداب» التأريخ على مذهب صاحبنا. فهذه «الآداب» تقضي باستيلاد الحوادث والوقائع، الظرفية والجزئية على رغم جواز حملها على أبنية مديدة تهيمن على جملة حوادث، (من) حوادث ووقائع مثلها ويُقتضى تأريخها زماناً ومكاناً وفعلاً وانفعالاً. والحق ان استجابة المقتضى هذا تطيل المقالة فوق ما يحق لها، وهي طالت فوق ما يطيق محل نشرها. فتقتصر تتمتها على

ربط بعض الخيوط، على سبيل المناسبة والتوارد اللذين تقدم ذمهما والطعن عليهما.

مدينة «الدولة»

والواقعة الاجتماعية الراجحة والمباشرة، في ضوء النزاع على التجنيد، هو تعاظم التحضر أو التمدين. فبغداد الكبرى كانت تعد ٢٠٠ ألف في ١٩٢٢، وهو رقم كبير. وفي غضون ربع قرن، في ١٩٤٧ ، بلغ عدد سكانها ٥١٥٤٥٩، أي زاد ضعفين ونصف ضعف. وفي ختام عقد بعدها بلغ ٧٩١١٨٣ نفساً. وزاد عدد سكان البصرة، في الجنوب، وأصاب الركود الموصل، في الشمال. وبعد هذا التاريخ (١٩٥٧) بسنة واحدة، بلغ عدد العراقيين ٦,٥ ملايين عراقي. ومصدر زيادة سكان المدن على هذا النحو، عشية تشخيص سَبَقِ الزيادة السكانية نسبةَ النمو الاقتصادي (ثم الناتج الداخلي الإجمالي) سمةً من سمات «التخلف»، هو هجرة فلاحين وعمال أرض من أهل العشائر لا مثيل لها في تاريخ العراق أو البلدان التي يشبهها. وأهل المدن العراقية الجدد قصدوها «استجابة لندائها»، على ما سمى جاك بيرك هذا الصنف من الهجرات العارمة التي فاقت وتائرها وتائر التصنيع أو حتى وتائر الإقامة المستقرة في قلب المدن (على خلاف ضواحيها). فهاجر إلى بغداد وحدها في العقد الذي سبق «الثورة»، ١٩٤٧ - ١٩٥٧، ٢٠٥٧٦٥ عراقياً من المحافظات، شطر كبير منهم قدم من العمارة ونزلوا ضاحية الثورة، سلف «مدينة» الصدر منذ ٢٠٠٣ إلى اليوم. وفي ١٩٥٧، كان ٢٩ في المئة من سكان لواء بغداد ولدوا خارج اللواء، و٣٠ في المئة من المقيمين غير البغداديين مولداً قدموا من منطقة العمارة. وفي ١٩٥٦، انتشرت ببغداد الكبرى ١٦٤١٣٥ صريفة (مسكن من الطين والقصب، نظير الصفيح). فمرافق العمل

التي اقترحتها المدن، والعاصمة على الخصوص، على المهاجرين من الأرياف وديراتها وقراها وبلداتها ومدنها الصغيرة، معظمها في الأجهزة الحكومية، المدنية والإدارية والعسكرية. وبلغ عدد موظفي الدولة العراقية في ١٩٢٠ نحو ٣١٤٣ موظفاً إدارياً. وزاد العدد ٣ أضعاف، ليبلغ ٩٧٤٠ موظفاً إدارياً، بعد أقل من عقدين (في ١٩٣٧)، و٢٠٠١٣ في ١٩٥٨. وعد رجال الشرطة ٢٤٧٠ في ١٩٢٠، وقفز إلى ١٢٢٢١ في ١٩٤٨، فإلى ٢٣٣٨٣ في ١٩٥٨ (فيهم ٨٣٦٨ ضابطاً ورجلاً في قوة خاصة سميت «القوة المتحركة»). وتوسع مرفق التعليم طرداً: فاقتصر عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ الدراسي على ٨ آلاف تلميذ وتلميذ واحد. ولكنه تعاظم ١١ ضعفاً في أثناء عقدين، وبلغ ٨٩٤٨٢ في ١٩٣٩ - ١٩٤٠. والثانويون (الطلاب) الذين كانوا قلة ضئيلة في ابتداء تاريخ العراق الحديث، فلم يتعدوا الـ١١٠ طلاب زادوا ١٣٩ ضعفاً ونصف الضعف ليبلغ عددهم في ١٩٣٩ - ١٩٤٠، ١٣٩٥٩ طالباً ثانوياً. وشأن الثانويين لم يزد عدد طلاب الكليات عن ٩٩ في ١٩٢١-١٩٢٢، فصار ١٢١٨ في ١٩٤٥-١٩٤٦، و٨٥٦٨ في ١٩٥٨-١٩٥٩. وفي ١٩٤١ - ١٩٤٢ عد الجيش العراقي (وهو كان في ١٩٣٦ يعد ٨٠٠ ضابط و١٩٥٠٠ جندي ورتيب... على ما تقدم) ٤٤٢١٧ جندياً و١٧٤٥ ضابطاً. (وسرح في ١٩٤٨ وحدها ١٠٩٥ ضابطاً من الخدمة قبل بلوغهم سن التقاعد، قرينة على استحكام الشك والخشية بين الجيش وبين القصر، ورجله الأول نوري السعيد. وأمارة ثانية على هذا الاستحكام حرص القصر على إبقاء الوحدات الضاربة من غير ذخيرة وبعيدة من العاصمة). وتبدو زيادة عدد العاملين في السكة الحديد، قياساً على نظيرها الإداري والتعليمي والعسكري، متواضعة: فهم كانوا، عمالاً وموظفين إداريين، ١٦٣٩ في عام ١٩٢٧، ثم ١٧٣٨ في ١٩٣٧، و٣٨٧٢ في ١٩٥٧.

ومطلع عقد الخمسينات منعطف في معظم جُمَل الاحصاءات التي مرت للتو. وتعليل الأمر هو إنتاج النفط، وعودته على الدولة بإيرادات بدلت أدوارها في التوظيف والتمويل والتوزيع، وموقعها من «المجتمع». فالانقلاب من محل العالة على «المجتمع» - وعلى أكثر طبقاته وجماعاته ثراءً، وأعلاها مكانة وأشدها تحفظاً عن تولي الدولة الوطنية خلخلة المراتب الجوهرية وتمهيدها، وهي ربما أضعف الطبقات والجماعات عن قيادة إنشاء الدولة على أركان سياسية وطنية غير أهلية ولا عصبية - الانقلاب من المحل هذا إلى إعالة «المجتمع»، وتعظيم موارد الإعالة، جرَّ تغييراً عميقاً وثورياً تطاول إلى أركان السياسة وبنيانها. فزيادة إيرادات الدولة من النفط، تبعاً لزيادة الشركات الإنتاج، «تشبه» زيادات عديد الأجهزة العسكرية والأمنية والتعليمية والإدارية. فهذه الإيرادات كانت ١،٥ مليون جنيه استرليني في ١٩٤٨. وبعد ٩ أعوام بلغت ٥،٦ مليون جنيه. وفي ٣ أعوام أو أربعة (١٩٥٣) قفزت حرفياً إلى ٥٨،٣ مليوناً، وإلى ٧٩،٨ مليوناً في ١٩٥٨، عام «الثورة». وبلغت نسبتها من جملة إيرادات الدولة ٦١،٧ في المئة. ولم يقتصر الإنفاق الحكومي «الكريم» على فتح أبواب الإدارة والوظيفة والتعليم والجيش والشرطة، واستقبال عشرات آلاف المتعلمين في هذه المرافق، وفي المدن، فامتدت الطرق المعبدة من ٥٠٠ ميل في ١٩٤٤ إلى نحو ١٦٠٠ في ١٩٥٥، معظمها في الأجزاء الوسطى (البغدادية) والشمالية (الموصلية) من البلاد، ومنطلقها بغداد والموصل وكركوك، المدن الإدارية والسنية الكبيرة. وبقيت الطرق في الجنوب ترابية، شأن مثيلها في المناطق الزراعية الداخلية. وافتقرت إلى وصلات بالخطوط المحورية. وربط الهاتف الآلي بغداد والبصرة والواحدة بالأخرى. وأنشئت محطة إذاعية لاسلكية، ومحطة تلفزيون. وأنشأت الحكومة، في ١٩٥٦، سدود ري في وادي الثرثار والحبانية. وروت الترع بلاداً تسكنها أسر شيعية. وهذا، أي شمل الشيعة العراقيين بمنافع الإنفاق العام، من القرائن على اضطلاع الدولة الريعية النفطية بـ«دمج»

الجماعات المتفرقة والمختلفة (و«المخالفة» الجماعات المتصدرة) في إطار وطني مضطرب المضمون («الولاء القومي» مترجح بين عراقي وعربي، فيرفضه الكرد، وضعيف في صفوف الشيعة)، و«يفتقر إلى أخلاقيات معيارية، وإلى خصوصية دافئة، (افتقاره) إلى الالتزام العاطفي القوي والثابت الذي صبغ الولاءات القديمة»، ج ١، ف ٣، ص ٥٥). وتماشي الظاهرة هذه «ارتقاء» الشيعة في الوسط والجنوب، وتسنم ٤ من سياسييهم رئاسة الوزارة، بين ١٩٤٧ - ١٩٥٨. وفي العام الأخير، ١٩٥٨، كان ٦ من كبار ملاكي الأرض الـ٧ الذين يفوق ما يملكونه ١٠٠ ألف دونم، من الشيعة، و٢٣ من الأسر الـ٤٩ التي تفوق ما تملكه الواحدة ٣ آلاف دونم، شيعية.

ونشأت عن اجتماع الظواهر والعوامل هذه «طبقة وسطى»، قياساً على غير المتعلمين وهم الكثرة الكاثرة (٦ عراقيين من ٧ كانوا أميين في ١٩٥٨)، من غير دخل الطبقة الوسطى المفترض. فنجم عن الأمر انفصام حاد هو من مصادر القلق والعنف واستحكامهما. وعلى حين تآكلت الولاءات القديمة، وشبكت المدنُ عراقيين من مصادر بلدانية واجتماعية ومذهبية وقومية متفرقة، وفكت المواصلات والاتصالات الداخلية عزلة الديرات والبلدات والمدن وأنشأت روابط داخلية على خلاف الروابط الاقليمية واستقطاباتها القديمة والقوية - قربت هجرات الفلاحين العريضة إلى المدن بين الجماعات العراقية ولكنها ولدت منازعات حادة في صفوفها. فجماهير المهاجرين أقامت على تحكيم أعرافها وسننها في شؤونها العامة والخاصة. وبعضها حطت به الهجرة إلى دركات أو مستويات من العزلة والفقر والهشاشة تولت الأبنية الأهلية في الديرات والأرياف الحؤول بينها وبين إعمال براثنها في الأهالي. فاتسعت الهوة، الواسعة من قبل، بين الفئات والجماعات حين أقامت بعضها في جوار بعض، وخسرت بعض «حماياتها» الأليفة والموروثة. وتصدرت جماهير المدن، وهذه حالها، «انتلجنسيا مفرطة

اليسارية أو غالية في وطنيتها، وثيقة الحلف (بهذه الجماهير)، وتتمتع بمعقل في الجيش، على ما ظهر فيما بعد» (ج١، ف٦، ص١٢٩). وعلى شاكلة الانشقاقات القومية والمذهبية والمحلية والسلكية (المهنية) في صفوف الطبقات «القديمة» الحاكمة، غلبت على الجماعات والكتل و«الطبقات» المدينية العريضة فروق لم تقل عن الانشقاقات حدة وعمقاً ودواماً. فلم يضعِف الاجتماع والعمران المدينيان، وتعاظمُ دور أجهزة الدولة في مرافق التنظيم والوصل والتوزيع، ولا أضعفت ولادةُ طبقة من المزارعين المتوسطين وفئاتٍ وسطى متعلمة وجماعاتٍ مهنية عمالية أثرَ الانقسام المذهبي السني / الشيعي أو أثر الانقسام القومي الكردي / العربي في تبلور المنازع والميول السياسية الداخلية والاقليمية. فبقي عاملا الانقسام هذان بؤرتي منازعات واستقطابات أهلية (داخل دائرة الأهل الواحد أو الجماعات الواحدة) متضافرة.

التحاجز

فترفد هذه، المنازعات والاستقطابات الأهلية، الفَرْقَ أو الحاجزَ الاجتماعي الناجم عن تقسيم عمل متقلب، أو ميزان قوى متبدل، بفرق أو حاجز قومي (إثني) أو نَسَبي مرتبي و«سياسي»، أو بحاجز ديني مذهبي. وقد ترفده، على ما حصل ويحصل غالباً، بحواجز كثيرة معاً. فتتصلب المنازعات والخلافات، ويقيم أهلها أو أصحابها على تحاجز مزمن، ويجنحون إلى دلالات وعبارات قصية أو متطرفة. فلم يتخلص الشيوعيون العراقيون من بعض الاستقطاب الشيعي الإمامي، ومن رجحان كفة الأهل الشيعة في ميزان المناشئ أو المصادر الاجتماعية (السوسيولوجية) على المناشئ والمصادر الاخرى. وعلى رغم ضعف تعليل حنا بطاطو أطوارَ التوارد بين التشيع وبين الشيوعية واقتصاره على إثباته، وسكوته عن دلالة

انتساب عدد من القادة الحزبيين إلى أسر سادة، ينهض الأمران، التوارد والانتساب، قرينة مفهومة على ميل المراتب الدنيا، الطرفية والحديثة العهد بالسيطرة والتدبير والمتكاثرة عدداً، إلى الانخراط في أجسام سياسية «ثورية». وهذا من قبيل غلبة منطق بنيان مجتمع الجماعات المشترك، أو «دولتها»، وهما «دولة» ومجتمع مذهبيان وقوميان وأهليان، على أجزاء هذا البنيان. فلا ينفك المذهب والمعتقد الدينيان، ورابطتهما، عاملاً في انتساب طوعي وتلقائي مخالف. ولا تملك الحركة السياسية، المدنية والعلمانية المشارب والاجتماعية العلل والبواعث، مدافعة الجاذبية المذهبية، معتقداً واجتماعاً. ويثقل المعتقد والاجتماع، شأن العصبية القومية في حال الكرد وفي حال أهل الأنبار والموصل العرب، على الحركة السياسية، ويقيدانها بقيود الحواجز والفروق التي تفصل الجماعات المتنازعة بعضها عن بعض، ويلزمانها بتبعات الانقسام الإجمالي التي تترتب على الحاجز المذهبي الديني. وقاد هذا البعثَ البكري - الصدامي، على ما تقدم في الجزء الأول من المقالة، إلى «التحصن» في الخنادق السنية الخالية من العمائم والمعتقدات والشعائر. وانقلب على هذا البعث، في صيغته الضامرة والهزيلة، جمهور شيعي نسج أواصره من نتائج إقصائه وإفراده وتحطيم هيئاته الذاتية ومن أواصره الأهلية والاقليمية (المذهبية) والتفاوت الكبير في توزيع الموارد الريعية المشتركة أو العامة.

ومن وجه آخر قريب، اشتملت الجماعات المتفرقة كلها على كتل أو أجنحة غالية في المحاماة عن فرادتها وانكفائها وحقوقها الذاتية أو الخاصة بإزاء «الدولة»، دولة الأهل الغالب والمستولي. ويترتب على النازع الانشقاقي والغالي هذا اضطرار الجماعات كلها، على قدر أو آخر، و(اضطرار) تياراتها وأجنحتها الغالبة، إذا مالت إلى «الائتلافية» والمساومة الوطنية، إلى النزول عن شطر متفاوت من «ائتلافيتها» ومن سعيها في إجماع مركب

ومضطرب، إلى الجماعة أو الجماعات الغالية والانشقاقية. فتتمتع هذه بحق نقض فعلي على السياسات الائتلافية، إذا قيض لها من يدعو إليها وينهض بها. ويرمي تنصلها وتنديدها بظلال قاتمة على المنازع الائتلافية، الوطنية والسياسية. فهذه تفترض حكماً تخليص الجماعات، وحركاتها وأحزابها وكتلها، من عوامل تعريف هوياتها وأدوارها «العميقة» والصلبة، وأولها العوامل الاعتقادية أو القومية العصبية. فإذا لم تلجم الجماعات، أو حركاتها ومنظماتها وهيئاتها، جموح عوامل تعريفها هذه، استفز بعضها بعضاً، وأقامت علاقاتها على تبادل التحدي والتشكك والتلويح بالقطيعة والرفض. ويصف هذا سيرة أو سير الأحزاب العراقية الليبرالية أو المعتدلة بين الحربين العالميتين، وغداة الحرب الثانية إلى المنعطف الانقلابي والأهلي و«القومي»، على رواية بطاطو المحيطة.

وصبغ العاملان هذان، رجحان المذهب أو القوم في التعريف السياسي واستدخال الجناح المتطرف السياسة الائتلافية، بصبغتيهما الحياة والعمل السياسيين الوطنيين. ولم تقتصر الصبغة على الأفكار والاتجاهات والميول، فتعدتها إلى محل السياسة كلاً وجميعاً من أبنية مجتمع الجماعات و«الدولة». فأحلت السياسةَ محلَّ جهاز خارجي يتسلط على الجماعة، وعلى مجتمعها و«دولتها»، ويسعى سعياً مريراً في توحيدها ورصها عصبية واحدة تعتاش من سطوها على الريوع العامة والخاصة، ومن استخدام بيروقراطية منصاعة، في شقيها المدني والعسكري. وحملت القسوة والفظاظة اللتان غلّبهما البريطانيون والشريفيون وشيوخ العشائر والأغوات على مباشرتهم السلطة، معاً أو تباعاً، الحركات السياسية والاجتماعية، وهي المولودة من هوة غائرة بين أهل القوة الغالبين وبين أهل الضعف المغلوبين في الجماعات نفسها، حملتا الحركات على طلب القوة والغلبة المجردتين من تسويغ السلطة،

ونصبتا الاستيلاء وأجهزته وآلاته غاية في نفسها. فإذا زهدت حركة في مثل هذا الاستيلاء، على شاكلة الحزب الوطني الديموقراطي وغيره من الأحزاب «الليبرالية» قادها زهدها إلى العزوف والاضمحلال. وإذا امتنع الاستيلاء - وهي حال الحزب الشيوعي حين استتب الأمر لعبد الكريم قاسم، وانفجرت إرهاصات حرب أهلية عروبية وعراقوية، وقرّت السياسة السوفياتية على نهج تفادت به الطلاق من جمال عبد الناصر، وتعهدَ أو إعالةَ نظام شيوعي على حدود تركيا وإيران وسوريا، معاً - أفضى الامتناع إلى تصدع البنيان الحزبي والسياسي وآل إلى سقوطه. وليس معنى القول أن الحزب الشيوعي العراقي كان في مستطاعه خوض الحرب الأهلية والانتصار فيها، فهذا شأن آخر ومبناه على تخمين وليس على تقرير أو تأريخ. وحصول ما حصل يصدّق الوصف الذي تقدم ويحققه. وترتب على هذا اضطرار الحركات السياسية إما إلى الاستيلاء على جهاز القوة العسكري وإما إلى التصدع والتخلي عن الشراكة في الحياة السياسية وفي الحياة العامة على وجوهها.

III | معضلات الدولة «الوطنية»... الأهلية

تقديم

يذهب حنا بطاطو إلى أن ١٤ تموز ١٩٥٨ هو «ذروة» كفاح جيل كامل من الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا والعاملة، وأوج ميل ثوري متجذر في طوية (هذا الجيل) سبق إلى العبارة عنه انقلاب ١٩٣٦ وحركة ١٩٤١ العسكرية ووثبة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضة ١٩٥٦ (ج٣، ف٦، ص١١٦). وتلخص هذه «الذروة» سمات اجتماعية نواتية كانت الحركات التي يحصيها المؤرخ سباقة إلى جليها وصنعها على نحو وقدر ما كانت معرض العبارة عنها وجهرها على الملأ. فهي أظهرت تفاوتاً بين تخطيط القيادات العسكرية والمدنية وبين مبادرة الجموع إلى حسم مسائل الخلاف القائمة والمحتملة خارج دائرة الحق والقانون. وبعض هذا التفاوت هو صدى افتراق القوى المنخرطة في الإعداد للقيام على الملكية، وأثر من آثار ائتلافها الجبهوي على غايات عملية واقتصار الائتلاف عليها وتجنب مناقشة أصول الائتلاف وآفاقه. وعلى نحو ما أن تسلم الضباط الأحرار زمام الانقلاب والمبادرة السياسية وترتب على إدراكهم هم، وإدراك القوى السياسية والاجتماعية المتفرقة معهم، أن «العمل الشعبي وحده قاصر عن إطاحة النظام القديم» وملكيته وسلطة كبار مشايخه وملاكيه، وعن تعزيز موقع الشرائح الوسطى والوسطى الدنيا والعمال ومكانة الفلاحين وملكيتهم وإدخال الريف في دائرة القانون الوطني ...

(المصدر نفسه) - فهو رتب، من الوجه نفسه ربما، كبت مسألة محل المرجع الحقوقي والقانوني من الدولة الجديدة وأسسها. فقدم الاستثناء الظرفي على اطراد القاعدة، والغايةَ العملية على المعايير الملزمة. وحرر المنازعات الكبيرة من موجبات التحكيم والمفاوضة والتأليف المركب والتمثيل. وسوغ الاحتجاج بقوة الوقائع وحملها على القضية المقضية.

ويسعى الجزء الثالث من هذه التعليقة على عمل بطاطو العراقي في تعقب إسهام «الحركات الثورية»، وروابطها وأحزابها وطبقاتها ومبادراتها، في بلورة المنازع التي أفضت إلى غلبة الدولة العصبية والبيروقراطية الريعية ومثالها على مثالات سياسية واجتماعية أخرى جائزة، أو تصورت بعض القوى السياسية والحزبية الناشئة جوازها واهتدت به. والكلام على إسهام «الطبقات» المنقادة أو الخاضعة، أي المحكومين، في إنشاء المباني السياسية والاجتماعية على الوجوه التي تنشأ عليها وقد تستقر بعض الوقت، لا يعدو تقرير واقعة مجتمعية وحاسمة تنبه إلى ولادة الحوادث والمنعطفات والمباني من نزاعات جوهرية. وتعتمل هذه في قلب الجماعات، وتصوغ سياقاتُها وحوادثها وملابساتها المباني التي تسوس عليها الجماعات مصائرها. وليس معنى التقرير أن «الطبقات» الخاضعة تشارك الطبقات المسيطرة التبعة عن مترتبات النزاعات، وعن الأشكال السياسية والاجتماعية التي تتمخض هذه النزاعات عنها، وحسب.

فافتراض أن المثال السياسي والاجتماعي الغالب في وقت من الأوقات، أي الدولة العصبية والبيروقراطية الريعية ومجتمعها، هو مولود طبيعي وتلقائي للسيطرة الاستعمارية، ولآثارها في حركات التحرر الاستقلالية وفي مبنى مجتمعاتها ودولها، يهمل من غير تسويغ أو تنبيه تعليل

النزاعات الحادة التي لم تخلُ منها هذه المجتمعات في حقبتيها الاستعمارية والاستقلالية، وظل يضطرب بها مجتمع الدولة العصبية البيروقراطية والريعية (المشرقية العربية). فأسفرت عن «الحركات» والمعارضات الإسلامية والمدنية التي قامت ونشطت في البلدان التي غلب عليها مثال الدولة هذه، في العقد العاشر من القرن العشرين والأول من القرن التالي ونصف العقد الثاني منه. وإذا أعفيت «الطبقات» المحكومة من الاسهام في بلورة المثال الغالب، ثم المتصدع والآفل، وحمل كلاً وجميعاً، أو كتلة واحدة، على إرادة المستعمر السابق، لم يعقل شيء من نشوء المثال واستقراره المأزوم، ولا من قيام «الحركات الثورية» أو من عملها ومحاولاتها وتنظيمها وبرامجها من قبل ومن بعد، ولم تعقل أخيراً الحركات التي هزت بلدان الدول العصبية البيروقراطية والريعية ومجتمعاتها، ولاقت المصائر المتفرقة التي لاقتها وتلاقيها، وصدرت عن تصدع المثال وانهياره بعد تبديده موارده في تحصين عصبيته، وإعالة بيروقراطيته، وتغذية ريوعه.

١ - الثورة على خطين مختلفين

الجيش العراقي وملابسة السياسة والقيادة

سار الإعداد لـ١٤ تموز ١٩٥٨، فاتحة «الحركات الثورية» الحاكمة، على خطين منفصلين ومتصلين معاً. فتولى عسكريون محترفون هم جماعة الضباط الأحرار الخط التنظيمي الداخلي، وتولت حركات سياسية حزبية وأخرى ضعيفة التنظيم، التأم عقدها في اللجنة الوطنية العليا، الخط السياسي العلني. والفصل العملي والإجرائي كان بعضه ثمرة سرية التنظيم العسكرية الحيوية، وهي شرط قيامه ودوامه واضطلاعه بالانقلاب على النظام الهاشمي. والعلانية الحزبية والسياسية، الجزئية، هي شرط الدور الذي قامت به الأحزاب والحركات السياسية وصبت اليه. ولكن الخطين، أي أصحابهما، صدرا معاً عن وقائع وحوادث سياسية واجتماعية كانت الوصلة المضمرة بينهما. وكانت، من بعد، علة انحلالهما وتشرذمهما وسعيهما في إنشاء أبنية سياسية جديدة. والازدواج العسكري / المدني والسري / العلني، والتنظيمي التقني / السياسي، ليس مرده إلى الحاجات العملية والإجرائية وحدها. فهو استجاب عوامل سياسية عامة و«عميقة» تتصل بأبنية العراق، المجتمع

والدولة، يومها، وبأطوارها منذ جُمعت جماعات العراق وأراضيه في دولة إقليمية واحدة أو مشتركة. ودوام الفصل والوصل، بعد الانقلاب العسكري الذي كان الإيذان بانقلاب سياسي واجتماعي، خَلَّف معضلات تعاقبت فصولها إلى ختام «الجمهورية» الأولى في ٢٠٠٣.

وينبه بطاطو (ج٢، فـ٦، ص٧٣ - ٧٦) إلى أن عزل الجيش العراقي عن النزاعات السياسية والاجتماعية واستقطاباتها جازت، أو بدت جائزة وممكنة ما اقتصر عديده على آلاف قليلة، وتولى قيادته ضباط يتحدر معظمهم من النواة الشريفية والفيصلية، وانحصرت الخلافات السياسية الداخلية والخارجية في صفوف طبقات أو جماعات حاكمة قريبة من التجانس، يتصدرها ملاك الأرض والمشيخات العشائرية، ويحكم فيها السلطان البريطاني. فساد إحساس بانقياد الجيش وطواعيته إلى الرأس الملكي الحكومي والسلكي. فبين الضباط وبين الوصي رابطة قوية وثّقتها هبات الأراضي، والامتيازات المتفرقة، وترفيعات الولاء والتقريب. إلا أن هذه الحِدَة أو العزلة لم تتماسك، ولم تبق على حصانتها، حين امتحنت الجيش أطوار ووقائع جديدة، أُلمح إلى بعضها من قبل. فمع المعاهدة البريطانية - العراقية الجديدة في ١٩٣٠، عزفت السلطة البريطانية عن وصايتها المباشرة على الشؤون الداخلية، وارتفع نقضها على إنشاء قوات مسلحة وطنية، لم يكتم فيصل رغبته القوية في إنشائها والاستقواء بها على كبراء المملكة ومرازبتها وعلى جماعاتها الأهلية الكثيرة، وشاركه غازي هذه الرغبة. فأُقرت الخدمة العسكرية الإلزامية في ١٩٣٥، بعد وفاة فيصل وغداة انتفاضات عشائرية عربية عمت الفرات الأوسط، وصاحبها تمرد جماعية أشورية. وقمع بكر صدقي، رجل الجيش القوي وصاحب طموحه السياسي في السلطة أو أطماعه الاستيلائية والانقلابية، الحركتين قمعاً غير متحفظ. وآذن اجتماع هذه الحوادث في منتصف

الثلاثينات – إبان غلبة مثال حركات إحيائية نهضوية وثورية يمينية، أهلية وعسكرية نظامية، على دول أمم أوروبية وأسيوية وأميركية جنوبية – بخطو العراق، «دولةً» و«مجتمعاً»، خطوات متصلة على طريق بناء جهاز قوة مختلط وبمنأى متعاظم من استتباع الجماعة الحاكمة. والحق أن بين هذه وبين الجيش نفوراً مرآته الصريحة إحجام أبناء الحكام، شريفيين ومشايخ عشائر وأعيان مدن، عن الانخراط في سلك الضباط. وبعض من انخرطوا في السلك ضاقوا بالإعداد التقني الذي يفترضه، وبضوابط الحياة العسكرية والعيش في وسط الجنود وصغار الرتباء وضباط الصف، ضيقهم باعتزال «المجتمع» ومسارحه البراقة من غير مقابل معنوي أدبي أو سياسي.

الضباط الأحرار

ويعزى إنشاء حركة الضباط الأحرار أو ابتداؤه إلى الرئيس أول المهندس رفعت الحاج سري. والحاج سري ولد في ١٩١٧ لضابط عربي دخل الجيش العثماني وقاتل في صفوفه، فشهد «ملاحم» مصطفى كمال قبل انقلابه على الخلافة. وكان رفعت في العشرين حين ولج الجيش العراقي، في قيادة بكر صدقي ثم الضباط الأربعة، في قلب المعترك السياسي، وتولى السلطة فعلاً في أثناء نصف عقد محوري من الزمن (١٩٣٦ – ١٩٤١). وكان في الواحدة والثلاثين حين اندلعت حرب فلسطين الخاسرة في ١٩٤٨، وأعقبتها «الوثبة» العراقية الداخلية وقيام جمهور مديني وعامي عريض على سلطة وطنية عاجزة ومتداعية، وعلى غلاء وتضخم مستشريين. وكان في الخامسة والثلاثين حين تزامن استيلاء عبد الناصر والضباط الأحرار المصريين على الحكم و«انتفاضة» العراقيين على الجماعة الحاكمة إياها. والرئيس أول ضابط عامي المنشأ وتقني الارتقاء والمرتبة والكفاءة. وتُخْرجه

هذه الصفات أو السمات من نسق أو مثالِ عسكريٍّ الجهاز الملكي. وفاتح رفعت الحاج سري زميله وشبيهه الرئيس أول المهندس رجب عبد المجيد. ويصغر هذا صاحبه بأربعة أعوام. وهو ابن تاجر أغنام من آل الفاعور، أحد أفخاذ عرب الروَلّة الذين يتقاسم سرحهم إلى الأنبار العراقية، شمال شبه الجزيرة وبعض سوريا وشرق نهر الأردن وبعض أغوار فلسطين ويبلغ الجولان وغربه اللبناني. وعليه، فهو يتحدر من مصدر ثان من مصادر الضباط العاميين الذين تجندوا في أثناء الدور العسكري – السياسي أو غداته. واستمال الحاج سري خاله، جميل المدفعي. والضابطان عروبيان مسلمان، شأن جناح من حركة الضباط التي حكمت العراق في النصف الثاني من العقد الرابع. ووجها النسبة والتعريف ليسا إشكاليين. فهما يخالطان، من غير تشكك ولا شقاق (أو شقاء «وعي»)، استواء الواحد وجداناً.

ورجحت كفة رجب عبد المجيد. فهو رقي إلى منصب قائد مدرسة الصنائع الجوية في ١٩٥٥. فعظمت دالته، ووسعه تنظيم ٤ خلايا، أواخر ١٩٥٦ في أعقاب دوامة «حلف بغداد» وتأميم عبدالناصر شركة قناة السويس، في مقر سلاح الجو ومعسكر الرشيد ومعسكر الوشّاش ومعسكر المسيِّب. وتقع هذه المعسكرات بجوار بغداد، واضطلعت بدور حاسم في الإعداد لاستيلاء ١٤ تموز (١٩٥٨) وفي تنفيذه. واستمال رجب عبد المجيد قائدَ مدرسة كبار الضباط ببغداد، العقيد الركن ناجي طالب، وقائد فوج المدفعية الثقيلة بمعسكر الوشاش، العقيد الركن محسن حسين الحبيب. ولم يقوِّض تحقيق رئيس أركان الجيش، الفريق الركن رفيق عارف. وفي نشاط سري نبهت إليه الاستخبارات العسكرية، الخلايا الأولى التي اقتصرت على أعلى المراتب القيادية. فضمت الخلايا الحصينة زعيم ركن وعقيد ركن ومقدماً يتولون مهمات قيادية وتنظيمية راجحة. وفي ختام ١٩٥٦، دعا رجب عبد المجيد الضباط إلى إنشاء لجنة عليا من

أعلى الضباط رتبة. وأقسم الضباط «بالله العظيم والقرآن الكريم والشرف العسكري على تحرير الوطن من الامبريالية وعملائها الحكام المستبدين». وعُدَّ رفعت الحاج سري في اللجنة العليا من غير حضور اجتماعاتها، وهو تعذر عليه الحضور. وترأسها الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، وتولى أمانتها رجب عبد المجيد. وتناول نظام داخلي تأليف الخلايا، ونص على علاقاتها ومراتبها، وعين غايتها بـ«تنفيذ الثورة».

... الكتلة الجزئية والمُشْكلة

وبلغ عدد الضباط الأحرار في ١٩٥٧، السنة التي تتوسط توثب ١٩٥٦ وسنة الانقلاب، ١٧٢ ضابطاً. ولم يزيدوا عن ٢٠٠ عشية ١٤ تموز العتيد. ونسبتهم من عديد سلك ضباط الجيش العراقي كله ٥ في المئة. والحق أن كتلة الضباط الأحرار، في الأثناء، اي في ١٩٥٦ – ١٩٥٨، كتلتان منفصلتان. فإلى الأولى التي نهض بها المهندسان رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد في أول الأمر، واضطرت المراقبة الحاج سري إلى الانكفاء وترك صاحبه يتولى معظم أعباء الدعوة والتوسع، نشأت كتلة جزئية، على حدة بعض الشيء من السابقة، تولى رئاستها زعيم ركن هو عبد الكريم قاسم. وفي ١٩٥٥ ترأس كتلة الضباط القليلة والمنقسمة اثنان هما رفعت الحاج سري وعبد الكريم القاسم. و«وحدة» الكتلة ليست من داخلها، ولا من نظامها الداخلي وقواعد العمل التي ينص عليها. فالكتلة تدين بوحدتها إلى تعاهد الضابطين الكبيرين على الاشتراك في الانقلاب حين تحين الفرصة. وأضعفت مراقبة الاستخبارات العسكرية رفعت الحاج سري تنسيق الرجلين أو هي قطعته، وعزلت المجموعتين الواحدة عن الأخرى. واستبق موقعُ عبدِ الكريم قاسم المُشْكِل من الكتلة معضلةَ قيادته الدولة العراقية، ونواتها العسكرية، حين الاستيلاء على أجهزة الدولة ثم الاضطلاع بقيادتها ورئاستها والتحكيم

في منازعات جماعاتها. والزعيم الركن قائد لواء انتدب إلى الأردن تمهيداً للاتحاد الهاشمي. وإمرتُه المباشرة والمستقلة لواء ميدانياً مكانةٌ افتقر إليها سائر الضباط الأحرار. فمعظم هؤلاء يتربعون على رأس أجهزة إدارية أو تجهيزية (لوجستية) تتوسط بين الوحدات العسكرية العاملة والميدانية وبين مصادر تموينها أو مراقبتها.

ولاحظت اللجنة العليا التي أنشأها رجب عبد المجيد افتقار الفريق «الحر» إلى قادة ميدانيين، وانفراد عبدالكريم قاسم بهذا الصنف العزيز من القيادة. ففوضت، في نيسان ١٩٥٧، المقدم وصفي الطاهر مفاوضة قاسم، العائد من الأردن على رأس لوائه، على دمج الجماعتين أو توحيد الجناحين اللذين افترقا قبل نحو السنة. وتولى الزعيم الركن ناجي طالب المفاوضة عن كتلة رفعت الحاج سري ورجب عبدالمجيد. وتربع قاسم، وهو أعلى الضباط رتبة في تموز ١٩٥٧، على رأس اللجنة العليا الواحدة أو المشتركة. وتولى نيابة الرئاسة المزدوجة محي الدين عبد الحميد، الزعيم الركن الآخر ورئيس اللجنة قبل قاسم، وناجي طالب. فوازن نائبا الرئيس الآتيان من الكتلة الأولى والغالبة عدداً الرئيس «الجديد»، وهو رأس جناح فرعي ومستقل عن الكتلة الأولى، ويكاد يكون منظمة سرية داخل التنظيم العسكري السري. وهو دان بصدارته الظرفية إلى مكانته القيادية والميدانية، ولم يدن بها إلى دوره العضوي الجامع والمتعاظم في تكتيل الضباط وضويهم. واستدعت صدارة قاسم، القسرية ولو جزئياً، ازدواج نيابة الرئاسة وإيلاءها ضابطين «قوميين» بحيال قاسم المعدود عراقوياً، أي وطنياً محلياً (أو قطرياً في المصطلح البعثي) شاغله الأول علاقات الجماعات العراقية بعضها ببعض وإنشاء دولة وطنية تراعي ميول الجماعات والطبقات واحتياجاتها. واستدعت، على الوجه نفسه تقريباً، دعوة المقدم الركن عبد الوهاب الشواف، العروبي الصريح، إلى الحلول محل المقدم وصفي طاهر في اللجنة العليا. ويلاحَظ نبوّ أو خروج

قاسم عن بعض قسمات المثال البياني الذي يرسمه حنا بطاطو لـ١٥ ضابطاً تصدروا الانقلاب والإعداد له وتنفيذه، إلى اشتراكه في معظمها (ج ٣، ف٦، ص ٨٨ – ٩٨ وفيها الجدولان ٢ – ٦ و٣ – ٦). فهو أعلى الضباط رتبة في فئة من ٣ زعماء ركن، وهو من ٣ ولدوا في بلدة صغيرة، وواحد من ٣ ضباط غير سنّة (نظير ١٢ من السنة). ومزيج الفروق والموافقات ليس تعليلاً وافياً لانخراطه في الكتلة المشتركة، ولا لتمايزه عنها. ولكن جملة الفروق والموافقات هي وراء عَرَض مشكلة نشوء منظمة سرية داخل منظمة سرية تعد انقلاباً عسكرياً على سلطة متآكلة المشروعية وفائتة.

...الكتل الكثيرة والتِرميدورية

ولم يحسم توحيد الكتلة، في تموز ١٩٥٧، افتراق الروافد والطرق التي يدخل منها الضباط الأحرار الجدد إلى التنظيم، ويتحدرون. فانضم ٨٠ ضابطاً جديداً من رتب متدنية إلى التنظيم العتيد، في تشرين الثاني ١٩٥٧. وهؤلاء، وهم كتلة راجحة عدداً قياساً على حجم الكتلة المشتركة، تولى اقتراحَهم والتعريف بهم وتزكيتهم رفعت الحاج سري والرئيس أول الركن عبد الستار عبد اللطيف. واقتضى ضم المجموعة الجديدة، والمختلفة رتباً ووقتاً، إنشاء «لجنة احتياط» عضداً للجنة العليا وبديلاً طارئاً منها ربما إذا اضطرها طارئ إلى الانكفاء أو الشلل. وسرعان ما دب الخلاف بين الجماعة الأولى، المنقسمة والمزدوجة، وبين الثانية. فهذه بدا عليها ميل قوي إلى مماشاة عبد السلام عارف، المقدام أو المتهور بحسب الرأي فيه. وتولى عارف، مقدم مجموعة الـ٨٠ والعقيد الركن، التنسيق بين الكتلة الموحدة وبين المجموعة. ولم يقتصر تكاثر الشلل والمجموعات على نحو ائتلافي أو كونفيديرالي على كتلة عبد السلام عارف، ومن ورائه رفعت الحاج سري وعبد الستار عبداللطيف. وفي ظل يجمع السرية إلى هوامش

الجيش وظواهره، كان الشيوعيون بادروا إلى انشاء «اتحاد الجنود والضباط» منذ ١٩٥٥. فهم احتسبوا دوراً للعسكريين، على رغم تعويلهم أولاً على الجماهير المنضبطة بطبقات وبمنظمات طبقية يقودها الحزب الشيوعي ويتربع في قمة هرمها. والمثال الروسي، «اللينيني» رسمياً، يتوقع مثل هذا الدور ولكنه يقدم عليه دور الحزب «السياسي»، ويخشى تحرر القوة العسكرية من صدارة القيادة الحزبية السلكية، ويحمل قيام القوة العسكرية برأسها على البونابرتية الانقلابية، وعلى «الردة» التِرميدورية التي تتوسل بالقائد العسكري وتنصبه «فوق الطبقات». ويحسن بالشعبة العسكرية المحترفة أن تكون في إمرة الحزب و«لجنته»، ولا بأس بأن تقتصر على كتلة فرعية من جسم حزبي عسكري هو ميليشيا الحزب أو حرسه (الشعبي) أو أنصاره (وكان سبق للحزب الشيوعي العراقي، في ١٩٣٧ أي في عهد الاستيلاء العسكري القومي العروبي المستقر والمتنقل من بكر صدقي إلى العقداء الأربعة، أن جند نحو ٤٠٠ جندي وضابط صف معظمهم من الكرد في عهد زكي خيري أمينه العام في هذا الوقت المضطرب – ج ٢، ف٥، ص ٩٨ – ١٠١).

وضمت المنظمة العسكرية الشيوعية زعيم ركن وعقيد ركن، والإثنان عربيان وسنيان من قبيلة الجبور. وعلى سُنَّة معتمدة، يحسبها الحزب الشيوعي (ومعه حركات عامية كثيرة) مفعمة بالدلالة على انقلاب الطبقات، رأس «اتحاد الجنود الضباط» عليه ملازماً سابقاً في الجيش، عربياً شيعياً من الناصرية ومن منبت فلاحي. وأوكل إلى زعيم الركن فيه، اسماعيل علي الجبوري، مفاوضة عبد الكريم قاسم والتنسيق معه. وحرص قاسم على دوام صلته الجانبية بالحزب الشيوعي، وهي من «أوراقه» التي تفرده من بقية زملائه العسكريين الخالصين. وقرن الحزب الشيوعي انتدابه أعلى أنصاره رتبة في منظمته العسكرية بانتداب حزبي

غير عسكري، هو كمال عمر نظمي، عضو لجنة جبهة الاتحاد الوطني، السياسية الحزبية. ويتولى الحزبي السياسي والمدني التمثيل على صدارة الحزب، ورجحان قراره ورأيه في المفاوضة بين عسكرييه وبين رأس الكتلة العسكرية الانقلابية والمحترفة. ولما ظهر للعسكريين المحترفين والمؤتلفين في اللجنة العليا أن بعض السياسيين المدنيين والقوميين في جبهة الاتحاد الوطني لا يتسترون على علاقاتهم بالضباط ودالتهم عليهم، حذروهم من مآل هذا التعريض، ومن مترتباته على سياقة الإعداد الجاري. وفي أواخر ١٩٥٧، وفي أثناء فورة الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار، حمل حزب البعث العربي الاشتراكي أنصاره من الضباط على الانخراط في التنظيم السري، والاحتذاء على أحزاب أخرى مثل حزب الاستقلال والحزب الشيوعي.

المدني / العسكري

وجمعُ جوانب علاقات ضباط اللجنة (العسكرية) العليا بالأحزاب المنضوية تحت لواء جبهة الاتحاد الوطني، ومقارنة بعضها ببعضها الآخر، لا يترك شكاً في تأزم هذه العلاقات، ولا في نشأة هذا التأزم عن ازدواج المدني / العسكري والعلني / السري. ولعل عقدة الأزمة، أو القرينة عليها، هي إبداء جبهة الاتحاد الوطني رغبتها في حضور مداولات اللجنة العليا العسكرية، وإشراكها فيها، ورد اللجنة سلباً. ففي سباق اللجنة والجبهة على الصدارة والغلبة تخمين قوي في ضعف كلتا الهيئتين عن الاستيلاء منفردة على السلطة، ثم تولي تدبيرها وتسييرها على ما ترتأي الهيئة المستولية وترجح. ولعل تخمين اللجنة العسكرية مرده إلى كثرة التيارات والأجنحة والكتل التي تتجاذبها، وصدور هذه الكثرة بأجزائها المتجاذبة عن كثرة سياسية واجتماعية ليس في الوسع حسمها أو ترتيبها

على مراتب تستوعب منازعها وتؤلف بينها. ولا يتيح التنظيم السري العسكري - واضطراره إلى احتساب هرم الرتب، وتوزيع مواقع القيادات المتقلبة وشبكات الولاء الأهلية وروابطه - بلورة النزاعات والخلافات ولا حسمها. وأطلقت هذه الحال العنان للتسابق المحموم على تفريع العمل السري، وحشد الأنصار في كتل مستقلة أو شبه مستقلة يترأس واحدتها «زعيم» يَعِدُ نفسه، وربما جماعته، بالانفراد بالزعامة والتربع «زعيماً أوحد»، على ما لقب الشيوعيون العراقيون صاحبهم أو من خالوه صاحبهم غداة الاستيلاء على السلطة وإبعاد عبد السلام عارف. وأمست اللجنة العليا، وهي اضطرت إلى ترتيب مراتبها على معيار عملي وتقني (يحتسب هرم الرتب...)، هيئة قوية الشبه بهيئة نيابية أو برلمانية مضطربة يتقدم تقاسمُها المغانم على اضطلاعها بعمل تشريعي وتمثيلي يدرج المنازعة على المصالح في سياسة الدولة. وتسارع التدافعُ السياسي والمدني عليها حين لاح في أفق النزاعات السياسية الوطنية احتمال انهيار الدولة الملكية وخلافتها على السلطان والسيادة.

حلف بغداد والسويس... والنجف

وفي الأثناء، بينما خطت كتل عسكرية خطوات عريضة ومتعرجة على طريق إنشاء قيادة سرية مناهضة للقيادة العسكرية - السياسية الرسمية أو الملكية، كان على الحركات السياسية المترجحة بين السرية والعلانية معالجة حوادث سياسية، داخلية وإقليمية، جسيمة (يصفها بطاطو بـ«اللاهبة»). وأظهرت الحوادث والوقائع الشرق أوسطية بروز مصر «الناصرية» قوة إقليمية فاعلة ومناهضة للغرب الأوروبي، وانفراده بالنفوذ في منطقة واسعة، ساسها وحده منذ انهيار السلطنة العثمانية. ونهضت معركة حلف بغداد السياسية، ثم حرب السويس، إلى فروع وطنية ومحلية فلسطينية وأردنية

ولبنانية وسورية وخليجية... كثيرة، علامتين فارقتين على هذا البروز. وتولت السياسة البريطانية، الدولة الأجنبية النافذة في العراق، دوراً حاسماً في العلامتين الفارقتين عشية وداع الامبراطورية الناجز، والتخفف من المستعمرات والمحميات، وتصفية مخلفات «طريق الهند». فكانت لهذه الحوادث أصداء وآثار قوية وملموسة في العراق الملكي. فسارت تظاهرات حاشدة في أنحاء العراق انتصاراً لسياسة مصر، وعلى الأخص في النجف، في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٦، أوكلت الحكومة إلى قوات الشرطة قمعها من غير تحفظ أو اعتدال. واضطلع الشيوعيون، وكثرة منهم ومن قياداتهم المتوسطة هم أبناء علماء نجفيين مفتين ومدرسين وقضاة شرع، بدور راجح في التظاهر. وأسهم فيه أنصار حزب البعث العربي الاشتراكي الطري العود يومها، وغالبية قيادته في هذا الدور من تاريخه هم من الشيعة.

ونحا التظاهر منحى الهبة الشعبية أو الجماهيرية العامة، على غرار يذكر بـ«وثبة» ١٩٤٨ أو «انتفاضة» ١٩٥٢ – وهما حركتان ولدتا معلمين على تبلور وطنية عراقية مشتركة – . فانضم اليه بعض أعيان الجماعات الأهلية، مثل السيد (من السادة) علي السيد عبد السيد سلمان، من رؤساء عصبية الزقرت النجفية وحي الحوايش الذي تنزله. وتصدر الشيخ أحمد ابن الشيخ عبد الكريم الجزائري، من أحفاد الأمير عبد القادر وأحد كبار الصوفية، التيار القومي العروبي. ودام غليان النجف أسبوعاً قتل فيه متظاهرون، وألجئ الشرطيون إلى الهرب. وخرج إلى العلن خلاف الشرطة والجيش، والسبب في تعمد الحكومة تولية الشرطة دون الجيش القمعَ، فآخى الجيش المتظاهرين. وانتقلت الهبة من النجف إلى ناحية تقع على رافد نهر الغراف، إلى ٢٢٥ كلم جنوباً وشرقاً من بغداد. وتقوم الناحية المنتفضة بجوار قرى يملكها الشيخ (القبلي) عبد الله محمد الياسين، رئيس فخذ المياح من بني ربيعة وصاحب ٢٧٠٣٤١ دونماً

من الأرض في ١٩٥٦ وطاغية عشائري شديد البأس. فحمل المنتفضون السلاح، وانتشر قناصة منهم على أسطح الدور. وشُكلت لجان ثورية تولت «ادارة» البلدة، إلى «حرس شعبي» اضطلع بمهمات التنفيذ. وقتل في المناوشات شرطي ومدنيون. واستعادت بغداد، أي حكومة نوري السعيد، سلطتها في أواخر الشهر الأخير من ١٩٥٦ وأوائل الشهر الأول من السنة التالية، فشنقت المسؤول الشيوعي المحلي ومساعده، علي الشيخ حمود وعطا مهدي الدباس، بعد ثلاثة أسابيع على اعتقالهما.

التنمية في المسألة الوطنية: الايديولوجية المضمرة

وفي سياقة الحوادث القريبة والماثلة، الاقليمية والوطنية، تَقربت التيارات والقوة والأحزاب السياسية العراقية بعضها من بعض، وحُملت على التعاون وربما على التنسيق في بعض الأوقات. وأدت الوقائع الاقليمية والدولية – ومنها ظهور الشقاق في «المعسكر» السوفياتي، ومحاولة خروتشيف إخراج الكتلة الشيوعية من عزلتها بشرق أوروبا وفك خناق «الستار الحديدي» والحرب الباردة عنها، وانخراط قطاعي الكتلة في بلورة «عالم ثالث» على أنقاض السيطرة الاستعمارية... (أدت) إلى إضعاف الفروق بين القوى المحلية المعارضة والمناهضة للسلطة. وكان الحزب الشيوعي العراقي أكثر هذه القوى مراساً، وأمتنها وأعرقها، ولكنه كان كذلك أشدها عزلة، وأبعدها من بعض قواسم سياسية و«ثقافية» تتشاركها التيارات والأحزاب الأخرى، وكلُّها مدينية وعامية دنيا ووسطى وقريبة من منابتها الأهلية، تأتلف منها إيديولوجية «مضمرة» (مكسيم رودنسون) تحتسب العروبة والإسلام ومناهضة « الامبريالية» و«عملائها» في أركانها وبدائهها. وقرَّب الطور الجديد من أحوال البلدان والمجتمعات العربية – وفاتحه استيلاء الضباط الأحرار المصريين على السلطة –

واضطلاعُ نخب عامية، عسكرية وتقنية جامعية، بدمج مسألة التنمية فيما سمي «المسألة الوطنية» (الاستقلال + الهوية)، القوى والقيادات السياسية، ورفع من بينها بعض عوامل الخلاف، ونفخ في عوامل أخرى. ويشخص بطاطو التقريب في سمتين: ترك الحزب الشيوعي «الغلو اليساري»، وهو يقصد الغلو الطبقي ورفع راية العنف، وإقباله على التعريب، على وجهيه التنظيمي (إيلاء القيادة لحزبيين عرب وغير كرد) والقومي العروبي (الانخراط في «الناصرية» اقليمياً وتقليص المسألة الكردية ومسألة الأقليات في الداخل).

وبلور كامل الجادرجي، السياسي «الوطني الديموقراطي» العريق والبصير بالشؤون الوطنية والديموقراطية العراقية، برنامج التقريب وشروطه من غير لبس ظاهر. وهو، البرنامج، مشورة أو فتوى ودية قصد بها الرجل الذي تبوأ من السياسة العراقية في الثلاثينات منزلة عالية واختط نهج وسط يسار استقلالي واجتماعي لم يقيض له النجاح لا في العراق ولا في المشرق عموماً، أوسعَ الجماعات المنظمة جمهوراً، وأقواها على التأطير والتوجيه والمعارضة. وعلى رغم ملابسة الشيوعيين التاريخ العراقي الحديث، وامتزاجهم به امتزاجاً قوياً وعميقاً، بقيت جماعتهم أو دوائرأنصارهم، وبالأحرى حزبهم، خارج «الإيديولوجية» المضمرة والشائعة التي تحظى بإجماع أهلي يكاد يكون فطرياً، ويقوم من العمل السياسي مقام شرائط التأهيل للخوض فيه، وذلك إبان الإعداد لتقويض النظام السياسي والاجتماعي العام. فاقترح الجادرجي على عزيز الشيخ، مفوض الحزب الشيوعي إلى محاورة القوى السياسية المعارضة ومناقشتها في إنشاء جبهة تخلف الحكم حين تداعيه وانهياره المتوقعين، استباق تهمة الخروج عن الكتلة الوطنية «المستقيمة» والمشتركة بالمبادرة إلى مفاوضة «جماعات وطنية مستقلة» على الإسهام في التكتل الجبهوي الواسع. ويبطن الاقتراح

غمزاً من نازع شيوعي أو يساري علاني إلى تصدر التكتلات الجبهوية، وإلى إلحاق الجماعات المنضوية فيها بالقطب الفعلي الذي يغلب عليها. وغالباً ما يتذرع بها إلى التستر على غلبته وإلى استدخال الكتلة الوطنية «المستقيمة» والمشتركة. ويترك كامل الجادرجي الغمز إلى التصريح، فيحض حلفاءه على التخلي عن الصدارة والرئاسة من غير مواربة ولا تقية، والاقلاع عن سياسة الأمر الواقع في معاملة الحلفاء ومناقشة المبادرات والقرارات معهم والتزام نتائج المناقشة، وتجنب تلفيق المطاعن والتهم حين اختلاف الآراء.

ولعل أبرز بنود المشورة الودية والعملية، وأدقها تشخيصاً للثقافة السياسية الشيوعية واليسارية على العموم، هو الطلب إلى الشيوعيين واليساريين التخلي عن فكرة «المرحلة التاريخية» ومترتباتها : نسبة الشيوعيين وحزبهم وأنصارهم إلى حاضر التاريخ أو «مرحلته» الحالية والراهنة والآتية، وحمل الحلفاء الآنيين والظرفيين حكماً على مرحلة منقضية وفائتة يزولون بزوالها، ويبقى هو. ويتصدى الحزب العتيد إلى التنويه بزوالها الوشيك، ويجعل التنويه اختصاصاً لا يشاركه فيه أحد. وختم السياسي الوطني الديموقراطي بنصيحة حليفه القوي المركزي والمنبوذ معاً بإثبات التزامه الصادق «القومية العربية». ولما كانت هذه «النصيحة» أو الدعوة تضمر (أو تعلن) تشكيكاً في أصالة مشاعر الشيوعيين السابقة نحو «الأمة» العربية، ولا يتردد هذا التشكيك غالباً في نسبتهم إلى «الخيانة»، أرفق السياسي العراقي دعوته القومية بإعلان اعتقاده أصالة مشاعر الشيوعيين الوطنية السابقة وبراءتهم من انحراف تكويني عابه عليهم أعداؤهم الأهليون والأجانب، وبقي احتياطاً سياسياً وإيديولوجياً بيد خصومهم وحلفائهم على حد سواء. فرد الحزب الشيوعي في صيف ١٩٥٥ رده التقليدي الذي يغفل مسألة فرادته التنظيمية والايديولوجية، وحِدَتِه قياساً

على «الايديولوجية المضمرة» والعمومية في المجتمعات الأهلية العربية والإسلامية. فذهب إلى أن مسألة القيادة يعود بتها إلى «إقرار جماهيري بها». ونسب إلى نفسه «توجهاً عروبياً» يلتقي مع ارتسام خط سياسي تقدمي وعروبي جديد. وجهر عزمه على التحالف مع معارضي نوري السعيد بالغاً ما بلغت معارضتهم من الجزئية. وخلص إلى أن البرنامج المشترك هو ثمرة إجماع عليه، ولا يسع أحداً فرضه.

ويفضي جواب الحزب الشيوعي العراقي عن مشكلة جوهرية لا جواب عنها أو حلاً لها نظرياً أو فكرياً. وهو لم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى قلب احتجاج الجادرجي، أي إلى معيار «المرحلة التاريخية»، وتحكيمه في الجدارة بالقيادة السياسية وفي الافتقار إليها. (والحق أن اعتبار المعيار هذا والتنبه إلى مكانته، رهن «ثقافة سياسية» أوسع من المضمرات الغالبة على الهم العملي المباشر واحتياجاته الآنية. وحين يتطرق أحد مؤرخي سيرة كامل الجادرجي السياسية إلى هذه الواقعة، غداة عشرين عاماً على كتاب حنا بطاطو، يُغفل هذه المادة، شأن الحزب الشيوعي في صيف ١٩٥٥ - عنيت محمد عويد الدليمي في أطروحته **كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية**، ١٨٩٧م ١٩٦٨م، ١٩٩٧، ص ١٩٩ إلى ٢٠٠، ونص مذكرة كامل الجادرجي في **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي**، منشورات الجمل، ط٢، ٢٠٠٢، ص ٥٨٠ - ٥٨١، مؤرخة في ٦ / ٣ / ١٩٥٦). فاحتجاج السياسي العراقي الليبرالي والاجتماعي إنما يناشد الحزب الشيوعي، الناشئ عن منظمة الأممية الثالثة وشعَبِها أو مكاتبها الوطنية، ومن مدارس «كادرها» وماركسيتها - اللينينية وتوصيات مؤتمراتها ودورات لجانها المركزية، (يناشده) تصفية استثنائه وحِدَته، والانخراط من غير تحفظ في المضمرات المشتركة والجامعة. وتتطاول المناشدة إلى «امتياز» الحزب الشيوعي،

ومصدر ريعه السياسي، أي بنيانه التنظيمي على مثال مجرب ومادة معارضته النظام «الاقطاعي» والملكي العراقي. واستجابتها تنتزع منه مسوغات قيامه ودوامه ودوره. وحين اشترك الحزب الشيوعي العراقي، والأحزاب الشيوعية العربية الأخرى، في مضمرات ومسلمات غلبت على الأبنية وعلى الثقافة السياسية العامة، وحصل ذلك ابتداءً في مصر الناصرية قبل أن يعمّ أنظمة الاستيلاء العصبي والبيروقراطي والريعي العسكري وبلدانها، اضطر قسراً وقهراً إلى التخلي عن «امتيازه»، وذاب (أو أذيب) في أبنية الأنظمة «التقدمية» وفي مثال «مرحلتها التاريخية». والنزاع على صيغة الجبهات، موضوع هذه الفقرة، وجه من وجوه هذا المسير وحادثة من حوادثه البارزة.

الجبهة الوطنية

وحزم الحزب الشيوعي أمره في مؤتمر عقده في أواخر ١٩٥٥، ووسَّط كامل الجادرجي في المفاوضة على إنشاء جبهة تضمه وحزب الجادرجي، المنخرط في توحيده وحزبَ الاستقلال في منظمة واحدة هي حزب المؤتمر العراقي (تيمناً بحزب غاندي الهندي)، وحزب الاستقلال وحزب البعث. ولم يبق خارج الجبهة المزمعة غير الحزب الكردستاني الديموقراطي، وهو اشترط إقرار الجبهة بكيانه القومي داخل الدولة الوطنية فأنكرت المنظمات العربية والعروبية الشرط. وألغى الهجوم الثلاثي على مصر تردد الاستقلاليين. فأنشأت الجبهة الجديدة، قبل أن تسمى اتحاد الجبهة الوطنية في الشهر الثاني من ١٩٥٧، قيادة ميدانية مشتركة حال ابتداء الهجوم، وبادرت الحكومة إلى اعتقالها ليلة ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، وأعلنت الأحكام العرفية. ولم تحل الاعتقالات ولا الأحكام والمحاكمات العرفية، بينما السند الغربي الدولي للحكومة العراقية وسياستها يتصدع ويتولى القطب

الأميركي تصديعه، دون قيام اتحاد الجبهة الوطنية على برنامج من ٥ نقاط: إقالة نوري السعيد وحكومته، وانسحاب الدولة العراقية من حلف بغداد، وانضمامها إلى «الدول العربية المتحررة»، وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي، والتزام الحريات الديموقراطية والدستورية وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق السجناء السياسيين وإعادة المصروفين من الوظيفة لأسباب سياسية. وتتناول بنود الاتفاق الثلاثة الأولى، عملياً، السياسة الخارجية الاقليمية والدولية، وتجلو مبادئ مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) في حلة محلية. ويستعيد البندان الرابع والخامس المبدأ الدستوري الليبرالي العام. ونص نظام داخلي مختصر على اتخاذ اللجنة الوطنية العليا، وهي قيادة الاتحاد الميدانية والتمثيلية، قراراتها بالإجماع، فلا تغلب قوة على قوة على رغم ضعف تكافؤ قوى الجبهة من وجوه كثيرة. وإنفاذ القرارات يحصل من طريق لجنة تنظيمية مركزية، فلا يسع منظمات أو فروعاً محلية تتمتع بدالة قوية الطغيان على أقرانها الضعفاء واستفرادهم واستتباعهم.

قصور الداخل: التقني والسياسي

وجلي أن برنامج الجبهة ونظام لجنتها الوطنية العليا الداخلي يقران لما سمي بحركة عدم الانحياز، وللدول (وليس للأحزاب) الشيوعية الآسيوية والأوروبية التي شقت طريقها، بصدارتها السياسية الدولية، من وجه، ويقيدان «امتياز» الحزب الشيوعي، ويضيّقان على نازعه إلى الهيمنة على الجبهة المحلية، من وجه آخر. وفي ضوء صيغة الإقرار والتقييد هذه يرسو امتناع اللجنة العليا العسكرية من استجابة طلب الجبهة الوطنية حضور اجتماعات القيادة العسكرية على دلالة تتجاوز تحصين السرية. والطلب والامتناع من استجابته تواقتا مع تكليف الجبهة السياسية وجه حزب الاستقلال، صدّيق شنشل، استطلاع خطط الجمهورية العربية المتحدة

(وإقليمها الشمالي السوري يتشارك مع العراق حدوداً طويلة)، والاتحاد السوفياتي القوة الدولية القطبية و«النصير» المفترض لحركات الخروج على الهيمنة الغربية والأطلسية، جواباً عن تدخل أطراف دولية وإقليمية من حلف بغداد في العراق غداة الانقلاب العسكري المزمع. ويعترف الاستطلاع الموكل إلى السياسي الاستقلالي بقصور الداخل العراقي، وقواه السياسية الوطنية، عن حماية نفسه بقواه الوطنية والذاتية، إذا هي أقدمت على حسم الميزان الداخلي القائم، والاستيلاء على السلطة. وينم اقتراح الزعيم الركن ناجي طالب إعلان الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة، رداً على تدخل الحلف الغربي، بالقصور الداخلي والوطني عن الحماية الذاتية، وبصدور «الثورة» المرجوة على وجه بارز أو راجح منها عن موازين قوى إقليمية ودولية فوق صدورها عن دينامية داخلية. وتتوسل القوى السياسية الوطنية - وهي ترى إلى نفسها جزءاً من تحالف إقليمي ودولي، عسكري وديبلوماسي، تقضي مصالحه الحيوية بحماية الحلقة العراقية من سلسلته المتماسكة - إلى انقلابها على الحكم الملكي القاهر والمتداعي بقوات مسلحة تريدها القوى السياسية المتحالفة أداة تقنية وطوع يدها وإرادتها من غير أن تملك دالة التطويع التلقائي. فالقوات المسلحة مفوضة، بدورها، حسم ميزان القوى الداخلي المتنازع من خارج إطار أو دائرة المنازعات والمجابهات الكثيرة والمنتشرة على طول أراضي الدولة وعرضها، ونيابة عن القوى السياسية والاجتماعية المتنازعة والمقيدة بتعسف السلطة وحجبها عن هذه القوى الاعتراف القانوني بها (فأبطلت توحيد الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال في حزب المؤتمر، وردت طلب الحزب الشيوعي الترخيص، وأعلنت الأحكام العرفية في أوائل ١٩٥٧، وذلك في ختام سياسة تجاهلت نتائج الانتخابات على الدوام تقريباً). فتشكو عمارة النهج المفضي إلى الثورة «الوطنية الديموقراطية» نقصين حاسمين: واحداً خارجياً إقليمياً يحول

بين قوى الثورة وبين حمايتها من تدخل تركي وأردني وربما اسرائيلي، وآخر داخلياً ناجماً عن قصور هذه القوى عن تعبئة الأنصار والأشياع، ومقاومة هجمات السلطة والتغلب عليها في الشوارع والميادين وأطراف الديرات العشائرية. والحق أن المشكلتين، الخارجية الاقليمية والداخلية الوطنية، متشابكتان على أنحاء كثيرة. فالتعويل على حماية الانعطاف الثوري من التدخل الاقليمي الجائز بقوى عراقية ذاتية يفترض ضمان انحياز الجيش انحيازاً تاماً إلى الانعطاف وقواه، وطاعته، وهو متماسك، القوى السياسية المتحالفة والحاكمة الجديدة.

إما العسكر وإما الحرب الأهلية

ويفتقر التعويل، أي افتراضه في هذا المعرض، إلى ركنيه أو عمدتيه: التماسك الداخلي المتين والاقرار بصدارة السياسة والسياسيين. وتولي القوى السياسية والاجتماعية بنفسها أو بيدها، ومن تلقائها، القيام على النظام الملكي، يشترط حصوله ثم نجاحه شل وسائل القمع البوليسي والعسكري، وتضعضع الأبنية الإدارية المؤتمرة بأوامر السلطة، وتصدع القوى الاجتماعية المسيطرة، وبلورة حركات الاحتجاج والمعارضة، المنظمة و«العشوائية»، قطباً مناهضاً ومتماسكاً. ويتقدم هذه العوامل عامل جامع يؤلف فيما بينها، ويدرجها في وجهة مشتركة ومتضافرة، هو ظهور منزع تاريخي مرحلي يوحد شتات المنازع والمصالح الجزئية ولا يشك أصحاب المنازع والمصالح في «موضوعيته» أو حقيقته. وهذا كان قيد التبلور، في مصر الناصرية أولاً. وينصب هذا المنزع الدولة «الوطنية»، وفي قيادتها الكتلة العامية المجتمعة من طبقات وسطى متعلمة وموظفة، قوامةً على إعالة الكتلة العامية من عوائد التنمية، وتأميماتها وريوعها، على ما مر في الفصلين السابقين، وعلى دمج البلد

في كتلة العالم الثالث. ويلاحظ حنا بطاطو على القيادتين الحزبيتين العراقيتين الشيوعية والبعثية، «تأخرهما» الاجتماعي، مقارنة بنظيريهما في سوريا. ويعزو الأمر إلى تقدم الطبقات الوسطى في البلدان المشرقية الأخرى (سوريا والأردن ولبنان) على نظيرها العراقي (ج٣، ف ٣٧، ص ٥٠ – ٥٢).

ولا شك في أن الأجنحة العسكرية والأجنحة المدنية التي أكبت على الإعداد لانقلاب ١٩٥٨ منذ سنتين إلى ٣ سنوات، رأت إلى الانقلاب العسكري أهون السبل إلى تفادي حرب أهلية عراقية لا يؤمن «تطورها» إلى حروب كثيرة ومتشابكة على المثال الموصلي (فقرة **أسياد وعبيد** من الفصل الثالث «**الدولة» على رغم المجتمع**، الجزء الثاني من **العراق مثالاً...**). وكان جلياً أن مثل هذه الحروب تفتح الأبواب على مصاريعها لخلافات ومنازعات إقليمية ودولية على مسرح تتربص به مصالح حيوية متضاربة. وما ساور الحزب الشيوعي العراقي منفصلاً، غداة ٩ أشهر على تموز ١٩٥٨ وانقلابه، حين سيَّر تظاهرة من ٣٠٠ ألف متظاهر طالبوا عبد الكريم قاسم باشتراكه في الوزارة وناقشت قيادته الاستيلاء على الحكم جواباً عن رفض قاسم وخلصت إلى رجحان احتمال الحرب الأهلية في هذه الحال (ج٣، ف١٠، ص٢١٣) – لم يغب عن بال المتحالفين في اتحاد الجبهة الوطنية عشية الانقلاب أو التمهيد له. وكان اضطر الحزب الشيوعي، قبل ١٠ أعوام، في خضم الوثبة، إلى نفي حقيقة مخاطر حرب أهلية أو ثورة شيوعية تترتب على القيام على الملكية باسم الجمهورية (ج٢، ف١١، ص٢١١ – ٢١٢) وإلى الاعتبارات الناجمة عن استشراف الوقائع واحتمالاتها، دعت الاضطرابات والمجابهات التي حصلت في غضون أعوام الإعداد العسكري والسياسي، ومر تناول بعضها (في النجف)، المتحالفين، عسكريين ومدنيين، إلى تقدير دور الحركات الشعبية

تقديراً متواضعاً. وحيث بلغت الحوادث والمنازعات المحلية، السياسية والاجتماعية، ذروتها، أي في النجف، احتاجت حركة الاحتجاج والقيام على السلطة والشرطة إلى حماية أعيان المشايخ العلماء والسادة ومقدمي الطرق الصوفية. وحيث قام فلاحون ومزارعون على شيوخ عشائر وملاكي أرض وَسع هؤلاء إعمال مسلحيهم المأجورين وحاشيتهم ووكلائهم في ردع الفلاحين وكسر حركتهم. والحق أن حركات المعارضة الشعبية والحزبية العراقية بعد الحرب الثانية، وأبرزها حركة كانون الثاني ١٩٤٨ وحركة تشرين الثاني ١٩٥٢ (وخص الكتاب الأولى أو الوثبة في ج٢، ف١٢، بالصفحات ٢٠٣ - ٢٢٦، والثانية أو الانتفاضة في ج٢، ف٢٠، بالصفحات ٣٢٩ - ٣٣٣)، قصّرت عن تصديع أجهزة الحكم السياسية والقمعية البوليسية معاً تقصيرها عن بلورة قطب سياسي اجتماعي نقيض. فلم يحل سقوط عشرات القتلى بالرصافة وساحة الأمين وتدفق جماهير الكرخ على جسر المأمون وكسحها الشرطة في طريقها إلى الرصافة (في أواخر كانون الثاني ١٩٤٨)، دون تجدد تماسك الشرطة بوجه المتظاهرين الكثر والمستميتين. وفرار صالح جبر، رئيس الوزراء، من منصبه، وإحجامه عن تحمل المسؤولية عن المقتلة المتعمدة، لم يحملا محمد الصدر على رفض تكليف الوصي له بتشكيل حكومة تشرك الجماعات السياسية المستقلة عن نوري السعيد في تدبير الأمر وتصريفه والتستر على انفراد القصر بالسلطة. ومضى الحزب العامي العراقي الأكبر على توسعه غداة الوثبة واعتقال أبرز قادته، وإلى حين تأييده القرار السوفياتي بقبول قرار تقسيم فلسطين وانتكاسته جراء ذلك. ومضى كذلك على ترجحه في تعريف البورجوازية بين عداوة «يسارية» منكمشة وبين استرضاء وطني «يميني». ولم يستدرج اختصار البرنامج «الديموقراطي» والجبهوي إلى بندي إطلاق المسجونين السياسيين والحريات، وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وجلاء القوات الأجنبية، الأحرار والوطنيين الديموقراطيين، وهما حزبا أو تكتلا

«بورجوازية وطنية» بامتياز، إلى توثيق التحالف. فانفضا عن لجنة التعاون وجبهتها السياسية المفترضة، وأنكرا على الحزب الراجح انتهاك «الهدوء» والتحريض عليه، وتحفظ عن حكومة محمد الصدر، معاً. وأوصى أمين عام الحزب المعتقل، فهد، بتخطي حلف القيادات الرسمية من طريق «جبهة من تحت» (أي بين القواعد الحزبية) من غير طائل ولا ثمرة. واختار القصر ١٥ أيار (١٩٤٨)، يوم إعلان استقلال الدولة العبرية أو قيامها، موعداً لدخول الأحكام العرفية حيز التنفيذ. فاستبق بيان تأييد الحزب الشيوعي، في ٦ / ٧ / ١٩٤٨، تقسيم فلسطين الانتدابية، والهوة التي باعدت بين المنظمة «الأممية» وبين القوميين أو العروبيين المحليين وألقت بظل قاتم وثقيل على نشوء جبهة سياسية وطنية يتساوى أطرافها في أهليتهم واعترافهم المتبادل بعضهم ببعض.

صدارة مزدوجة: الجيش والحزب الشيوعي

و«التقصير» هذا (عن تصديع أجهزة الحكم وبلورة قطب سياسي واجتماعي نقيض) ليس مرده إلى (ضعف) مناسبة النهج السياسي والاجتماعي الذي تختطه حركات الاحتجاج الحزبية والشعبية المعارضة «الظرف الراهن»، على قول لينيني ذائع يردد أصداء ميكيافيلية صريحة. فهو يتناول ميزان السلطة الثابتة أو كتل الجماعات والمصالح والمعايير والحاجات التي تتحكم في القرارات الفاصلة. فإغفال حركات الاحتجاج الحزبية والشعبية المتعمد، في ذروة انفجارها وقوتها، مسألة جوهرية مثل توزيع الأرض على المزارعين والفلاحين، ورعاية تكوين طبقة ريفية منتجة ومتوسطة، على رغم محوريتها، قام (الإغفال) مقام دعوة إلى كتل السلطة تطمئنها إلى «ديموقراطية» الحركات غير الاجتماعية. ولم تستجب الكتل المتسلطة والمسيطرة الدعوات هذه. وطغت السياسة في

صيغها السلطوية والشكلية، المعلنة المباشرة والظاهرة، على الحسابات والموازين الأبعد مدى، وعلى تضمنها أو إضمارها عوامل خفية على المدى القريب. ويعزو الكاتب «انسداد الإصلاح» وطرقه إلى تحجر الطبقات القديمة والمسيطرة على معايير سيطرتها، وإلى المثال الجامد والمحافظ إياه. وفي مقابلة هذا التحجر أو على مثاله، انكفأت طبقات الأهل الدنيا على فقر وضعف ساحقين، ولم تخرج منهما إلا من طريق أهلية وعشائرية، فأحلت محلها أهل قبائل أو عشائر أخرى أدنى مرتبة وأقرب إلى العبودية، أو من طريق الهجرة إلى المدينة، حيث نافست عمالاً سابقين وجددت روابط الأهل الثأرية والجزائية. وهو يعزو إلى المثال نفسه كذلك ميل الطبقات المتوسطة المدينية إلى الحزب الشيوعي. وعلى هذا، فالتوسلُ بالجيش، بعد أن غدا معقلاً قوياً من معاقل الطبقات المتوسطة الجديدة، إلى خلع الطبقات القديمة والمسيطرة عن السلطة والدولة، وغلبةُ التحزب الشيوعي واليساري على ميول الطبقات المتوسطة السياسية، هما وجهان متباينان ومتنازعان لأزمة عميقة مشتركة تتطاول إلى أركان السيطرة على الدولة والمجتمع العراقيين، وإلى أسس تدبير وتسيير الشؤون العامة المشتركة (أي التي تشترك فيها الجماعات الوطنية والطبقات الاجتماعية المختلطة). والأمران، التوسل بالجيش وصدارة الحزب الشيوعي على المنازع السياسية والاجتماعية المدينية، عَرَض عجز عراقي مزدوج: عن تولي الكتلة الحاكمة تجديد سيطرتها وتوسيع قواعد هذه السيطرة ومعاييرها من تلقاء نفسها، وعن انخراط الطبقات المغلوبة في حركات ومنظمات تبلور كيانات متماسكة ومنخرطة معاً.

وعشية مبادرة الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على السلطة وقلب الملكية ووزيرها الأول، أقرت اللجنة العليا (العسكرية) برنامج عملها أو خطتها غداة الانقلاب. والمادة الأولى هي إعلان الجمهورية نظام حكم

بديلاً من الملكية، ثم تمييز فيصل الثاني من ركني الملكية الآخرين: الوصي السابق عبد الإله ونوري السعيد، رئيس الوزراء المزمن والنافذ. فقضت الخطة بنفي الأول، قرينة على تبرئته من مساوئ النظام الحاكم ومخلفاته، وبمحاكمة نوري السعيد وعبدالإله و«المتعاونين»، شركاء الإثنين النافذين في ما صار اليه النظام. وتشخص اللفظة («المتعاونين») المآخذ على النظام في انقياده إلى السيطرة البريطانية، في أعقاب ٢٨ سنة على معاهدة ١٩٣٠ التي قلصت «حقوق» السيطرة وصلاحياتها الداخلية وحفظت لها شطراً راجحاً من قيودها على السيادة الاستقلالية والدولية (في حال الحرب والطوارئ). ويتفق هذا التشخيص مع مكانة الظرف الاقليمي وبروزها، من وجه، ومع ظهور دور الجيش على دور القوى والجماعات السياسية المتفرقة، من وجه آخر. وهذا ما تمّت به من غير مواربة موادُ الخطة الأخرى: فنصت على تعيين ضباط الجيش محافظين على رأس محافظات العراق السبع عشرة، أي الأجهزة الإدارية والتنفيذية الداخلية، وعلى رأس قوى الشرطة والأمن، أي الأجهزة البوليسية والقمعية الميدانية. وعهدت الخطة بمجلس سيادة إلى ٣ شخصيات تتمتع بمكانة معنوية وأدبية مشهودة، وتقوم مقام عنوان الدولة الوليدة والمنقطعة من تاريخ مثقل بالظلم والعدوان والتبعية. ولكنها ولّت العسكريين على قلب السلطة الجديدة، أي مجلس الوزراء، ولم تستثنِ من ولايتهم إلا الوزارات «الفنية»، المالية والصحية والعدل. وخصت العسكريين كذلك بالسلطة على القوات المسلحة وعزلت المدنيين عنها. وتصرف قاسم في تعيين أعضاء مجلس الوزراء والمجلس الثوري. ولم تكذب بعد الانقلاب صنيعها قبله حين رفضت اجتماع اللجنة العليا بقيادة اتحاد الجبهة الوطنية السياسية. وأغفل البرنامج إغفالاً تاماً مسألة التصديق الدستوري والقانوني على إجراءات مجلس الوزراء ومجلس السيادة والمجلس الثوري. فهذه

المجالس، مجتمعة ومنفردة، حملت على مصدر مشروعية لا تحتاج إلى نصاب يقرر أصولها.

وأما التنفيذ فشأن عسكري خالص، ركنه اقتناص الفرصة المناسبة التي «تغر» الخصم وتغير عليه وهو غافل عما يتربص به. ففي أواخر حزيران (١٩٥٨) نمي إلى اللجنة العليا أن لواء المشاة العشرين، وهو في إمرة عبد الكريم قاسم وإحدى كتائبه في إمرة عبد السلام عارف، أمر بالسير من معسكره بجلولا، إلى الأراضي الأردنية. وأرخ الأمر في ٣ تموز، ثم في ٧ منه، ثم في ليلة ١٣ إلى ١٤. وشرط نجاح الانقلاب سير مأذون ومسلح (مع ذخيرة) إلى العاصمة. ومن غير المأذونية، في مستطاع الحكومة نسف الجسور إلى بغداد، وإغلاق المعابر والطرق إليها، والتحصن فيها بقوات موالية ومسلحة توصد الباب بوجه الانقلابيين. ومنذ الانتفاضة (١٩٥٢) تربعت بغداد، وولاؤها، في صدارة خطط المعارضة الساعية في الاستيلاء على السلطة وقلب الحكم. والأصل في الخطط السياسية والميدانية الثورية والانقلابية أن شرط النصر هو بغداد. وأوهم عبد الكريم قاسم الضباط الأحرار بإحجام اللواء العشرين عن المبادرة، قريباً، إلى الانقلاب.

وفي الساعة الرابعة والنصف من صباح ١٤ تموز استولى عبد السلام عارف، آمر الكتيبة الثالثة في اللواء العشرين، على كتيبته في بني سعد، على ١٠ كلم من العاصمة، وكانت الكتيبة الأولى، في هذا الوقت، بقلب بغداد نفسها، شأن الكتيبة الثانية. فقصدت الأولى قصر الرحاب، ووزارة الدفاع. وتوجهت الثانية إلى الكرخ وطوقت الشرطةَ السيارة بمحلة الصالحية واستولت على ذخيرتها. وفي الأثناء، بلغت الكتيبة الثالثة العاصمة ويممت شطر الإذاعة ودار نوري السعيد. وتولت جماعات من الضباط معسكر الرشيد ومنازل كبار الضباط الموالين. ولم يعترض

الخطط الجزئية المتفرقة ما حال دون إنفاذها، فانهارت المرافق الملكية، وانهار طاقمها، من غير مقاومة. وصدق حسبان المعارضة، على اختلاف أجزائها وقواها، أن شل أجهزة السلطة العسكرية والأمنية والإعلامية شرط حاكم في الانقلاب ونجاحه، ولا غنى عنه أو عن تقديمه على شروط أخرى مثل مساندة الاستيلاء من فوق بواسطة حشد جماهيري من تحت. وهذا ما بادر الحزب الشيوعي إليه. فهو أعد منظماته في الأحياء والمناطق إلى الحشد والخروج حال دخول كتائب اللواء العشرين الثلاث المدينة. وبعض أكبر هذه المنظمات كان ينشط في وسط جماعات «سواقط» المدينة المقيمين في الصرائف أو العشوائيات، على ما سميت من بعد، وهم الشرقاوية الذين أقام لهم عبد الكريم قاسم في وقت لاحق مدينة الثورة وهي اليوم (منذ ٢٠٠٣) مدينة الصدر (وجيش المهدي، وعصائب الوعد الحق وكتائب اليوم الموعود بعد حل «الجيش»، ومن الجماعات الثلاث اجتمع لواء الفضل بن العباس ونحو ١٩ لواء أخرى تقاتل جنباً إلى جنب قوات الدفاع الوطني الأسدية وقوات «حزب الله» الحرسية اللبنانية).

وتدفق ١٠٠ ألف من أهالي بغداد أو سكانها، وقصدوا أولاً دار نوري السعيد وقصر الرحاب القريب، ثم القنصلية والسفارة البريطانيتين. وذابت الجموع أو انصهرت في مناط وحدتها أو لحمتها الوحيد: «الموت للخونة وعملاء الامبريالية»، عشرين عاماً قبل صرخة روح الله خميني والجموع الإيرانية «المستضعفة»: «الموت لأمريكا! الموت لإسرائيل!». وسحلت وقتلت وأحرقت الجثث بعد أن قطعتها. وفوق هذا كله سوَّت، على خلاف خطة اللجنة العليا، «القُصَّر» وغير المسؤولين سنداً وتدبيراً من أمثال فيصل ابن غازي، بـ«الراشدين» المسؤولين عن أحكام ٤ عقود من الزمن. ولكن الجموع تابعت الضباط الأحرار على قسمهم الانتقام

من «الامبريالية» و«الخونة». وإذا كان عنف الجموع الجامح أبطل تمييزاً رأت إليه اللجنة العليا العسكرية ميزاناً عادلاً للتبعات وفروقها، وقرينة على تعالي حركة الضباط و«الشعب» عن انتقام جماعي وانفعالي في الحال واللحظة. فالحق أن المقتلة التي ارتكبتها الجموع الهائجة والثائرة حسمت من غير احتمال مراجعة مسألة النظام الملكي وخلافته، وأرهبت من بقي من أنصاره وصرفتهم عن جمع صفوفهم. ولكن المقتلة الدامية تفلتت من حدود القانون وهيئاته، وبتت في خلافات ومنازعات معقدة ومتشابكة من غير مراجعة ولا قيد حقوق ولا صيغ تحكيم، وتذرعت بالاستثناء والظرف إلى تسويغ فعل خارج عن طريق إجراء الحق (والقانون).

٢ - قطبا السلطة... المتفاوتان

«الطبقة الوسطى»... و«الثورة المائعة»

ويعود بعض هذا، إن لم يعد معظمه أو كله، إلى حدة الفروق السياسية والاجتماعية الناشئة والمعتملة في «مجتمع» الجماعات العصبية والأهلية. وهذه الجماعات استهل توطنها أو توطينها في الأرياف أو في المدن انحطاطاً عاماً. وافتتح تسلطَ أهل القوة والمراتب والبيوت، أهل المِلك والعوائد والوظائف، على أهل الضعف والضعة والتبعية بعد أن رفع قيدَ السنن القبلية على «سلاطة» المشايخ والسادة والنقباء و«الرؤساء» والموظفين الجدد، من كل الأصناف. فجمع أهل القوة والرئاسة والثراء، من غير نقيض أو نظير أو مرجع (طرف ثالث)، موارد أطلقت أيديهم في إخضاع «العامة» المنفية من أنصبة السلطة ومقاليدها. فاستتبعوا عوام جماعاتهم الأصلية أو الأولى، وألحقوهم بسلطانهم إما مباشرة من طريق علاقات العمالة والخدمة، أو من طريق دخولهم في أجهزة التسلط والمراقبة والردع. ومن هاجر أو نزح منهم إلى مدن من غير تمدين، ولا حصانة ولا هيئات تمثيل وقرار مشتركة، اضطر إلى التماس الحماية في ديار «المَسْبعات» والتغالب غير الآمنة، من بقايا العشيرة أو من إخوانه

وأقربائه النازحين مثله. وترك البريطانيون محميتهم نهباً لوسائطهم، الذين تعاظمت قوتهم نظير دولة وأجهزة حكم هزيلة الموارد. ولما نمت مواردها من عوائد النفط الريعية، في نصف العقد الأخير، اقتضى اضطلاعها بأعمال إنشائية وتحتية محفزة، وبتوزيع متكافئ، إصلاحات اجتماعية وإدارية وسياسية لا طاقة بها لطاقم الحكم المتآكل والمتحدر من إدارة السلطنة الثعمانية الآفلة ومن عمران بدوي هامشي. وحين يعزو المؤرخ الاجتماعي والمحلل السياسي ما يسميه «تيه» مسار الثورة أو انحرافه إلى «ضعف انسجام الطبقة الوسطى والانشقاقات في صفوفها وصفوف سلك الضباط» (ج٣، ف٦، ص١١٦ - ١١٧)، إنما يحتكم إلى مثال حَرْفي ومعياري، سوفياتي جهازي، «للثورة»: فإما تكون هذه في قيادة البروليتاريا وحزبها القائد والواحد، فـ«تتجذر عميقاً»، وتتماسك و«تنسجم» (المصدر نفسه)، وتتعالى على «الانشقاقات» السياسية والعسكرية (ولا تنفك في حاجة إلى ضباط لا غنى عنهم في إطاحة النظام القديم، على غرابة الأمر بحسب المثال السوفياتي أو اللينيني - الستاليني الأول وبديهيته في المثال الثاني الذي يمثل عليه انقلاب براغ في ١٩٤٧ والاستيلاء على الجمهوريات الديموقراطية الشعبية بأوروبا الشرقية غداة الحرب الثانية) - وإما أن تتولى قيادتها والاضطلاع بها جماعات من الطبقة الوسطى، «اللقب» المحايد والمهذب للبورجوازية الصغيرة أو الإسم الذي يقوم مقام الشتيمة في المصطلح السوفياتي و«عِلم الثورة» الذي يختزنه، فيقضي ذلك فيها بالانحراف والشقاق والسطحية.

ويخلص صاحب الكتاب، في ١٩٧٨ أي سنة طباعة الكتاب ونشره، إلى أن «الثورة لا تزال في حال مائعة». فهو يرى أن سلسلة الانقلابات المتعاقبة، و«الانقلابات» داخل الانقلابات العامة نفسها، تنخرط في «مسار ثورة» واحدة ومتصلة، وحائرة بعض الشيء. ولعله يحمل

وحدانية الثورة المفترضة على منطق إنجازاتها أو إجراءاتها المتماسك أو «المنسجم». فمن تقويض النظام الملكي إلى إطاحة سلطان كبار المشايخ الملاكين والملاكين الغائبين من تجار المدن وقمع بيروقراطية الدولة؛ ومن تقوية مكانة الطبقات المتوسطة والدنيا وتعظيم حصتها من السلطة والريوع والعوائد والإدارة إلى الاصلاح الزراعي الذي أقر بحقوق الفلاحين والمزارعين في الأرض والملكية والاحتكام إلى القانون الاداري؛ جلت الإجراءات القانونية والإدارية وموازين القوى الوطنية والمحلية وجهاً جديداً ومختلفاً للقوى الاجتماعية وعلاقاتها ومحلها من الدولة، وجعلت دولة عامية وبيروقراطية ريعية مكان دولة كبراء مُقْوِية أو متهالكة. والقياس على مثال أو سابقة الثورة «الكبرى»، الفرنسية في ١٧٨٩، في المرآة الماركسية وصيغتها المرحلية، يكاد أن يكون حرفياً. ومصطلح الأحكام والمعايير (من الجذرية إلى الانشقاقات...) يكاد أن يكون واحداً. ومرجع الأحكام والمعايير، والتقويم التاريخي على العموم، طبقي إنشائي أو بنيوي، وهو يفترض مثالاً ثابتاً، ومتماسكاً في نفسه، لمناهج الطبقات وسياساتها: فالبورجوازية الصغيرة الملقبة طبقة أو طبقات وسطى سمتُها الجوهرية القصور عن بلوغ أقاصي غايات الثورة جراء «طبيعة مزدوجة». وهذه تصدر عن رابطة التملك التي تشدها إلى البورجوازية «الكبيرة»، من وجه، وعن انهيار الملكيات الصغيرة بين يدي المنافسة المفضية إلى الاحتكار وتقويض الصغار. ويميل بها هذا الحال إلى من لا يملكون إلا قوة عملهم، من وجه «نقيض» آخر. ومثل هذه الخلاصات، وهي قليلة في عمل حنا بطاطو ولكنها ملحّة، ولصيقة بـ«روح العصر» الشائع ومحل الباحث من هذا الروح ومنازعه الغالبة. ولا ريب في أنها «تحرر» المؤرخ الاجتماعي من وطأة التحري عن العوامل الخارجية والمؤثرة في السيرورات الاجتماعية والتاريخية. وتقديم فعل انشقاقات بورجوازية صغيرة مجردة وطبقية على فعل كثرة المصادر العصبية والأهلية

غير المبتوتة وعصيانها الاندراج في كتل مجتمعة، و (تقديمها) على حدة الشقاق المرتبي والطبقي الذي خلفه في الجماعات إرساء الدولة الوطنية على تمليك المشايخ والآغوات و«البكوات» الأرض والوظائف والريوع - يدير الظهر لوصف السيرورات الاجتماعية والسياسية والإدارية الذي اقترحته فصول الكتاب وصفحاته.

(والتنبيهُ، اليوم، أي في صيف ٢٠١٤، إلى كثرة المصادر العصبية والأهلية غير المبتوتة ودورها في ازدواج «طبيعة» أو وظائف الدولة العراقية ومجتمع جماعاتها، والتهوينُ من التعليل بالبورجوازية الصغيرة وإحجامها عن الراديكالية الجذرية وبتضارب مشاربها، هما من غير شك أثر من آثار «روح العصر» الغالب على العقد الثاني من القرن الفتي. فمن يحاول الإلمام بالحوادث المتفرقة التي قد تأتلف منها صفة العراق غداة الحرب العراقية - الإيرانية والعدوان على الكويت، وانهيار النظام السوفياتي، وعزل العراق نحو نيف وعقد من السنين بعقوبات دولية إقليمية قاسية، وبعد ١١ أيلول ٢٠٠١ واجتياحه بقوة عسكرية ساحقة، و«بناء أمته» على غير هدى وخبط عشواء، وانفجار حروب مذهبية وأهلية مدمرة في الداخل والجوار، واستقرار «أبناء العشائر» قوة راجحة، وبروز جماعات إرهابية إسلامية دولية واقليمية منظمة - من يحاول الإلمام بهذا كله اليوم ليس شأنه واحداً وشأن من أرّخ في ضوء عقدين من بناء دول وطنية و«شعبية» مستقلة، وفي كنف حرب باردة عالمية وخروج من سيطرة الدول المستعمرة «الكبيرة» و«المتوسطة». وتفرق الشأنين أو اختلافهما متصل، من وجه آخر، بحال المناقشات العلمية أو الفكرية في حقول الدراسات التاريخية والاجتماعية. فغلبة المعايير «الماركسية - اللينينية» في حقول التأريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المستعمرة، و / أو الآسيوية و / أو المتخلفة و / أو الثالثة و / أو النامية، وتشخيص «انتقال

لا رأسمالي» إلى دولة الحزب الواحد أو الدولة - الحزب، ودمج الانتقال المفترض في نهج ديبلوماسي دولي؛ هذه «الوقائع» مالت بالدراسات التاريخية والاجتماعيات والسياسيات إلى تقديم المثالات والأنصبة البنيوية والتطورية، وإلى التقليل أو التطفيف من شأن العناصر والعوامل غير المبتوتة والعاصية على الجمع والدمج في مرحلة أو نمط أو باب تَصَرَّم من غير بقية مرحلة سابقة أو نمط سابق، وتستوفي فعل عناصرها أو عناصره وتعطلها، شأن البعثرة والمنازعات العشائرية والأهلية قياساً على البعثرة البورجوازية الصغيرة، وشأن «التناقض» الرئيسي بين المدن النهرية وبين الديرات العشائرية قياساً على التناقض الطبقي الأول والحاسم في مرآة عمل بطاطو).

انقسام السياسة

ويعود القول على الشقاق المرتبي والطبقي الذي خلفه في الجماعات العراقية ومجتمعها إرساء أو إنشاء الدولة على صدارة المشايخ والأغوات وضباط الحركة الشريفية وتمليكهم الأرض، على شاكلة ديرات وبلاد، والوظائف، على شاكلة قطائع، والريوع، على صورة حقوق مستحقة ومتوارثة. فإنشاء الدولة العراقية على مثال سياسي واجتماعي أركانه مشيخة الأعيان والديرات والقطائع أصاب الدولة، على صورتها القانونية والعقلانية البيروقراطية التي لا معْدى أو غنى عنها، بعطل في صميمها أو قلبها (ومسألة إنشائها على مثال آخر وجائز تخرج عن رسم المناقشة). وهذا العطل هو ازدواجها بل تناقضها. فلا تستقيم الصورة القانونية والعقلانية البيروقراطية، على رغم خصوصياتها الحقيقية، إلا من طريق عمومية حقوقية ومعيارية مجردة أو مبدأية. فهي، من غير ريب، صورة مثالية وأنموذجية تقاس عليها الفروق والانحرافات

الفعلية، و«تُدعى» الوقائع المنقوصة والقاصرة إلى الاحتكام إليها في شأن نقائصها وتقصيرها، وإلى تخطي هذه. وما أبطله إنشاء الدولة العراقية عن يد السيطرة البريطانية وحلف الأعيان الأهليين والضباط وكبار الموظفين «العثمانيين» على المثال والرسم الوطنيين هو طريق العمومية الحقوقية والمعيارية نفسه. فالعقد السياسي والاجتماعي الوطني الذي يفترض نشوء الدولة ومجتمعها عنه، ويصوغه دستور أو قانون أساسي، أوجبته إرادة القوة المستعمِرة والمتسلطة وإذعان حلف الأعيان والضباط والموظفين، ولم تشارك فيه العامة، وهي عوام من غير تورية ولا غمز. ولكن الاستدراك لا يعني أن مشاركة العامة، على رغم ميلها إلى الوحدة قياساً بالشرذمة والتفرق الفوقيين، كانت تجاوزت الشقاق. وكان شطر من الأعيان وبعض العامة شاركوا على نحو فاعل ومؤثر في مجابهة الاحتلال البريطاني العسكري في سنة ١٩٢٠ أو «ثورتها». والثورة العتيدة يرى إليها بطاطو، ومؤرخون كثر غيره، «شأناً عشائرياً (...) حركته أهواء ومصالح محلية غالبة» فوق ما هي «ثورة قومية» (ج١، ف٢، ص٤٢). وهي حركة جنوبية ضمت الشيعة وعشائر الفرات إلى سكان بغداد، وبقي معظم الوسط والشمال والغرب وكردستان بمعزل منها. وإلى هذا، تدخل حركة ١٩٢٠ في باب مقاومة الغزو الانكليزي طوال الأعوام ١٩١٤ إلى ١٩١٨، وتحت لواء السلطنة و«دار الإسلام» من غير رابط بالعراق، دولة أو وطناً. وكانت الحركة، لولا القوات البريطانية المحتلة، أطاحت «وحدة» العراقيين وجماعاتهم، وهي يومها على وحدة مزمعة فوق ما هي قائمة (ص٤٣ من المصدر السابق).

وأُوجب كيانُ الدولة الواحدة ومكوناتها، على ما شاع القول في أعقاب عقود تسعة، على خلاف شديد فيما بين المكونات. والشطر «المتقدم» أو بعض نخب المدن، يعلي على كيان الدولة الوطنية كيان أمة عربية يخال

حقيقته أرجح قوة وحقيقة من كيان الدولة. والنخب الدينية المسلمة ترجح «أمة الإسلام» على الأمم الأخرى. وتترك هذه كيان الدولة الوطنية ناقصاً ومهيضاً، على صور أو أنحاء مختلفة يحول الانقسام المذهبي دون لحمها أو جمعها. والأحلاف العشائرية الكبيرة تترجح بين قطب غربي سوري وبين آخر جنوبي سعودي. وتتنازع الأحلافُ والمدن المستقوية بالملاحة البخارية النهرية والأمن وتسويق النتاج الزراعي في دائرة واسعة تشمل الشمال التركي والجنوب الشرقي الإيراني، على الأرض. ولم يستتبع إقرار الجماعات على وحدتها الإدارية إقرارها على قانون زراعي أو قانون جزائي واحد ومشترك. فأقرت سلطة الاحتلال البريطاني أنظمة تحكيم في المنازعات العشائرية تخوّل مشيخات العشائر البت في قضايا المِلك («الأموال») والدم والإقامة بحسب الأعراف وليس بحسب «القانون». وأباحت للمشايخ والآغوات وكبار الملاكين من أصول غير عشائرية تسليح «جيوش خاصة» تقدم الكلام عليها، وخولتهم فرض أمنهم في ديراتهم وأملاكهم. ورفع ضعف الجيش الوطني، وعديده القليل وتسليحه الهزيل مكانة الجيوش الخاصة وثبتها. ومضى الطاقم الحاكم الوطني أو الأهلي على إجراءات سلطة الاحتلال بعد ١٩٣٣، سنة وفاة فيصل ونزول السلطة عن شطر راجح من صلاحيات الإدارة والتدبير المنزلية أو الداخلية. فأعفى الملاكين من قيد استغلال الأرض واستصلاحها شرطاً لتمليكهم تلك التي في عهدتهم وضمها، من غير «لزمة» هذا الشرط إلى مِلكهم. وحرم منها صغار الملاكين ومتوسطيهم العاملين في الأرض. فانتفخت الملكيات الزراعية الكبيرة انتفاخاً هائلاً، وتعاظمت الهوة، العظيمة أصلاً، بين سلطان أصحابها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وبين نفوذ العامة المتوسطة والدنيا المتواضع. وغلب على الطاقم السياسي، النيابي والوزاري والإداري المحلي والوطني، المتحدرون من حلف الأعيان و«الشريفيين» ضباطاً وموظفين،

وأهومتهم السلطانية. واستنفد حوادثَ «الحياة» السياسية ترجحُ هؤلاء بين القصر وبين سلطة الانتداب والوصاية، وائتلافهم حول هذا القطب أو ذاك أو انفضاضهم عنه. وقلصت المنافسةَ على الأدوار السياسية الرسمية قوانينُ وإجراءات أقصت عن المنافسة أحزاب العامة، وأقرت هذه الأحزاب على «تطرفها» القومي أو اليساري، وسوغت تفرق القوى السياسية الرسمية وانفضاضها بعضها عن بعض وإدارتها الظهر لمسرح علاقات ومنازعات مشترك. فأبطلت نازع مؤسسات الدولة الحديثة، التمثيلية والبيروقراطية والقانونية، إلى «تصوير» القوى والحركات السياسية والاجتماعية (أو أداء صورة عنها وعن أطوارها ودورها وثقلها)، والعبارة عنها. وأجهضت اتخاذ القوى والحركات المؤسسات والمرافق مسرحاً لمنازعاتها وائتلافاتها، وبوتقة لصوغ قراراتها وسياساتها، ومختبراً أو مجساً لموازين قواها. فانقسمت السياسة، من أعلاها إلى أدناها ومن قريبها إلى بعيدها ونائيها، شطرين متنابذين: شطراً صورياً وظاهراً وآخر فعلياً ونافذاً. وقرت القوة حيث «القوة المحض» أي العصبية والعسكرية والبوليسية، وذوت القوة السياسية الناجمة عن المقدرات والموارد الاجتماعية، أو عن الاشتراك في هيئات ومرافق الدولة التمثيلية أو الإدارية أو القضائية، أو عن الصدور عن آراء عامة ومشتركة تتقاسمها جماعات المواطنين.

وآل هذا كله إلى ملابسة الدولة الوطنية ومبانيها أجسامَ الجماعات وعلاقاتها الداخلية والبينية، ومواد منازعاتها ومساوماتها واحتياجاتها. فتصورت الدولة في صورة القالب المصطنع والقسري الذي يفرض من خارج على شتات أهلي وعصبي وبلداني متنافر، وفي صورة الأداة التي تثبّت سيطرة أعيان البوادي والأرياف والمدن على عموم الأهل وتصبغ سيطرتهم بصبغة قانون عام من غير قيد عليها. وعلى هذا، فسيطرة الدولة

على إقليمها وأهاليها تقتصر على محض السيطرة المادية ومجردها، وليس ثمة من يضطلع بها، ويمثل عليها ويدين بالولاء لها، اضطلاعاً جامعاً وموجباً وملزماً. ويصح هذا أولاً فيمن تسنموا الدولة، وتصدروا هيئاتها، وملكوا مقدراتها، وكانوا «طبقتها» الحاكمة. فهم أضعف العراقيين اضطلاعاً بمقتضيات الدولة الوطنية العامة أو العمومية، وأقلهم احتساباً لشروط المساومة والمقايضة وأولها المساواة الحقوقية الفردية. وهم أكثر العراقيين تمسكاً بـ«قداسة» السلطان وامتياز الشرف ومرتبته المفارقة وغير المقتَسَمة. وهم على هذا والدولة «دولتهم»، وهم أهلها. فاستقرت دولة من غير عصبية وطنية وعمومية، ومن غير هيمنة سياسية معنوية أو دالة ثقافية ورمزية جامعة ومشتركة. ولم تَدُر النزاعات السياسية بهذه الحال على الهيمنة السياسية المعنوية والاضطلاع بها، بل على اقتسام العوائد والريوع، أو على وجه الدقة: على احتكارها واستبعاد الشركاء من المقاسمة أو المحاصصة ونفيهم من الشراكة في تقرير الاقتسام وميزانه. والدولة، شأن الاستيلاء عليها، هي الباب على الاحتكار والنفي، وشرط ألا يقود الاستيلاء إلى هيمنة عمومية ورمزية تدمج، على مقادير متفاوتة، الجماعات المعارضة في الدولة الوطنية. ومثالها المتألق، على ما رأى الساعون في الاستيلاء، هو مزيج من «الفاشية» الموسولينية والهتلرية والشيوعية الستالينية.

الثورة السالبة و«ديموقراطية» العصبيات

ولم يشذ استيلاء ١٩٥٨ عن حركات المعارضة الشعبية التي سبقته. وإنجازه تحطيمَ دولة الأعيان الملكية، وتحكمَه في مقاليد السلطة، نصباه مثالاً احتذت عليه عمليات الاستيلاء اللاحقة. وتقدمَ الاستيلاءُ العملي، وشروط نجاحه التقنية، على المسائل السياسية الجوهرية التي

بقي الخلاف عليها عالقاً عشية الانقلاب، وفي اليوم الذي حصل فيه وغداته. فالضباط الأحرار بقوا قلة عددية ضئيلة، وشتاتاً من غير لحمة ولا مُسكة، وأقرب إلى ائتلاف رخو منه إلى جسم مشدود. وبعض التنظيم السري تستر على بعضه الآخر: فمجموعة عبد الكريم القاسم بقيت على حدة من ملأ المجموعات الأخرى. وانضوى الضباط إلى الملأ المفترض مجموعات وشللاً، وانتسبوا من طريق وسيط حرص على رعاية تماسك شلته ودوره فيها. وبعض الضباط، والشلل تالياً، أقدم على الانضواء في التنظيم الواحد وهو يوالي منظمة سياسية دعته إلى انضوائه. وبعض الكتل يجمع أفرادها عصب يشدهم إلى أهل وبلد، ويحلقهم حول قريب أو نسيب. فالسرية نفسها ذات ثنايا وتضاعيف، على ما تقتضي ربما الضرورات العملية الحاكمة فيها وفي ظروف فعلها. و«الاتحاد» السياسي الذي تولى دور الظهير الشعبي للانقلاب العسكري، لم يكن أقل انقساماً، ولا خفاء ثنايا، عن المبضع العسكري المفترض. وحين أعد الحزب الشيوعي أنصاره وأصحاب هواه إلى التظاهر والغلبة على «الشارع» وجمهوره المختلط، حذرهم «الشعارات المتلبسة»، الناصرية والعروبية الوحدوية التي درأ بها الزعيم الركن ناجي طالب، أحد نائبي قاسم على رئاسة الكتلة العسكرية، إقحام بعض أطراف حلف بغداد نفسها في شؤون العراق الثوري. وحمل تركيبُ اللجنة العسكرية المعقد والملتوي الحزب الشيوعي على تحصين جمهوره الحاشد والفاعل من «المكائد والمؤامرات» المترتبة، في حسبانه، على صدارة الكتلة العسكرية التنفيذية والعملية وعلى تأخر مرتبته وإسهامه فيها. فالهرمية الرسمية التي رتبت المراتب في اللجنة العليا لم تحسم خلافات القيادات وأدوارها. وفرق المبادرة بين عبد السلام عارف وبين الضباط الآخرين وفيهم قاسم، في يوم ١٤ تموز نفسه، قرينة على ترجح المراتب، واضطراب ثقلها النوعي، ومطابقتها الأدوار الحقيقية.

وحين أفلت زمام المتظاهرين من اللجنة العسكرية العليا، ومن قيادات الجبهة الوطنية الحزبية، وظهرت هشاشة إطار المبادرة العسكرية السياسي والشعبي، وظهر ضعف إطار الحركة الشعبية الجبهوي والمنظم، أقر الجيش منع التجول. ولم يجدِ القرار الأول، فأتبعه الحكم العسكري بإعلان الأحكام العرفية. وأُلْفت الثورة، على وجهيها العسكري السري والسياسي الجبهوي والشعبي، نفسها، منذ خطواتها الأولى، من غير سند معياري أو مرجع أصولي تحتكم، هي والقوى الشعبية والقوى الحزبية المتفرقة، إليه. والإجراءات التي نصت عليها اللجنة العسكرية العليا، وقضت بتأليف المجالس الثلاثة، جاءت عارية من مسوغات حقوقية وقانونية، ولم «تتجاوز» قوتها المعنوية والأدبية قوة الوقائع القائمة مثل تلك التي قضت بإعلان الأحكام العرفية. وخرجت الوقائع والحوادث، ومعها القوى والهيئات والقرارات، عن أي سياقة أو معرض غير سياقة صراع القوى الحر (على نحو القول: دائرة أو منطقة قتل حر) ومَعْرِضه. وهذا بينما المَلَكية وقوى النظام السابق خارت وتداعت من غير رمق ولا حراك، وأصاب القوى الاقليمية والدولية الحليفة ما يشبه الشلل. وما عدا الإنزال الأميركي الرمزي على شاطئ الدامور - بيروت، بعد يومين من الانقلاب، وإعلان قواعد القوات البريطانية الجوية القريبة التأهب، لم يطرأ على أحوال المشرق طارئ يدعو إلى حمل انهيار العرش الهاشمي العراقي على حادثة جلل.

فالانقلاب العسكري، ووراءه أو بإزائه الفوران السياسي والجماهيري، كان حقيقةً وفعلاً حادثة داخلية جسيمة ومزلزلة. وأحد وجوه زلزلتها، وربما الوجه الغالب، هو تجديدها دمج الدولة الوطنية ومباني مشروعيتها في أجسام الجماعات وعلاقاتها الداخلية والبينية: فالقيام الشعبي العام والمجمع على الملكية ودولتها واجتماعها لم يسعه الخروج من «ثورة

سالبة»، كتلك التي فرضت «دولة» فيصل الأول على جماعات بين النهرين وديراتها ومدنها وأقوامها وناطت به «وحدتها»، إلى ثورة (موجبة) توجب عقداً وقانوناً وطنيين معياريين ومشتركين. فدخلت الكتل والشلل والأحزاب العراق «الجمهوري» من غير مرجع معياري ورمزي مشترك تحتكم إليه. وأقامت على حالها هذه طيلة «العهود» التالية، وأخلت الساحات والمسارح لصراع قوى الأمر الواقع المسلحة، وأولت «الحكومة» والأمر إلى «الفِرقة» الغالبة والمتربعة في سدة تنظيم سري. وعزا دليلنا ما سماه «تيه مسار الثورة» إلى عوامل منها «ضعضعة الطبقة الوسطى»، أو ضعف تماسكها، وشقاقها بعضها على بعضها (أو أبعاضها)، على ما مر ومرت مناقشته (أعلاه:٢ - «الطبقة الوسطى»...). وهو يكاد يعذر الاضطراب والضعضعة فيدعو إلى اعتبار «إخلال» الطبقات الدنيا بالميزان بين العرب وبين الكرد، وبين الشيعة وبين السنة (ج٣، ف٦، ص١١٧). وكأنه يشرط استقامة ميزان الدولة العراقية، ودوام تسييرها من غير حروب أهلية معلنة أو دابة، باقتصار السياسة على نخب متجانسة وضيقة، وعلى أهواء معتدلة. وترد في هذا القول أصداء تعليل أوروبي حمل الأنظمة الكليانية (التوتاليتارية)، نشأة وأبنية، على أثر من آثار «عصر الجموع» أو «الجماهير» ووليد من ولائده، وعلى نزول التدبير من أيدي الخواص إلى أيدي العوام. فالأنظمة الديموقراطية، على رغم حشدها الشعوب في حروبها وجيوشها وتعبئتها بأهواء عامة وجمهورية، أوصدت أبواب هيئاتها التمثيلية وقتاً مديداً بوجه الطبقات العامية والجماهير، إلى أواخر القرن التاسع عشر. وإلى يومها، لم تكن الجماهير، المجتمعة على غير ائتلاف في مدن مترامية ولجبة من سواقط الطبقات وخليطها، قوةً ضخمة لحمتُها إنكارُها على المراتب والفروق والحدود الاجتماعية والوطنية، وطعنُها عليها، ونازعُها إلى الذوبان في كتلة هلامية وهوامية يقودها مرشد أو قائد ملهم. وتفترض الهيئات المنتخبة والتمثيلية، شأن الإدارات التنفيذية

والبيروقراطية، انحلال أجسام الجماعات المرتبية الطبقية والمهنية والمذهبية إلى افراد أو ذرات سياسية وحقوقية واقتصادية من غير لحمة خارج رابطة المواطَنة المجردة و«وطنيتها الدستورية»، على خلاف الأهواء القومية والاجتماعية والدينية والعصبية.

.

ووطنيات «عصر» الديموقراطية تنزع إلى دمج الجماهير في الأمة (- الدولة) وتوحيدها على المساواة بين الأفراد. وحيث لا تزال الجماعات العصبية والمراتب تتمتع بقوة لَحْم وجمع، تعمّم الديموقراطيةُ العامية الروابط واللحمات العصبية على جمهور الجماعات وفيه، وتنزل العصبية من النخب ومساوماتها إلى صفوف العوام، وتبثها فيها، وتؤلبها عليها وعلى خطها «الجماهيري». وفي هذا الضوء، أيقظ اشتراك الكرد العراقيين إلى جنب العرب في الثورة على الملكية، عصبيتي القومين على نحو ما أيقظ اشتراك الشيعة إلى جنب السنة عصبيتي المذهبين وأهليهما. فالاشتراك يطرح مسألة المساواة في الحقوق، ويفك أو يدعو إلى فك علاقة حبل السرة بين جماعات واحدة من الجماعات الوطنية وبين قانون الدولة الأساسي وميزانها ومرجع سلطانها. فإذا لم تُحسم مسألة المساواة، ولم تُخرَج الدولة رمزياً ومعنوياً من أسر الجماعة الغالبة ولم يرتسم أفق خروجها، احتدت المنازعات والخلافات، وبدا حسمها بالقوة والعنف والمراوغة السبيل الوحيد إلى إقرار حقيقة الدولة و«هويتها» جنباً إلى جنب (مع) استتباب الأمر للجماعة المستولية.

الهوية العروبية وركن المنازعات

ولم يكد الانقلاب العسكري يستولي على قمم الحكم والإدارات، وفي مقدمها إدارة الجيش وقيادته، حتى ظهرت الانقسامات وخلافات

أقطاب الطاقم الحاكم الجديد، ونازع واحدهم إلى التمثيل على قوة مستقلة وقائمة بنفسها في مقابلة قوة أو قوى أخرى، وإلى انتهاج سياسة على حِدَة تخالف سياسات أخرى. وجمع الدستور الموقت، وهو أعلن غداة أسبوعين على «الثورة» (في ٢٧ تموز)، سلطتي التشريع والتنفيذ في مجلس الوزراء، من غير احتكام إلى الشعب أو الأمة، ومن غير مرجع تحكيم في خلافات المجلس المتحدر من اللجنة العسكرية العليا ومن «برلمان» اتحاد الجبهة الوطنية، ومن كتلهما وأحزابهما. ومثَّل توزيعُ المناصب في مجلس الوزراء على ازدواج هيئتي الإعداد للانقلاب، وتكتمهما على روابط ومواطأة لم تبلغ العبارة عنها هيئة التمثيل والقيادة. فآلت القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع، وقبلها كلها رئاسة اللجنة العليا للضباط الأحرار، الذين احتفظوا بكيانهم ولم يحلوه في بنية القيادة العسكرية الجديدة، (آلت) إلى الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. وحل عبد السلام عارف، المجلل بإمرة القوة العسكرية والميدانية التي نفذت الانقلاب، في نيابة القائد العام، ونيابة رئاسة الوزراء، وفي وزارة الداخلية وقوة الشرطة. وتمييز الضباط بعضهم من بعض ظهر في الإعداد الميداني للانقلاب، وتقريب من قُرِّب واستبعاد من استبعد، ثم في تقليد المناصب تلية الانقلاب. فأنكر على رفعت الحاج سري دوره في تأسيس الضباط الأحرار. ونفي العقيد عبد الوهاب الشواف إلى قيادة حامية الموصل الطرفية. وجزى رجب عبد المجيد، وهو قطب كتلة من الضباط، بأمانة سر هيئة التنمية. وقَصَر القطبان العسكريان المتنافسان والمتواطئان عضوية مجلس القادة على أنصارهما، وألغيا المجلس الثوري، وهو برلمان الثورة المفترض والجامع، من غير تردد ولا مشورة. ورأسا على مجلس الرئاسة شخصية اعتبارية هي أمير اللواء الركن نجيب الربيعي. (وعلى مثال رأي الكاتب في تشرذم البورجوازية الصغيرة، ودوره في «انحراف» أو «تيه» مسار

الثورة، ينعت القوى المؤيدة للانقلاب بـ«الهيمنة»، وذلك في مرآة الوزراء وأعضاء مجلس القادة ومنابتهم الاجتماعية والسياسية، ج٣، ف٧، ص١٢١ - ١٢٧، ومراجعة المناقشة في هذه المقالة).

وصدر الازدواج غير المتكافئ والمائل إلى عبدالكريم قاسم، في حلته الشخصية، عن مسألة سياسية عراقية وطنية واقليمية حاسمة هي حماية «الثورة»، وسلطتها وطاقمها من التهديدات الاقليمية والدولية في ظرف مخاض الشرق الاوسط، وبلدانه المشرقية المضطربة على وجه الخصوص، وفي إطار انعطاف الحرب الباردة وتوسع دوائرها من البؤرتين الأوروبية والآسيوية إلى المتوسط والخليج. وكان بعض كبار الضباط الأحرار ذهب إلى اقتراح التحصن من التهديدات العسكرية المباشرة بواسطة دولة «الوحدة العربية» الوليد، الجمهورية العربية المتحدة. وعلى هذا يفترض أن يستقر كيان الجمهورية العراقية الجديدة آمناً وحصيناً في كنف «دولة» و«شعب» غير عراقيين، وعربيين من طريق أمة يأتلف كيانها الطيفي من نفيها الكيانات السياسية الوطنية وحقائقها ووقائعها. ولا يوجب نفي الصفة العراقية عن الجمهورية العربية المتحدة، وعن «الأمة العربية الواحدة» التي قامت مقام مسوغ الوحدة المصرية - السورية وسندها التاريخي، رأياً أو حكماً في حقيقة عروبة الأمة أو حقيقة مسوغ وحدة سوريا ومصر في أوائل ١٩٥٨: فإنما هو رأي أو حكم سطحي، يقيده التزام الإجراءات العملية المباشرة والشكلية التي تعرِّف الصفة الوطنية وتجلوها على هذا الوجه. ولا دخل للحكم هذا في «الهوية القومية» العميقة، أو «الوجودية»، ما لم تُمِل الهوية، أو يمل الاستظهار بها، إجراءات وهيئات وأحكاماً ومعاملات، سطحية كذلك على رغم عروبتها وقوميتها ووجوديتها.

ويحمل حنا بطاطو (ج٣، ف٧، ص ١٢٧) «القومية العربية»، في عراق الأشهر القليلة التي أعقبت الانقلاب وذَرَّ الانقسام عليها في الأثناء، على أربعة أوجه: «رؤيا مثالية»، و«شعور شعبي مبهم»، و«سلاح» حزبي، و«صرخة» باحثين عن مدى أوسع من السوق الوطنية. والحق أن هذا التفريع يقتضي إرفاقه، لكي يصبح فاعلاً في الدلالة على سياسة القوى المتنازعة ووسائلها وغاياتها، بترتيب الوجوه الأربعة على مراتبها، وفي سياقات إعمالها في الفعل السياسي. وما يتوارى ربما بعض الشيء وراء إحصاء المعاني هو تواطؤ المثالية والشعور الشعبي والسلاح الحزبي والصرخة الاقتصادية، أي جملة هذه المعاني، على إرجاء أو تعليق إقرار المنازعات والخلافات بين الجماعات الوطنية على قرار أو ركن مستقل وداخلي. وترجيح كفة هذا الركن، من غير حسم مسألة أو مسائل الهوية الأخيرة، مسوغه إجرائي كذلك: فهو السبيل إلى قياس الإرادات والرغبات والمنازع (الشعبية) المفترضة على موازين قابلة للتحقق والمقارنة من غير نسبة بعض هذه الإرادات... إلى حقيقة تفوق غيرها صدقاً أو عمقاً تاريخياً ووجودياً. وهو (الترجيح) يفترض مطابقة الكيان السياسي القائم الشعبَ الذي يتوسل بالكيان إلى العبارة عن إراداته ومنازعه، وفيها أو منها إرادته تجاوز «جزئيته»، وتخطيها إلى الانصهار في شعب أوسع وكيان آخر. ولا يدخل ترجيح إقرار المنازعات على ركن داخلي مستقل في باب «السلاح»، على نحو ما قيل وقد يقال في موقف عبد الكريم قاسم ومن والاه يومها من ديموقراطيين وطنيين وشيوعيين وبعض الاستقلاليين والبعثيين. فهو لا يبت في الطبائع والهويات والحقوق، ويقتصر على (اقتراح) عموم المشاركة والمساواة في شروطها، أي أنه، على خلاف صوغ «القضية القومية» العربية أو إيجابها إيجاباً جوهرياً وقاطعاً، لا يلبس الترجيح المتحفظين والمخالفين لباس «المروق».

وفي مسألة على هذا القدر من الخطورة والمكانة، بادر عبد السلام عارف من تلقائه، ومن غير مشورة أو تفويض، في ١٨ تموز (١٩٥٨)، ٤ أيام بعد الانقلاب وقبل انصرام ذيوله المباشرة، إلى طلب الوحدة «باكر باكر»، على حسب الهتاف الذائع يومها، مع الجمهورية العربية المتحدة أي جمال عبد الناصر، القادم إلى دمشق سريعاً بعد الانقلاب. ولم يثن جواب الرئيس «العربي» أن على الثورة تثبيت قدميها، أولاً، الضابط العروبي عن «رفع» إسم عبد الناصر، على نحو ما ترفع ألوية الجيوش وبيارقها في الحرب أو المصاحف على السيوف، في خطبه الكثيرة والمتصلة على المنابر التي يرتقيها. وفي الأسبوع الأول من آب، دعا إلى إعلان جمهورية ثالثة، أو إقليم ثالث في إطار «المتحدة». وبدا في سباق مع الزمن، أي مع رفيق انقلابه وخصمه قاسم، ويريد انتهاز فرصة الوحدة التي تبلِّغه المرتبة الأولى في العراق، «وزيراً» مفوضاً لـ«قائد الأمة»، أو وكيلاً له ونائباً عنه، ومطلق اليد في ولايته. والمربح الأول هو إقصاء عبد الكريم قاسم وغرضيته أو عصبيته الناشئة والمتعاظمة. فالزعيم أول الركن، والميمم شطر مكانة «زعيم أوحد» من طريق الدعاية والتحريض الشيوعيين، أسرع، من جهته، إلى خوض السباق، فقرَّب أصحابه ورأَّسهم حيث وحين وسعه ذلك. وسعى في شق صف الخصم حين قصر قسمة الغنيمة، في مجلس السيادة ومجلس القيادة، بين عارف وبينه. فألب عليه (لا محالة)، وعلى عارف، بعض كبار الضباط الذين تقدموا عارف وأنصاره في الانضمام إلى الضباط الأحرار وارتقاء مراتب هيئتهم، وهم في صف عارف السياسي والعصبي. وغَرَف الرجل من احتياط حركات سياسية وتيارات رأي تعود نشأتها إلى منتصف ثلاثينات القرن العشرين. فكان معظم الوزراء والمدنيين من الوطنيين الديموقراطيين (أنصار كامل الجادرجي)، وصاحبهم كان في ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وزيراً أثيراً ونافذاً في عهد بكر صدقي الانقلابي الشعبي، قبل أن يستقيل عن إرث قانوني

اقتصادي واجتماعي راجح (سكة حديد بيجي - كوشك، قانون عمل ١٩٣٦، المطالبة بحصة من عوائد النفط تحتسب على أساس آخر...).

ولا ريب في أن طلب الاندماج في الجمهورية الجديدة، نواة «الشعب العربي الواحد» الصادر «حتما» عن الأمة الواحدة، بذريعة المحاماة عن الثورة العراقية وهويتها واستقلال العراق ونظامه السياسي والاجتماعي الجديد، أثار مخاوف إسرائيل وإيران والمصالح النفطية والممالك والمشيخات، على إحصاء المؤرخ. وفي الكفة الأخرى، المنزلية أو الداخلية، يلاحظ بطاطو على الكثرة السكانية الشيعية ضعف ميلها إلى دولة تغلب عليها، وعلى عروبتها، الكثرة السنية في أكبر الدول العربية عدداً (مصر) وفي سوريا نفسها (فوق ٧٥ في المئة من السكان إذا احتسب الكرد في أهل السنة). وتوقع كرد العراق، وهم خمس سكانه وينزل معظمهم شمالَه جماعةً متصلة ومتجانسة، تردي مكانتهم «القومية» والسياسية في دولة عربية تجعلهم قلة ضئيلة ومتهمة، وتحفظوا بديهة عن هذا التردي. وجمع نازع وطني ومحلي عراقي عسكريين فيهم كرد وتركمان ومسيحيون وذوو أصول مختلطة. وإلى هؤلاء، بلورت حوادث التاريخ العراقي والاقليمي، أو الوطني والأهلي، تياراً «إقليمياً» يوصم تارة بـ«الانعزالية» وتارة أخرى بـ«القطرية» في بلدان عربية متفرقة. ويغلب هذا التيار على مشاربه، الحريات السياسية، حرية الرأي والتعبير وحرية الجمعيات، والشخصية المدنية، على «الحرية» أو التحرر، في صيغته الاستقلالية والنضالية المناهضة للسيطرة والنفوذ الغربيين، والمفترض ملازماً لنازع «فطري» إلى الوحدة. و«الاقليميون» العراقيون، وهم من النخب المهنية والثقافية المدينية، رأوا إلى الفيديرالية الرخوة، وربما الكونفيديرالية، شكلاً سياسياً يتفق والحرص على الحريات، من وجه، ويناسب مجتمعاً وطنياً كثير المصادر والمشارب والمنازع، القومية

(الإتنية) والدينية والتاريخية والثقافية، والسياسية المجتمعة من المصادر هذه كلها، من وجه آخر. ومال الشيوعيون إلى تقديم اعتبار «المناسبة» هذا محاماة عن أنفسهم، وعن كيانهم السياسي المستقل، بإزاء منزع متسلط ومركزي، عسكري إداري، إلى فرض حزب واحد يندمج في جسم الدولة أو يتسلط عليها، ويأتمر بأمر قيادة واحدة، على مثال سوفياتي وشيوعي حزبي مجرب. واقتضت تغليبَ هذا الميل عواملُ فرضتها «اجتماعيات» الحزب: فالجماعات القومية والمذهبية والمهنية الثانوية مصدر بارز من مصادر محازبيه ومنابتهم. وأوجبت القيادة السوفياتية، بعد حل مكتب تنسيق الأحزاب الشيوعية (كومنفورم) في ١٩٥٧، تالية ٤ أعوام على إنشائه، بقاء حزب شيوعي وطني يتمتع بحرية العمل السياسي ولو في إطار جبهة «تقدمية» شرطاً من شروط الإقرار للقيادات المتربعة في سدة أنظمة متسلطة ومولودة من الاستقلالات الجديدة بانتهاجها طريقاً «ديموقراطية»، ثم «لا رأسمالية» في وقت لاحق. وذلك للدلالة، في كلتا الحالين أو اللفظتين، على «صداقة» تُجزى صداقات وتسليحاً.

والمسرح العراقي - على الشاكلة الوصفية التي تقدمت، وينقصها تقرير ضعف حزب البعث العربي الاشتراكي واقتصار عدد أعضائه العاملين في ١٩٥٨ على ٣٠٠ عضو و١٢٠٠ نصير منظم و١٠ آلاف نصير غير منظم؛ والتنويه التقليدي بميل عشائري، أنباري وموصلي، إلى «مدى عربي» يبالغ بطاطو بعض الشيء في حمله على دائرة تبادل تجاري تاريخية وتقليدية جزأتها الحدود الجديدة... - بدا جزءاً من مسرح اقليمي مركب. وتصدر أدواره قبول عبدالناصر، على حين غرة، في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٨، وحدة تامة بين الدولتين المصرية والسورية، وأقر مجلس الشعب السوري، في ٥ شباط، الوحدة والاستفتاء عليها. وأجرى الاستفتاء في ٢١ شباط، وأعلنت الوحدة، ونفاذها، في اليوم التالي. واضطلعت بالتأثير

في المبادرات المتفرقة والوازنة عوامل ظرفية تصدَّر بعضها دور حلقة ضيقة من العسكريين. فحلف البعثيين والشيوعيين السوريين على «القوى المحافظة» - غداة إخراج أديب الشيشكلي من الحكم وبروز مسألة الأحلاف الاقليمية العسكرية والديبلوماسية والانخراط في محور أنقرة - بغداد قبيل تأميم شركة ملاحة قناة السويس، ثم الهجوم الثلاثي على القناة - تفكك في منتصف ١٩٥٧. وقادت إلى تفككه الخشية المتبادلة من غلبة حزب على آخر، على رغم اقتصار قوة الحزب الشيوعي السوري البرلمانية على نائب واحد، هو خالد بكداش عن مدينة دمشق. ولكن بكداش كان علماً ظاهراً على صراعات تيارات وكتل سياسية بعضها مرئي وعلني ومعظمها متوارٍ ومستتر. وتحصُّنُ التيارات والكتل الجديدة والحزبية النشطة، من غير «أحزاب» أعيان الأسر الكبيرة في الأرياف والمدن أو «وجهاء الصف الثاني» وتكتلاتهم الضيقة، في الجيش السوري ومراتبه المتوسطة والعليا المتجددة، ضخَّم (التحصن) الصراعات الخفيةَ، وعظم وقعَها، وأحبط احتساب مترتباتها، وأطلق العنان لتوقعات عشوائية.

فمزج رأي عام سياسي فوّار الإعلام الصحافي والإذاعي، العامي و«الديموقراطي»، بـ«أبنية السرايا» الجديدة والقابعة وراء جدران مقرات الأركان، ونوادي الضباط، والمكاتب الحزبية. ولما تناهت أصداء حلف بعض الضباط من ذوي الرتب العالية، ومن مشارب حزبية متفرقة، مثل أمين النفوري (نائب رئيس الأركان) وأحمد عبدالرحيم (رئيس مكتب العمليات) وعفيف البزري (رئيس الأركان)، واجتماعهم على طلب الوحدة تفادياً لانقسام القوات المسلحة واقتتالها، وبينما البلاد السورية في حال من التخبط العشوائي، على قول هؤلاء الضباط في بيان أذاعوه في ١١ كانون الثاني (١٩٥٨) - خيَّم طيف أخطار داهمة

وملحمية على سوريا وبلدان جوارها القريب. فالدولة من غير قوام ولا تماسك ولا قيادة. والقوة الحزبية «الشبابية» والناهضة، البعثية، نهب لتيارات وكتل وشخصيات صدعته. والحزب الشيوعي، وهو عملياً أمينه العام «التاريخي»، يترجح بين سياسات مضطربة قاسمها المشترك الخوف على كيان الحزب وهيكله التنظيمي: فحذر بكداش، في آخر يوم من ١٩٥٧، من سعي الامبريالية في شق حزب البعث والحزب الشيوعي. وعلل أحد كتاب الحزب الشيوعي تحفظ البعث عن الشيوعي برغبة الأول في احتكار السلطة. وحين دعا بيان ضباط الأركان إلى وحدة فورية واندماجية، وهو يحمل توقيع قائد الأركان القريب من حزب بكداش، خلص الجمهور إلى معرفة هذا بالبيان وموافقته على دعوته. وغداة بيان عبد الناصر بقبول وحدة اندماجية تقضي بحل الأحزابْ وإقصاء الجيش عن السياسة، ذكر الأمين العام بأن حل الشيوعي نفسه سابقة لم يعهدها تراث الشيوعية، وأسر إلى أحمد عبد الكريم بأن الوحدة المزمعة حصلت على موافقة أميركا والقوى الغربية. وتغيّب نائب دمشق عن جلسة مصادقة مجلس الشعب على إعلان مبادئ الوحدة والاستفتاء عليها، في ٥ شباط. ولكن الشيوعيين السوريين اقترعوا في الاستفتاء العتيد بتأييد الوحدة. والحق أن النهج المتعرج والمعقد هذا عظَّم غموض النوايا التي ترسمه والغايات التي يسعى في بلوغها.

ولم يغب التخبط عن العراقيين. ومكانة خالد بكداش بين نظرائه وأقرانه الشيوعيين، ووكالته عن السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، غير خفيتين. وشهد الشيوعيون وغيرهم على ما قد يترتب عن إجماع حفنة من الضباط على خطوة يخطونها، بمنأى من هيئات سياسية واجتماعية «كبيرة» وتتمتع بأواصر قوية بمرافق عامة وخاصة كثيرة. وهم، وغيرهم، ضالعون في الإعداد لانقلاب سياسي يطيح الملكية وجيشها وطبقتها

المتسلطة وأحلافها القريبة والبعيدة. وسند الانقلاب، وثمراته المتوقعة العظيمة، هو هذا العدد القليل من الضباط، وفرصة الانقلاب هي اتفاق محض قضى بوقوع أمر التوجه إلى شرق الأردن على فرقة ضابط من الضباط الأحرار ترابط على مقربة من بغداد. ومثل هذه المصادفات والاتفاقات لا يؤمن ألا تتكرر، وألا تخدم هذا الفريق من الأفرقاء المتنازعين أو ذاك. وإذا كان الانقلاب على الملكية يحظى بتأييد ائتلاف حزبي وشعبي ومصلحي عريض، ولا يشترط جراء ذلك قاسماً مشتركاً سياسياً متيناً، فقد لا يحظى انقلاب شطر من القوى المتحالفة والمؤتلفة في الإعداد للانقلاب على مَلَكية «الامبريالية وعملائها الخونة» بمثل هذا التأييد. والتشكك في مدى حظوة الانقلاب المحتمل أو المزمع، في حال الغليان المائعة وتشكل القوى التي أعقبت الانقلاب، دعا أكثر القوى تبلوراً، وأقواها على التعبئة المباشرة، إلى انتهاز الفرصة المناسبة في أسرع وقت ومباغتة الخصوم الظاهرين والكامنين قبل تغير الميزان الرجراج والمتقلب، وقبل تكتل عدد قليل من الضباط واقتناصهم السانحة.

فبادر الحزب الشيوعي، ٣ أسابيع بعد ١٤ تموز، إلى دعوة جماهير العراقيين إلى التظاهر. وأيد الدعوة بوسائل حض وتأطير ونقل خَبَرَها منذ عقود، وكان هو رائد إعمالها في ما لا يحصى من التظاهرات والاضرابات والاعتصامات. فوسعه جمع «مئات الآلاف» من المتظاهرين، على تقدير صحيفة «محايدة» يومها. وحشدت التظاهرة، أنصار الشيوعيين والكرد والوطنيين الديموقراطيين وعبدالكريم قاسم معاً، وراء شعار الاتحاد الفيديرالي المشروط باعتبار «الظروف الموضوعية» و«الأسس الديموقراطية»، على قول خالد بكداش في كانون الثاني ١٩٥٨. وتوسلت القوة البارزة، وهي الحزب الشيوعي غير منازع، إلى جلاء مرجئات الاتحاد الفيديرالي، وليس «الاندماج الفوري» البعثي في المرتبة الأولى. فحذرت

في أوائل أيلول، من مفاجأة «الجيش والحكومة» باندماج مباغت، يتولاه انقلاب عسكري على رأسه عبد السلام عارف، من غير تسميته، ويخيم طيفه على التوقعات والحسابات في مجتمع سياسي «فوار» (إ. دوركهايم) ومتخبط، خسر لتوه عدوه الجامع. ونبهت إلى خطر مصادرة حريات الرأي، والاجتماع في أحزاب وجمعيات، على الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة، وإلى قلق الشعب الكردي على حقوقه القومية. ونددت بـ«طريقة» توحيد الجيشين، السوري والمصري، ووصفتها بـ«غير الملائمة»، وعَزَت ضعف ملائمتها إلى إثارتها الحفائظ والنعرات. ودارت تهمة الاقليمية، أو القطرية أو الانعزالية، ساخرة ربما باقتراح الانضمام دولةً ثالثة، أو رابعة، إلى اتحاد الدول العربية، الذي جمع اليمن الإمامي إلى الجمهوريتين «التقدميتين».

المنازعات على الوحدة

وسند التحفظ عن الوحدة، الفورية أو الاندماجية أو الفيديرالية على الشاكلة اليمنية، والحال هذه وفي ضوء الحجج التي ساقها «الاقليميون» والشيوعيون في مقدمهم، يتطاول إلى قلب المنزع الوحدوي والعروبي. فالاحتجاج يحشد الظروف الموضوعية، وتفاوت الأوضاع والأحوال، والحقوق الديموقراطية، وحقوق الأقليات، ويسوقها «إبلاً» واحدة. وهي لا يرجى تخطيها، أو التغلب على بعضها، لا في قريب عاجل ولا في بعيد آجل. والحق أن الاحتجاج ينكر، ضمناً، على صيغة الوحدة «القومية» العربية نفسها، أياً كان مثالها أو شكلها، امتلاك الموارد التاريخية والسياسية - الاجتماعية التي تخولها تجاوز الآثار المتخلفة عن حوادث الزمن، والعالقة بأحوال الجماعات، تجاوزاً «موضوعياً»، إذا جازت العبارة. ويشمل الإنكار، من وجه آخر، مسائل أو مشكلات تعتمل في الاطار

الاقليمي والوطني. فهو لا يضمن، من تلقائه، الحؤول دون الانقلاب العسكري المفاجئ، ولا يحول دون التجييش العصبي الذي يؤلب الجماعة الوطنية غرضيتين متنافرتين أو أكثر، وقد ينحاز إلى الرجعية والطبقات القديمة والامبريالية، ولا يطمئن الأقليات على حقوقها، ولا يحفظ الحريات... فالمسألة الأولى ليست الانقسام الوطني أو نقيضه المفترض، الوحدة الاندماجية أو الفيديرالية، وإنما هي اضطلاع الأبنية والعلاقات والقوى السياسية، على حالها من الاضطراب والتقلب والافتقار إلى التماسك، بالانقسامات والمنازعات من غير الجنوح إلى الاقتتال المركّب والعميم، على مثال الموصل وإربيل في شتاء ١٩٥٩.

والحق أن بيانات الحزب الشيوعي العراقي، أو بيانات غيره، لم تتطرق إلى هذه المسائل، ولم تكني بالخلاف على خطط التوحيد وأصنافه وأوقاته عن مسألة أو مسائل الدولة الوطنية والأبنية السياسية والسيطرة. ولكن «تكرار» المواقف والآراء والخلافات في العراق، عشية الانقلاب ثم غداته، وقبل العراق في سوريا، وقبل سوريا في مصر - وفي الأثناء، على مثالات أخرى، في الأردن ولبنان - آذن بارتسام ملامح مرحلة تتناول علاقة القوى السياسية والاجتماعية العامية بنظام الدولة الجديد. فحال تبدد «الامبريالية وعملائها الخونة» عدواً غالباً وماثلاً في صور المَلكية و«الاقطاع» والاحتلال الأجنبي العسكري والبطالة والزحف من الأرياف، و(حال) سيطرةِ القوى العامية على السلطة، تفرقت هذه القوى واقتتلت على رغم إجماعها، المضمر حيناً والمعلن أحياناً كثيرة، على برامج متشابهة ولو متفاوتة الحسم (مثل الخلاف على الإصلاح الزراعي في الموصل العشائرية). وظهر أن سائق القوى المتنافسة والحاكمة الجديدة، ليس صوغ هيئات سياسية تتولى تدبير موازين القوة وإدارة المصالح المتنازعة، وتعظيم العوائد وتقسيمها، وأن نازعها الغالب والمشترك هو السيطرة

المباشرة والمنفردة على مرافق السلطة ومصادر العوائد، وعلى موارد القوة الاجتماعية العينية نفسها. ولخص الشيوعيون هذا النازع في شعار «الزعيم الأوحد»، دلالة على انتفاء الحاجة، في نظرهم وميزان مصالحهم، إلى التحيكم في الخلافات. وينسب دليلنا رفع الشعار، في تشرين الأول، إلى غلبة «المسار الاقليمي المحض» على الاتحاد الفيديرالي المتردد أصلاً. فتصدق هذه النسبة قياساً على القطب الاندماجي الفوري، البعثي والقومي الناصري. وهي تفترض أن أبنية الدولة السياسية، «الاقليمية» أو الاتحادية، إطار مؤهل للتمثيل على الخلافات والانقسامات السياسية والاجتماعية، وصوغها وتدبيرها على أمد زمني مرئي ومنظور.

وعمد قاسم، في أثناء أيلول ١٩٥٨، إلى تجريد عبد السلام عارف من مراتبه ومناصبه. فأقاله من منصبه العسكري أولاً، أي نيابة قيادة الأركان، في ١٢ أيلول، وهو «أم» مناصبه، ثم من نيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية معاً، في ٣٠ أيلول. وقدّم للإجراءين بإبعاد قوات عارف إلى الحدود الأردنية - العراقية بذريعة التصدي للقوات البريطانية التي أنزلت بالأردن تحوطاً. وفي اليوم التالي محاولةَ اغتيال عبد الكريم قاسم، في ١٩ تشرين الأول، نفى هذا عارف سفيراً إلى بون. ولما رجع السفير إلى بغداد من غير إذن، في ٤ تشرين الثاني، أمر قاسم باعتقال رفيق السلاح والانقلاب والقيادة والمنافس عليها. وحاكمه سراً في أواخر كانون الأول. وقضت المحاكمة بإعدامه في ٥ شباط ١٩٥٩. واستقال الوزراء القوميون من حكومة قاسم في ٧ شباط. وانفجر عصيان الموصل في ٨ شباط في صورة تمرد عسكري و«هرجة» أهلية عبأت الأقوام والعشائر و(أهل) المذاهب والأدوار الاجتماعية والمراتب والبلاد بعضهم على بعض، على ما مر في فقرة من فقرات الجزء الثاني من هذه المقالة. وفي الأسابيع الصيفية القليلة المنقضية بين دعوة عارف عبد الناصر إلى قبول دمج

العراق في الاتحاد العربي الوليد وبين نفيه إلى بون، أطلق العقيد العروبي العنان لخطابة «طبقية» لا قيد عليها ولا رقيب. واستدرج عبد الكريم قاسم نائبه في القيادات والرئاسات الكثيرة التي يتوليانها إلى جولات في أرياف الكوت والعمارة، يخطب فيها «النائب» جموع الفلاحين. فدعاه إلى زيارة المحافظتين الريفيتين، وعوّل الزعيم الركن على انقياد عارف إلى موقف الخطابة وأهواء الحضور. فلم يخب تعويله واسترسل الخطيب المرتجل في التحريض على المساواة. وحض على الاستيلاء على الأرض حالاً. فزاد انقساماً صفوفَ الأنصار والمؤيدين. وهم متفرقون حتى في شأن مسألتهم الأولى، الوحدة. فيدعو واحدهم إلى معالجتها بالروية والصبر، فيما يدعو الثاني إلى بتها في الحال، ويميل الثالث إلى مهادنة قاسم على حين يستعجل الرابع القطيعة. وتخيم على عارف الخشية من مبادرة رشيد علي الكيلاني – البقية الباقية من «حركة» ١٩٤١ على الاحتلال البريطاني، إبان انقلاب الجبهات في الحرب الثانية، ومهاجمة قوات هتلر الاتحاد السوفياتي – إلى قيادة انقلاب عروبي على قاسم يقطع الطريق على انقلابه المزمع. ويتوجس صدّيق شنشل، الوجه الناصري البارز، شراً من انقلاب عارف...

٣- ازدواج الدولة

ديموقراطية رعوية

والإجراءات في حق عارف، وغرضيته، استدراجاً وعزلاً ونفخاً في الحزازات والإحن، وجه من وجوه تطويق وإجهاض وسد منافذ لا تقتصر على الدولة ومقاليدها. ونزعت هذه السياسة إلى إيجاب وقائع ينتظم منها خندق دفاعي ثانٍ. ففي دائرة الدولة ومرافقها، عيّن قاسم محل الضباط الموالين لعارف وعصبيته، وهم كثرة الضباط الأحرار، ضباطاً شيوعيين من رتب أدنى. فدانوا بترفيعهم إلى الحليفين، حزبهم و«الزعيم الأوحد» الذي انحاز إليه. ولم يأمن قاسم على نفسه، ولا أمن الحزب الشيوعي بالأحرى التربص بكلا الحليفين. فأحاط الحزب هيئات الدولة، من وزارات وإدارات ومخافر، بأجهزة «شعبية» موازية. وتولت هذه مراقبة الهيئات وحمايتها وتطويقها والحلول محلها، معاً. فعمَّ الخوف والإحجام الناس، على مراتبهم، وشلاّ عمل الهيئات. وانتصب الزعيم مصدراً أوحد للقرارات، وملهماً غير منازع. وهو أرفق استيلاءه السريع على مقاليد الأمر، وإخراجه شطراً منها من نصاب الدولة الظاهر إلى بؤر خفية، بإجراءات اجتماعية حاسمة قلصت نفوذ الأعيان والمشايخ وملاكي الأرض، وأطفأت جذوته. فنشر قانون الإصلاح

الزراعي في ٣٠ أيلول ١٩٥٨، وهو اليوم الذي أقال فيه عبدَ السلام عارف من نيابة رئاسة الوزراة ووزارة الداخلية. ولعل التوقيت أراد مزج صنفين من الحوادث متباينين، وتشبيهَ أو تصويرَ إقالة الخصم الوحدوي والناصري سبباً في الإصلاح الزراعي أو علّة. والمزج والتشبيه من أدوات الانقسام السياسي والأهلي وحمله على انقسام طبقي لا هوادة فيه. ولكنهما (المزج والتشبيه) يؤديان إلى مساواة الانعطافات التاريخية حقاً بقرارات إجرائية وشخصية، وإلى إلحاق الانعطافات التي تستجيب حاجات حيوية، مثل توزيع الأرض على المزارعين والفلاحين، بقرارات صادرة عن إرادات جزئية وحزبية عصبية، ولا شأن لها بانقلاب النظام السياسي والاجتماعي من حال إلى حال. ويُخرج هذا الانعطافاتِ والقرارات البنيويةَ من دائرة الإجماع على مكونات النظام الجديد ودعائمه وأركانه. فتضيع أو تميع الحدود بين معنى الدولة الوطنية وبين الاستيلاء الغرضي والعصبي عليها، وتسييرها على مقتضى الاستيلاء وموجباته.

والحق أن قوانين مصادرة الأراضي وتوزيعها وتمليكها أصابت نظام الأعيان والمشايخ وكبار الموظفين في القلب، وحطمت نفوذ الطبقات القديمة، وقطعت موارده الاجتماعية والاقتصادية، وكانت العلامة الدامغة على طي أبنية العهد الملكي والبريطاني، وآذنت بـ«نظام» الطبقات العامية. وسعت الإجراءات الحاسمة والسريعة في بلوغ غايات تفوق قدرة الإدارة الجديدة على التدبير والتنفيذ. ففي نيف و٤ أعوام، صادرت وزارة الإصلاح ٢,٨٠٢,٣٦٦ فداناً قصرت عن توزيع أكثر من ثلثيها. ودل الفرق بين مساحات الأراضي المصادرة وبين مساحات أراضي الدولة المؤجرة (وهذه تفوق تلك بنحو ١,٤٣٧ مليون فدان)، وبين عدد الفلاحين المستفيدين من المصادرة وبين عدد المستفيدين من الإيجار (بلغ عدد هؤلاء ٢٤٤ ألف أسرة نظير ٣٥ ألفاً و١٠٤)، تعثر الإدارة، وتأخرها عن الاضطلاع بمهمات التوزيع

والتأجير. ولكن الإنجاز نفسه، ومضي الحكومات والعهود اللاحقة عليه، عارفية «ناصرية» أو بعثية، قرينة قوية على دخوله في باب أركان البرنامج العامي، «الديموقراطي الوطني». وهو أعمل في تحطيم أبنية نظام الأعيان والمشايخ والموظفين القديم قبل وفوق إعماله في إنشاء مجتمع مزارعين مستقلين ومتوسطين، يتولون تقويض المجتمع العشائري العريض وولاءاته وأبنيته. فإنشاء مجتمع المزارعين المستقلين والمتوسطين يشترط غلبة معايير السوق الرأسمالية والإنتاجية على علاقات الإنتاج والسوق الوطنيَّين والداخليين. ويستدعي القيامُ بأوده توجهَ الاستثمارات إليه طوعاً، وتوقعها الربح مقارنة بعوائد الاستثمار في المرافق الأخرى. ويقتضي هذا قدرةَ بورجوازية ريفية محلية على رعاية إنتاج يوفر فوائض من المنافسة على السوق المحلية وأسواق التصدير الاقليمية والدولية. والمثال الذي اقتدى به عراق عبد الكريم قاسم، وحليفاه الشيوعي والوطني الديموقراطي، وبدا في متناول الحكم والأهالي معاً، يجافي المعايير الرأسمالية هذه. وهو قريب من مثال سوفياتي معقم ومتخيل، حذفت منه وجوه المدمرة والاستئصالية، وقرَّ على علاجات رعائية وبيروقراطية مثل إنشاء التعاونيات الممولة ومصرف التسليف الزراعي وشراء المحاصيل المدعوم، إلخ.

وفي الأعوام القليلة اللاحقة، أرفق قاسم إجراءه الزراعي الحاسم بإجراءات اجتماعية «ديموقراطية». فحدد بـ٤٠ إلى ٥٠ في المئة حصة الفلاح الشريك من المحصول. وزاد الضرائب على المداخيل العالية، والضريبة على المواريث، واستحدث رسوماً على الأملاك المستأجرة. وصرف العوائد المحصلة على مرتبات الموظفين الثابتة، التي يأكلها التضخم منذ غداة الحرب الثانية، وعلى الخصوص منذ تعاظم عوائد النفط في ١٩٥٢. وأقرّ تسليفات بفوائد مخفضة للصناعيين ولذوي الدخل المحدود. وأعفى الأولين من بعض الضرائب، ودعا أصحاب الشركات التي يعمل فيها فوق

الـ١٠٠ عامل إلى بناء مجمعات سكنية لعمالهم ومستخدميهم - وبنى مدينة الثورة و١٠ آلاف بيت حول بغداد. وسن قانون تأمين اجتماعي عن المرض والبطالة، وفتح مدارس ومستوصفات وأسواقاً. وخفض الإيجارات، وأسعار الخبز والطحين، وثبّت الأسعار عموماً وحظر زيادتها التلقائية. وقيد ساعات العمل نهاراً وليلاً، وأباح العمل النقابي بقانون. ومعظم الإجراءات والقرارات هذه بادرت إليها الوزارة التي شكلها قاسم ورئسها طبعاً بعد استقالة الوزراء القوميين العروبيين، على مثال التوقيت الذي تقدم الكلام فيه. وتولى معظمها كذلك الوزراء الديموقراطيون الوطنيون الخمسة (من ٨ وزراء مدنيين)، حلفاؤه المقربون الذين لا تُخشى منافستهم، على خلاف منافسة الشيوعيين.

وبمعزل من مناقشة اقتصادية تتناول هذه الإجراءات - وجدوى مثل هذه المناقشة سياسية، وتدور على دلالاتها وآثارها الوطنية والمشتركة، على مثال الملاحظة السريعة على الإصلاح الزراعي - ، ينتظمها ويجمع متفرقها نهج أبوي ورعوي «بدهي»، إذا جازت الصفة. وهي تستجيب رغبات وحاجات لا شك في عدالتها، وتعوض تقصيراً وتأخيراً لا شك كذلك في حقيقتهما وفداحتهما. ولكن هذه الإجراءات أُقرّت في دوامة نزاع سياسي وأهلي على السلطة. وأقرتها هيئة انتخبها الزعيم، ولا سلطة لها غير السلطة التي خولها إياها هو وحده، ولا سبيل إلى مراجعتها. وليست الإجراءات جزءاً من سياسة اقتصادية واجتماعية يلمّ بها «الأفرقاء الاجتماعيون»، على ما يقال في لغة دولة الرعاية ومصطلحها التفاوضي، ويسهمون في صوغها، وفي سن قواعدها الثابتة إلى حين. فهي، على هذا، منحة ضخمة قصد بها «صاحبها» استمالة مؤيدين وأنصاراً إلى حزبه وموقعه فوق قصده إرساء مقدمات علاقات اجتماعية جديدة. وهذه لا تنهض، ولا تقوم لها قائمة إلا من طريق إسهامات متضافرة وتلقائية ومتنازعة كثيرة. وحين بادر الحاكم (غير المقيد

بقوى أخرى ومصالح متفرقة أو قواعد تشريع وإجراء قاسرة) إلى إجراءاته وقوانينه، ساقه إليها انعطافه إلى الفقراء والعمال، وهم «قبيلته» أو «عشيرته»، على قوله. والأرجح أن هذا القول يتخطى الاستعارة أو المجاز. فعبد الكريم قاسم تكتم على الدوام على نسبه وقرابته، وهما أو عليهما مبنى هويته - في مجتمع «عربيّ» مباني الأواصر والروابط. فنسب نفسه، على ما يروي كاتبنا، إلى السُنة حين كان يكلم محفلاً أو مجمعاً سنياً، وقال أنه كردي فيلي (أي شيعي) حين كلم شيعة أو كرداً. ولم يتبدد الغموض لا قبل مقتله ولا بعده. ولم تعرف له عصبية أهلية، على شاكلة العصبية الجميلية المتواضعة التي تحلقت حول عبد السلام عارف، أو العصبية الموصلية التي ربطت بين قادة عصيان الموصل وضباطه، أو العصبية التكريتية، وهي سُلَّم أحمد حسن البكر وصدام حسين إلى السلطة...

وحلفُ قاسم بالشيوعيين (وحلفهم به) لم يخلُ يوماً من تحفظ وخشية متبادلتين. وهو دعت إليه الضرورة «الحربية» ومنطق التعسكر والخندقة. وما اشترك فيه الحليفان المتحفظان، وهو الإنحياز إلى «المستضعفين» (أو «المعذبين في الأرض» في المصطلح الخطابي الغالب ٢٠ عاماً قبل خروج روح الله خميني على الشاه)، لم يصدر في كلتيّ الحالين عن منزع ولا عن استعمال واحد. فمال قاسم إلى رفع راية العمال والفقراء وأهل الضعف وإلى الانتصار لهم وبهم على مثال قريب من حركات الخروج الإمامية والتاريخية. وأراد الشيوعيون، الحزبيون والمنظمون، وفرع منظمة مركزية وأممية مولودة من أبنية تقنية رأسمالية، التصدي لقيادة ثابتة وراسخة تضطلع بإنشاء المجتمع كله على صورة تضمن القيادة الثابتة ومصالحها. فلم ينحز إلى قاسم انحيازاً من غير تحفظ إلا الديموقراطيون الوطنيون الذين عينهم وزراءه. وتشارك الطرفان، قاسم والديموقراطيون الوطنيون، استقلالهما عن العصبيات الأهلية، وربحهما موقعاً نظرياً أو احتمالياً مركّباً «يتعالى» عن

المواضع العينية. وتشاركا، ربما أولاً، خسارتهما قوة أهلية من طينة القوى التي حاربتهما وحارباها. ولكن تفادي هذه الخسارة، لو وسعهما ذلك، لكان نجم عنه تبدد الموقع النظري أو الاحتمالي المركّب الذي حملهما على انتهاج السياسة الاجتماعية التي انتهجاها(مع الحزب الشيوعي) وأورثاها من خَلَفهما على الحكم - وهي سياسة استقرت في الستينات اللاحقة «سنة» «ديموقراطية وطنية» أو نهجاً مرحلياً ليس في وسع قوة سياسية تطمع في السلطة الحياد عنه أو التملص منه. وحلفُ عبد الكريم قاسم والشيوعيين، وحلفه والديموقراطيين الوطنيين، على رغم فرق ما بينهما، أنموذجيان: فهما جمعا قوتين سياسيتين صدرتا عن منابت اجتماعية محدثة، ولابست منازعهما وبرنامجيهما مشاغل اجتماعية معلنة أرادا إرساءها في أبنية سياسية (إقليمية أو وطنية «قطرية») وتمثيلية (انتخابية وبرلمانية ونقابية) مناسبة.

«الإمارة» و«الوزارة»

ونهض المثال على تفاوت وعلى ميزان مائل الكفتين. فتحالف صاحبُ سلطة مستولٍ - يدين بسلطته إلى قيادته جهازاً عسكرياً تقنياً، وإلى إعماله الجهاز في غايات مخالفة حبلت بها النزاعات والانقسامات العراقية في العقد السادس - وجماعة سياسية واجتماعية مؤتلفة من «مثقفين» وأصحاب أفكار يحاولون إقامة رابطة بين من يريدون تكتيلهم في قوة سياسية وبين من يحسب المثقفون أن مصالح اجتماعية مشتركة تجمعهم وتوحدهم. وفي انتظار نشأة هذه الرابطة، واشتداد عودها، وذلك على صورة قوة سياسية متماسكة وراجحة وذات جذور عميقة في أوساط فئات اجتماعية تدرك أحوالها ومصالحها وبرنامجها - لا بأس بالاستعاضة المرحلية أو الموقتة عنها بحلف متسلطٍ استولى على مقاليد السلطة، وجماعة وسيطة تدعوها خبرتها

وميولها ومشاعرها ومنابتها المتواضعة إلى «الإشارة» على المتسلط المستولي، ونصحه والسعي في تقوية أصرته بجماعات أصحاب المصالح المتضافرة مع الخط الذي يملك المتسلط إملاءه. وتستقيم هذه العلاقة، على هذا المقال، ما قسر «المثقفون» وأصحاب الأفكار طموحهم على «المحل الثاني» أو «الوزارة» (على قول فرنسوا زبّال في تناوله **كليلة ودمنة** لابن المقفع). وهذا ما دعت إليه «القيادة السوفياتية» الأحزاب الشيوعية الناشطة في بلدان أسيوية وأفريقية وجنوب أميركية، تعاني فيها الأحزاب الشيوعية ضعفاً شديداً، وتترتب على الاستيلاء على دولها نزاعات أهلية طويلة وباهظة التكلفة ولا قبل للقيادات بإعالتها. ولكن الحال العراقية، وعجز عبد الكريم قاسم عن تطويع الجيش كله وراءه والتماسك عصبية «سلكية»، على خلاف عبد الناصر في مصر، لم تتح لتقسيم العمل السياسي هذا أن يختبر. وعلى خلاف العراق، كان الحزب الشيوعي في مصر هزيلاً، والتحاقه بعبد الناصر لم يسهم في قيام نصاب ذي فحوى، على ما كانت لتكون عليه الحال لو كان الحزب المصري في قوة زميله العراقي.

وعلى هذا، صرف قاسم جهده إلى وجهين: فحاول شد الجيش في كتلة تدين له بالولاء من غير وسيط على قدر المستطاع، كان هذا الوسيط شيوعياً أم كان عراقوياً؛ ومكّن الشيوعيين على حذر ويقظة من إنشاء منظمات «شعبية» تتصدى «من تحت»، أي في الشارع والحي والساحات، لجماعات أهلية قد تعبئها التيارات القومية في بعض الظروف العامة أو يؤلبها دعاة محليون على رأس عصبيات عشائرية أو أهلية - دينية. وعظّم الوجهُ الأول دورَ القوات المسلحة ميزاناً للسلطة، وحاكماً مقرراً في إعلان حال الطوارئ، على المعنى الحرفي والمادي الإداري. فحلّق حوله أصدقاء الدراسة القدامى، وزملاء حرب فلسطين، وبعض الأقارب، وبعض أهل الاختصاص التقني ومتحدرين من ضباط عراقويين مثله، على إحصاء دليلنا. وعزل ضباطاً من

رتب عالية لم يختبرهم، ولم يتعرضوا أو يُختبروا في السنتين اللتين سبقتا المبادرة إلى الانقلاب. وعيَّن محلهم رتباء استخباريين، من أصحاب الرتب المتواضعة ومن العاملين في حقل على محك الولاء المباشر من غير انقطاع، ويدينون بترفيعهم السريع إلى حظوتهم لدى صاحبهم. وانتهك قانون خدمة الضباط، فجعل ٣ قادة فرق ضباطاً من غير خريجي مدرسة الأركان. فاستشرف بنية الجيش الانقلابي، وأسهم في المصير إليها سريعاً، وأحل الجيش في محل القلب والقِبلة من سعي المستولين المحتملين على السلطة، وصرف مساعيهم إلى هذا الباب والشأن، على ما تقدم القول. فوحّد العمل السياسي والحزبي في الإعداد للانقلاب العسكري القادم. وهو أراد بهذا عزل نواة القوة وحصنها عن المسالك الأهلية والاجتماعية المتفرقة إلى «المملكة»، وقطع هذه المسالك على الأحزاب والجماعات والشخصيات المنافسة. وهذه سياسة تُضطر صاحبَها، أو أصحابها، إلى إعمال التطهير المزمن في دوائر الأصدقاء والخصوم على حدٍّ واحد، واستعدائها دائرة بعد دائرة. وتضطره (أو تضطرهم) إلى اختصار الدولة في جهاز أمني منكفئ على نفسه، ومنقطع الروابط والأواصر بـ«العمل الاجتماعي» وسيروراته الأهلية والمعاشية الإنتاجية، ما خلا روابط المراقبة والضبط.

فحمَل هذا المستوليَ المتسلطَ على التوسل بالشيوعيين ومنظماتهم إلى محاكاة مجتمع سوي أو عادي يحقق رسم السلطة / المجتمع أو الدولة / المجتمع. وهم بادروا حال ظهور الخلاف على الوحدة، ومفاتحة عبد السلام عارف عبد الناصر بالرغبة «العراقية» فيها، إلى إنشاء نوى «مقاومة شعبية» في بعض أحياء بغداد، وحشدوا قوة مسلحة مستقلة عن عبد الكريم قاسم والجيش والدولة، معينها وسندها الحزبيون والأنصار المؤيدون. ووصف بيان حزبي داخلي أُرخ في ١٥ تموز ١٩٥٨، وقّعه المكتب السياسي وهو أعلى الهيئات الحزبية مرتبة، التشكيل العسكري

بالـ«سلطة (الـ) شعبية». ودعاها إلى التوفيق بين أمرين: تحاشي الخلاف مع قوة الدولة والاصطدام بها، وتجنب إضعاف «سلطة هيئات (المقاومة) القيادية». والشق الثاني من مسعى التوفيق ينصّب المنظمة العسكرية الحزبية قطباً يضاهي أو يفوق قطب الدولة، الحليفة، ثقلاً أو اعتباراً. ومكانة الجسم الحزبي المسلح الاعتبارية تقوم إزاء قوة الدولة القائمة مقام المعيار الغالب. فإذا انتقص تحاشي الاصطدام من هيبة «المقاومة» وقيادتها، تقدمت الهيبة العتيدة الاصطدام، وأباحت المحظور العملي الإجرائي وغير المعياري. وهذا، أي المفاضلة بين قطبين و«دولتين»، لا يدخل تحت باب «ازدواج السلطة» ووصفه الحال الثورية اللينينية إلا شكلاً. فالداعي إلى مراعاة القوة المسلحة الحكومية ظرفي وواقعي، أي من باب الأمر الواقع وحساب تعاطيه، أما الداعي إلى حفظ هيبة «المقاومة الشعبية» فمعياري، وهو فرض ملزم، وحق من حقوق الهيئة القيادية. واضطر قاسم، في ٢٠ تموز، إلى الأمر بغلق مراكز التطوع، واستجاب طلب الضباط الغَلق. وهم استشعروا مآل الازدواج ومترتباته على القوة العسكرية، وربما على النزاع السياسي. ولم ينكر الزعيم الأول الركن، صاحب الرتبة العسكرية القديم وليس الزعيم السياسي المحدث، إلحاق القوة الشعبية والحزبية بجهاز السيطرة الذي يترأسه ويشاركه فيه الضباط المحتجون.

وفي آب، بلغ عدد المتطوعين في لجان المقاومة الشعبية ١١٠ آلاف متطوع، في إمرة وزارة الدفاع ووزيرها وقائد الأركان، عبد الكريم قاسم. والإجراء القاضي بجعل ١١٠ آلاف متطوع، من أنصار الحزب الشيوعي وعصبيته أو «قبيلته»، في إمرة قائد عسكري فرد يتربع في رأس سلك منقسم على هوية الدولة الجديدة وسياستها، هو (الإجراء) قرينة واضحة على نهجٍ بناء الدولة الوطنية من تحت. فالجيش «القاسمي» جزء من القوات المسلحة العراقية، ومن شخصيتها الاعتبارية والوطنية التي ربما لم تولد ولم تختبر بعد. وتقوية

هذا الجيش قد تعظم مكانة قائده وتؤيدها برافد عريض، وقد تعظم مكانةً المنظمة السياسية التي أرادت حماية نفسها، وحماية حليفها. ولكنها كذلك تسهم، من غير شك، في تجزئة صفة الجيش العمومية، وفي حمل السلطة (والدولة) على جزء ظرفي أو واقعي جائزٍ من كلّ السلطة وجميعِها أو عمومها. فتبيح السلطةَ، كلاً وجميعاً، للتقاسم الغَرضي والظرفي، وتبطل معنى الدولة وسلطتها المتعالية أو المنفصلة على وجه مثال لا يبلغ.

وظهر إلى العلن تعسف لجان المقاومة الشعبية المسلحة، ومنافستها القوات المسلحة، وتعمدها التضييق على خصومها السياسيين والفكريين حين تحين الفرصة. فانتشر مجندو اللجان، وهم محازبون شيوعيون معروفون، في شوارع بغداد الكبيرة، وأقاموا حواجز أوقفوا عليها السيارات والمارة. وبالغوا في التوقيف والتفتيش ترهيباً: فأمروا فائق السامرائي، سفير العراق العروبي إلى القاهرة، بالنزول من سيارته، وأباحوها للتفتيش ٩ مرات في شارع الرشيد البغدادي وحده. ودخل إنشاء اللجان في دوامة جموح العنف إلى الأقاصي. وأصحاب اللجان افترضوا أنها عامل ضبطٍ، وتثبيت ميزان القوى على ترجيح كفتهم وكفة صاحبهم. فلجأ خصومهم إلى مهاجمة بعض الشيوعيين خلسة، وطعنهم حتى الموت، على ما حصل لعزيز السوادي في أواخر كانون الأول. وإذا استحال إنشاء لجان قومية أو حرس قومي، على ما صنع البعثيون حين استولوا على الحكم في شباط ١٩٦٣، في عهد قاسم وحكمه، بادر القوميون سراً إلى تشكيل «عصابات» تقاتل لجان المقاومة الشعبية في عقر الأحياء والحارات، وتغتال من وسعها اغتياله من أعضائها. وتعقبت اللجان الشيوعية العصابات القومية على مسارح الاقتتال الأهلية، وسعت في إخراجها من هذه المسارح، وحصر النزاع في دائرة مرافق «الدولة»، أي الحكم، حيث مالت الكفة إلى رأس الحكم والقوة العسكرية، حيث وسع اللجان التذرع بصفة الرأس

ومشروعيتها. وعززت اللجان مواقعها، واستقوت بخبرة تنظيمية ماضية مديدة، وبمراس الحزبيين والأنصار، وتقسيم العمل والمهمات فيهم وبينهم واضطرارهم، شأن خصومهم إلى الدفاع عن أنفسهم ودمائهم.

والحق أن لجان المقاومة الشعبية الشيوعية كانت جزءاً من جهاز ازدواج السلطة، ومن دينامية الازدواج، أكان هذا متعمداً ومدركاً أم طوعياً وعفوياً (وحسم الرأي في المسألة عسير: فالازدواج جزء لا يتجزأ من مثال الثورة الشعبية، العامية أو «الديموقراطية» أو «الاشتراكية»، المتخيل والملقن. وهذا المثال لا أول له أو ابتداء، ويترتب على الطعن على الخصم الأهلي و«دولته» وجماعاته المتحزبة أو غير المتحزبة. وفي النزاع بين الشيوعيين والقوميين التقدميين حضرت صور كيرينسكي والبورجوازية الصغيرة «المتذبذبة» والطبقات الوسطى واتصال مرحلة الثورة الديموقراطية البورجوازية بالمرحلة الاشتراكية وقيادة الطبقة العاملة... ما تتردد أصداؤه القوية في آراء حنا بطاطو نفسه وأحكامه العامة، على ما مر في هذه التعليقة). فاللجان أنشئت في سبيل تحصين موقع قاسم المترنح، وتعويض ضعف سيطرته على القوات المسلحة ودَيْنه بهذه السيطرة إلى ملابسات الانقلاب الظرفية (ندب اللواء العشرين إلى الانتقال إلى المملكة الأردنية...) وإلى مراوغته التنظيمية في مرحلة الإعداد للانقلاب وغفلة شركائه القوميين عن المراوغة. فأداة الانقلاب والاستيلاء على الحكم، وهي عملياً القوات المسلحة، استولت على قمة السلطة، وملأتها بالمجالس المعينة، وهي منقسمة. واتفق انقسامها وانفجارَ خلافات من صنعوا الجمهورية العربية المتحدة لتوهم. - والكلام على «اتفاق» الانقسام وإعلان وحدة مصر وسوريا هو من قبيل الغلو في الحذر: فإعلان «المتحدة»، عدا الوقائع والحوادث التي مهدت الطريق إليه، كان عاملاً حاسماً في استقطاب الضباط القوميين إلى الضباط الأحرار ولجنتهم العليا - . وأفضى هذا التفاوت، بين قوة مستولية ضيقة وبين «دولة»

جماعات عريضة ومتنافرة، إلى محاولة ملئه أو رتقه بالمبادرة إلى انشاء سلطة شعبية. ونُدبت هذه السلطة، وأجهزتها، إلى تحصيل إجماع تفتقر إليه قمة الحكم. وحسبت القوة الشيوعية أن الإجماع طوع مبادرتها إلى طلبه، وثمرة منزع إرادة أو إرادوي، هو في صلب إنشاء الأممية الثالثة اللينينية فالستالينية. وهو في منزلة القلب من معاني ثورتها في عصر الامبريالية.

منظمات وهويات

ولم يدعُ جموح العنف، وإيذانه باقتتال أهلي وحزبي عام، المبادرين إلى التحفظ ومحاولة تضييق أهدافهم أو قصرها على مرافق الحكم وعملها. فتوسلوا بلجان المقاومة الشعبية إلى إنشاء أجهزة تشبهها، وتحتذي على مثالها. فأعلنوا قيام الاتحاد العام لطلبة العراق من لجان طلابية محلية كانوا تولوا تأليفها، ثم تولوا جمعها والتنسيق بينها في عهدتهم وقيادتهم. وأوكلوا بها، حال تماسك عودها، بناء «وحدات أمنية» موازية، اختاروا لها صفوة الصفوة من المحازبين والأنصار. وعهد الحزب الشيوعي إلى لجان الدفاع عن الجمهورية بمراقبة المصالح الحكومية. وأقر قاسم للعمال بالحق في إنشاء جمعياتهم، في أوائل ١٩٥٩. ولا بد أن القرار احتسب إسراع الشيوعيين، في هذا الحقل، إلى إنفاذ القرار، وترجمة الحق نقابات ولجاناً تتولى التعبئة حيث تدعو الحاجة والمصلحة. وفي أواخر الأسبوع الأول من شباط ١٩٥٩، حشد الحزب الشيوعي تظاهرة ضخمة دعت قاسم إلى الترخيص للفلاحين بتأليف جمعيات. واحتفلت الحشود، في ٢٠ شباط، بالترخيص وإقراره. وفي الأثناء، دعا قاسم ضابطاً شيوعياً، رفيعاً هو الرئيس أول الركن سليم الفخري إلى تولي مديرية الإذاعة. وهي يومها، في العراق، وفي غيره من بلدان الدولة - الحزب أو السائرة في هذا الطريق، ركن إعلام مركزي ينافس الصحافة المكتوبة، حيث لم تؤم

الصحف الخاصة ولم تلغَ، ويتقدمها انتشاراً وأثراً. فالإذاعة أقل اشتراطاً للتعليم والإلمام بالقراءة من الصحافة، والصوت الحي والخطابي آلة تعبئة وحماسة، كان العالم العربي اختبرهما مع يونس البحري، وبرنامجه «حيي العرب» من إذاعة برلين الهتلرية، في النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين. ورفع عبد الناصر، وتوجهه بالخطابة العامية إلى «العرب»، الإذاعة، المبنى أو المرفق والجهاز، إلى مرتبة تأثير جعلتها صنو الاستيلاء على الحكم، وعنواناً من عناوينه. وعهد «ابن الشعب الحقيقي»، لقب قاسم، في الوقت الذي منح فيه العمال والفلاحين والطلاب و«الشعب» اللجان والمنظمات والنقابات، إلى مندوب الحزب الشيوعي إلى لجنة الجبهة الوطنية، كمال عمر نظمي، بنيابة الادعاء العام في «محكمة الشعب». وتولت هذه، على مثال ثوري فرنسي جدده «القضاء» الثوري ثم البوليسي الروسي السوفياتي، فضح رجال العهد الملكي والتشهير بهم على الملأ قبل إدانتهم وإعدام بعضهم. وتسلل كتاب وصحافيون «تقدميون»، من أنصار الحزب الشيوعي المقنعين، إلى الصحف المستقلة.

وخلطت الإجازات التنظيمية والتعيينات - وكان آخرها وأقربها إلى عبد الكريم قاسم تولية العقيد الركن طه الشيخ أحمد، المتقاعد ونصير الحزب الشيوعي، رئاسة مكتب قاسم الشخصي والاستخباري - النزاعَ القومي الشيوعي على الوحدة العربية، وعلى هوية الدولة السياسية، بوجوه المنازعات الاجتماعية والأهلية المتفرقة والكثيرة. فحمل المتنازعون الإجراء الجزئي والموضعي على دلالة كلية و«تناقض تناحري» لا سبيل إلى تدارك صدوعه، على مثال «تناقض» الهوية. فإذا تذرع قاسم بتفتيش اللجان على الحواجز ضباط الجيش وإنكار الضباط العمل المهين، وأمر اللجان بالكف عن التفتيش، أوَّل عزيز الحاج، الشيوعي البارز، الإجراء على معنى قاطع هو «إعادة» تأهيل (ا) لمتآمرين بحجة تحقيق للتوازن بين القوميين والشيوعيين.

وفشت في المواقف والآراء والأفعال كلها معاني التشكيك العميق. وأضعف التشكيكُ الثقة بين الحلفاء، ولحمة تحالفهم. فلما رأى الشيوعيون أن إجازة قاسم المنظمات المهنية الواحدة بعد الأخرى آلت إلى تحصين جماعات وقطاعات تميل إليهم، وهم دعاة تحصينها وقادة منظماتها ونواتها المسلحة (مجازاً وحقيقة)، وكانوا حدسوا في تحفظ صاحبهم العسكري عن تفتيشهم ضباط السلك تراخياً ومساومة، أرادوا ضمان موقعهم في السلطة، وحصتهم منها، من غير وسيط. ولو كان الوسيط الحليف الذي يحتاج إليهم، وإلى جمهورهم ومحازبيهم وأنصارهم، احتياجهم إلى القوة التي يتصرف الحليف بمقاليدها. فطلبوا إشراكهم مباشرة في «حكومة وطنية سياسية» في قيادة «ابن الشعب الحقيقي» (استعارة من سيرة موريس توريز، الشيوعي الفرنسي التاريخي)، تشرك فيها الأحزاب من غير تذرع بصفة الوزراء التقنية واختصاصاتهم. واختاروا منبر مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الحادي والعشرين (في الأيام الأربعة الأخيرة من كانون الثاني ١٩٦١)، وأعلنوا على منبره طلبهم الفارق.

فزجوا في معركة الهوية القاطعة بالبعد الأممي الدولي الذي ينسبون اليه تخلصَ العراق من براثن الحلف الاستعماري والاقليمي المدمر، وحماية مصر من العدوان الثلاثي قبل عامين، وخططَ التحرر الاقتصادي التي أرسى عليها عبد الناصر استراتيجية التنمية وبناء مداميكها الكبيرة (السد العالي). واتفق الطلبُ القريب من الاشتراط وإدانةَ عبد السلام عارف بالتآمر على حياة قاسم، واستقالةَ الوزراء القوميين والمحافظين، والاعتراض على قانون الإصلاح الزراعي. وجاء في أعقاب سجال خالد بكداش وجمال عبد الناصر في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٥٨. وحمل عبد الناصر على أمين عام الحزب الشيوعي السوري وتنديده بقمع «المتحدة» الحريات السياسية والأيديولوجية والاستبداد بالإقليم الشمالي،

فنسب الشيوعيين وعقيدتهم إلى نكران القومية العربية هوية وأصلاً. وفاقم انفجارُ انتفاضة الموصل أو عصيانها، في آذار، وضلوعُ عبد الناصر في حركة الضباط العروبيين في الموقع العسكري الوحيد الذي لا تقتصر إمرة الضباط القوميين فيه على مناصب شكلية، الخلافَ والتباعد. ولا ريب في النتائج العملية، الظرفية والمديدة، التي رتبها الخلاف الدامي، ويحصيها مؤرخنا في الفصل الثامن من الجزء الثالث. وهو وسمه بعنوان «العداء المتبادل والهزيمة المتبادلة»، وذهب فيه إلى أن الخلاف أضعف تيار الوحدة في المشرق، ومهد الطريق إلى الانفصال السوري تليَّةً نحو سنتين ونصف السنة (في آخر أيلول ١٩٦١)، وعزل الشيوعيين العرب عن التيار العروبي وأضعفهم «إلى الأبد» (ص١٧٧).

وتجاري الملاحظات هذه ميول الطرف القومي أو العروبي وهواه، وتحملها (ميوله وهواه) على بعض المعيارية. وكأن «تيار الوحدة» ميزان حقيقة تاريخية تدين بقوة إيجابها إلى مكانة «الوحدة» في نفسها، وإلى أدوارها التاريخية والسياسية الظرفية المفترضة، بمعزل من صيغها التي تمثل فيها في صدور الناس وعقولهم وروابطهم وعداواتهم وأفعالهم وتكتلاتهم ومصالحهم. ويتداولها الأفراد وتتداولها الجماعات، ويُعملونها في الوقائع والحوادث والخطط السانحة والمسوغات الملحة. والقول، من وجه آخر، أن النزاع القومي الناصري والشيوعي «الاقليمي» والقاسمي «كان متأصلاً في الأحوال التاريخية (العراقية) وجزءاً منها عضوياً» (المصدر السابق نفسه)، لا يُخرج الرأيَ أو الحكم من جوهرية عراقية هذه المرة، على خلاف الجوهرية الوحدوية السابقة. فالملابسات المديدة والظرفية التي ١) وقتت قيام الجيش على الملكية، و٢) ربطته بالسويس على وجوهها، و٣) بالتحالف البعثي والشيوعي بسوريا و٤) مناهضته حلف بغداد ومحوره التركي و«الهاشمي»، و٥) إعلان الوحدة المصرية – السورية فجأة

ومترتباته، و٦) نصب ضباطاً محافظين وهامشيين على غرة منهم محكمين في منازعة قديمة لم يكن لهم دور فيها لا أفراداً ولا سلكاً واضطلع فيها الحزب الشيوعي بدور راجح - هذه الملابسات والأحوال صاغت معاني الأفعال والأقوال الراهنة على صور ووجوه مشتقة من السياقات الجارية. فانقلب الاتحاد مع «المتحدة» سلاحاً ماضياً بيد كتلة ضباط غفلوا عن ميزان القوى في تنظيمهم عشية انقلابهم، غفلتهم عن عواقب الانقلاب السياسية والأهلية. فَعَرَت الوحدة في أعين عراقيين كثر من معنى. واحتكار الجيش العراقي مفتاح التغيير، وهو على حاله من العزلة السياسية والاجتماعية والانقطاع من مخالطة الحركات والتيارات والقوى المتنازعة، قلّده قوة نافذة وحاسمة في مسائل وأوضاع شائكة ومتخلفة عن منازعات معقدة ومديدة، فنَحَت الإجراءات الإصلاحية الاجتماعية والتنظيمة التي أجراها قاسم في هذا الظرف، في سبيل استمالة الكتلة السياسية الاجتماعية من الجبهة الوطنية وتقوية تماسك صفه على خصومه ومماشاة لميوله «القبلية»، نحت نحو حرب طبقية ووطنية (اقليمية) على الوحدة والعروبة.

وحسب الشيوعيون، ومعهم الأجنحة اليسارية في أحزاب جبهة الاتحاد الوطني، أن تحصين سلطة عبد الكريم قاسم في قلب الدولة والجهاز العسكري يقتضي إرساء السلطة هذه على هيئات وأجسام اجتماعية قوية ومتضافرة، تقوم من قلب الجهاز مقام خطوط الدفاع والحماية وخنادقهما. وينطوي هذا الحسبان على إقرار بأن السلطة التي استولى عليها الجيش منقوصة المشروعية الاعتبارية. ويدين الجيش بالسلطة إلى أحوال ووقائع بعيدة من «المنطق» التاريخي والاجتماعي ومن تسويغ هذا المنطق حلول نظام سياسي واجتماعي محل آخر، آفل ومستنفد، وخلافته وتجاوز قصوره وتناقضاته. ولكن جهر هذا الرأي لا يطعن في صنيع الجيش وحده، فيجعله عبثاً ومختلطاً وغير مفهوم، بل يطعن كذلك في تناول الشيوعيين،

والتقدميين عموماً، الحوادثَ السياسية والتاريخية التي يشاركون فيها، ويزعمون فهمها وتدبرها وتعليلها على نحو ممتاز، أو «علمي» لم يؤتَه غيرهم. وهو يطعن أولاً، وبعيداً من المناقشات الفكرية والنظرية، في مكانة عبد الكريم قاسم ودوره وفضله. ولم يكن الرجل غافلاً عن حاجته إلى حليفه الشعبي أو الجماهيري، على رغم اعتداده بنفسه وحسبانه، منذ محاولة اغتياله الأولى (العارفية تمييزاً لها من البعثية) في تشرين الأول ١٩٥٨، بأن قيادته الانقلاب إنما هي «علامة» أو «مشيئة إلهية»، وليست من بنات تدبير إنسي. فهو لا يلقى معارضة من زملائه العسكريين وحدهم. وإضعافه هؤلاء، وتقليله شأنهم من طريق التعيينات والتقديم والتأخير، يحتاجان إلى سند من طبيعة مختلفة، اجتماعية وشعبية وطنية وإيديولوجية. وليس في وسعه، هو العسكري المناور والأقلي في جهازه والمتستر على ميوله، الاضطلاع بتبعاتها وميادينها.

قطبا السلطة والشعب... ومطابقتهما العسيرة

وحين انفجرت حوادث الموصل أو انتفاضتها (٦ - ١٧ / ٣ / ١٩٥٩)، وتلتها حوادث كركوك (١٤ - ١٦ / ٧ / ١٩٥٩)، وبين الحادثتين بلوغ الشيوعيين وأنصارهم ذروة النفوذ الجماهيري والمعنوي، بدا جلياً أن تقنية الانقلاب العسكري، وقسمته القيادة المركزية و«البطولية» من فوق والانقياد والتأليب الجماهيريين من تحت، قاصرة عن حماية السلطة الجديدة وتحصينها وإرساء مشروعيتها. وذلك أن دوام الانقلاب على أوجه جديدة وشعبية، وخروجَه من دائرته التقنية والجهازية المرتبية إلى رحاب الأبنية والقوى الاجتماعية والسياسية الوطنية وتعبئته هذه القوى، كانت على الأرجح تقتضي شروطاً افتراضية قد يسع المراقب استخلاصها في القياس على سوابق عربية أو غير عربية. فالقول أن

إجماع القوات المسلحة على صفة الانقلاب الوطنية والاجتماعية كان ليكون قميناً بحمايتها من الانقسام، ومن الضلوع في «الحروب» الأهلية التي اندلعت في الموصل أولاً، كان هذا (القول) ليصدق لو أن الجيش العراقي، في ١٩٥٦ - ١٩٥٨، متحدر من تقاليد وطنية «عُرابية»، على سبيل التمثيل والكناية، أو من تقاليد بطولية وتوسعية على مثال إسلامي عثماني وتنظيمي جدده محمد علي باشا الأرناؤوطي وابنه ابراهيم «المصريان» من بعد. (ولا تخفى محاولة كاتبنا إحصاء أعوام استيلاء الجيش العراقي في ١٩٣٦ - ١٩٤١ في أدوار وطنية). وتحدرُ الجيش المصري، في قيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر، من تقاليد وطنية قريبة وأخرى عثمانية تنظيمية بعيدة، لم يعصمه من الانقسام بعض الوقت بين زعيمين، ولم يحل دون كسره معارضة أهلية وسياسية مسلحة (إخوانية إسلامية) بالقوة وبنظام طوارئ. ولا حال دون استتباعه، من طريق التدجين والتعبئة الأمنية ثم المصادرة على البرنامج، نواة منظمات نقابية واجتماعية «شعبية» ووطنية ويسارية. وتماسكت حرب عبد الناصر على الجبهة الإسلامية الإخوانية، وعلى الجبهة الاجتماعية والوطنية اليسارية، بواسطة وطنية مصرية وعامية حُمل الجيش والدولة عليها، وجُزيا لقاء خدمتها صدارة داخلية راسخة ودوراً إقليمياً وعربياً «امبراطورياً» لعله كان من عوامل الإخفاق الذريع في حزيران ١٩٦٧.

وانشق الجيش العراقي بين زعيمين، ومثالين على الهوية السياسية والوطنية (والقومية)، في ظرف «قومي» عربي متوهج. وانشق مجتمع الجماعات على نفسه. وحاول كلا الفريقين استمالة مجتمعه، وحشده تحت لواء هويته الوطنية، ووراء الزعيم العسكري الذي يمثل عليها. فتوسلت الجماعات الجزئية، والعصبيات المحلية، وكتل المصالح المتحالفة والمتعادية، بانشقاق الهوية السياسية والوطنية، ونفخَ هذا الانشقاق في

المنازعات جراء سقوط الملكية والتحرر من حجرها على السياسة والمنازعة عموماً - (توسلت بهذا) إلى إعلان منازعاتها، والخوض فيها. ومثل هذه المنازعات دور يدور ويتجدد، ولا يبلغ الحسم، ولا يسعه قلب الموازين على صورة قاطعة ولا إطفاء موارد الخصم العصبية طويلاً. ومعظم هذه المنازعات يضرب بجذوره في أعماق زمن بعيد بل سحيق، أو «زمن من عمر الزمن»، على قول صاحبنا. وهي منازعات مركبة ومتضافرة، تجمع العامل العصبي، القرابي أو القومي الإتني أو المذهبي الديني، إلى العامل المرتبي و(النفوذ والعوائد) والعامل الاجتماعي المترتب على تقسيم العمل (الرعي والزرع) والإقامة (المدينة والجوار الريفي أو العشائري). فلا تُحسم (وهي لا تحسم) من غير أن تخلف آثاراً في الجماعات المغلوبة.

وإلى الحال أو الأحوال العامة هذه، أوجب ظرف الانقلاب العراقي حالاً سياسية فريدة. فعلاقة الحزب الشيوعي، والقواعد «الشعبية» التي يتصدرها ويقودها في أحيان كثيرة ويؤطر معظمها، بعبد الكريم قاسم، وسلطته وموقعه، هي بدورها ذريعة خلاف ونزاع. وسعيُ القطبين، قطب الشعب والمجتمع وقطب السلطة والحكم - وكلها أسماء تقريبية لمسميات شديدة التعقيد - في مطابقة واحدهما الآخر وموافقته محكومٌ لا محالة بالإخفاق. فاجتماع موارد الانقياد لزعامة قاسم، عن يد الشيوعيين والتقدميين، لا يلبث أن يدعو الشيوعيين وأصحابهم إلى طلب حصة مكافئة في السلطة نفسها، والطعن ضمناً في جدارة قاسم وحده بالسلطة التي يزاولها، وفي صدق تمثيله وحده من يمثل. وحرص القطب «الشعبي» على حماية قلب السلطة العسكري، وتعويض قصور القلب عن حماية نفسه بقواه الذاتية، تنجم عنه مفاضلة أو مقارنة تلقي بظل ثقيل على العلاقة بين القطبين. وعندما يتناول النزاع مسألة الهوية الوطنية (- القومية) لا يبدو القطب العامي (الشيوعي) خير من يمثل

على نزعة عصبية محمومة. فكان دوره عضداً لقاسم سبباً في التكتيل ضده. فما كتّل الضباط القوميين والأحزاب المؤتلفة وبعض رؤساء العائلات والعشائر في الموصل، عشية الانفجار، تتقدمه عصبية جامعة على الشيوعيين والشيوعية. وهذه العصبية جمعت آمر اللواء الخامس ومعاون آمر الفرقة الثانية بكركوك ورئيس الاستخبارات ومؤسس حركة الضباط الأحرار (رفعت الحاج سري) إلى الاستقلاليين، وهم الجزء «العضوي» من ملاكي الأرض والسادة وحلفاء الإخوان المسلمين (من طريق التاجر الثري عبد الرحمن السيد محمود، ممول المنظمتين). وجمعت إليهم بعض قيادات البعثيين مثل عدنان عبد الرافع، ابن ملاك أرض كبير، أو عادل البكري، الطبيب أو فاضل الشكرة، العامل. وأخيراً جمعت هؤلاء إلى أحمد عجيل الياور، شيخ شمّر ومالك ٣٤٦٧٤٧ دونماً، وإلى آل الفرحان وآل الشلال والخضيريين والناصرميرزا من مقدمي الأيزيديين وآل كشمولة وأغوات حي باب البيد، والتاجرين السيد محمود والحاج هاشم (بقية الإحالة إلى العشرين صفحة، ١٧٩ - ٢٠١، المحورية من الكتاب أو الجزء الثالث، ف ٩). وتقاسم المتحالفون على قاسم والشيوعيين العملَ، أي الانقلابَ على قاسم وقتله، وإلحاق خسارة جسدية بالشيوعيين وأنصارهم، تمنعهم من استئناف مساندتهم إجراءات قاسم الاجتماعية والبيروقراطية وتسليح أنصارهم. فتولى الملاكون التمويل، والبعثيون الحزبيون التنظيم، وشيخ مشايخ شمّر تهريب السلاح من سوريا وإنشاء محطة إذاعة بأراضي الإقليم السوري من «المتحدة».

وعلى رغم تضامن قاسم و«الشيوعي» على استدراج القوميين إلى الحرب، من طريق حشد أنصار السلم بالموصل (في ٦ آذار) ٢٥٠ ألفاً من المتظاهرين واستعراض قوة مرعب، تردد الحليفان منذ إعدادهما

مبادرتهما ولم يجمعا على خطواتها. والتردد كان مرآة خلافٍ ناجم عن دوريهما. فبعض المقربين من قاسم نصح بالتمهل، وباستمالة بعض المعارضين غير الراغبين في خوض نزاع في الحارات والشوارع، ووَعْدِ ضباط أقصوا عن مواقع نافذة بإنصافهم. ولم يخفَ التردد على الشيوعيين المحليين، فأرادوا استعجال الاستدراج. ونمي إليهم تلكؤ بعض أنصار قاسم، من ضباط وموظفين ونافذين محليين، في التصدي «للمؤامرة» وقمعها. فاستبقوا التلكؤ، واحتسبوا دوراً حزبياً بديلاً من دور السلطات. وبادر بعثيون وأنصار قوميون إلى إطلاق النار على المكتبات والمقاهي وإحراقها، في ٧ آذار، والاشتباك بمسلحين شيوعيين واعتقلوا على غرة منهم ٦٠ شيوعياً. وآذنت الاشتباكات المحلية بمهاجمة الضباط القوميين إذاعة بغداد وقصفها في الساعة(السابعة) صباحاً من ٨ آذار. وأصدر الضباط بياناً بالانقلاب، وتنازعوا قيادته: فنصب العقيد عبد الوهاب الشواف نفسه رئيساً محل الطبقجلي، آمر الشواف المباشر. ولم يتعد تأييد الانقلاب حاميتي عقرة والعمادية، وخروج تظاهرة بعثية هزيلة بالكرخ (بغداد). وتجاهلت «المتحدة» وعدها بالمساندة. ولكن ذريعة المحاولة حملت الشيوعيين على إعلان التعبئة العامة وراء «الزعيم المخلص»، والتلويح بالسلاح. فأطلق الزعيم يد أنصاره «المخلصين» في التعبئة والحشد الجماهيريين، وحبس الذخيرة عن قطع السلاح بأيديهم.

وفشا عنف أهلي وموضعي تغذى من ثارات العصبيات المحلية والاجتماعية وجبهاتها. فسار شيوعيون من فوج الهندسة بالموصل إلى السجن العسكري، وأطلقوا المعتقلين، وفيهم معتقلوهم. وقتل في «تحرير» المسجونين بعض قادةٍ محليين. وبينما كان جنود معسكر الغزلاني المتمردون يعودون إلى موالاة قاسم، تدفقت حشود الأيزيديين والبرازانيين والفلاحين الآراميين على الموصل من ضواحيها القريبة.

واستقبلهم الملازم الثاني، غازي جميل، بتوزيع سلاح الكتيبة الثالثة عليهم، وعلى الحزبيين والأنصار الذين يرافقون جماعات منهم. وجمحت مشاعر الكراهية والحقد الغرضية، وتخطت دالة القيادات على «القواعد». وأقر بعض الحزبيين الشيوعيين، شأن مهدي حميد (قائد المقاومة الشعبية بالموصل وهو ليس من أهلها وعيّنه حزبه) إلى المحققين البعثيين في ١٩٦٣، بأن الغربة عن الموصليين وعصبياتهم أفقدت ذوي المراتب الحزبية الوطنية سلطتهم المفترضة، وقام عليهم الجنود و«أبناء الشعب». فكل من نسب إلى آل كشمولة، وهم رؤساء حي المنقوشة ويملكون مجتمعين فوق ٤٢ ألف دونم، قتله مسلحو المقاومة الشعبية ومن لف لفهم حال بلوغه المخفر. وطيلة ٣ أيام اقتص كرد دهوك من حاكمهم العربي ورجاله، وثأر تركمان تلعفر الشيعة والمدينيون من الشمريين العرب البدو والسنة، وقام فلاحو تلكليف الآراميون على محامي أصحاب الأرض العرب المسلمين، واقتتل الكركية «القوميون» والبومتيوت «الشيوعيون» (من طريق انتساب أحد مشايخهم إلى أنصار السلم). فشنق على أعمدة الكهرباء، وسحل في الطرقات، على وقع طرق الطبول، من رماه حظه العاثر بين أيدي المنتقمين. ونصب الشيوعيون «محكمة شعبية» في مخفر الشرطة قضت، في ١٠ آذار و١٤ منه، بإعدام بعثيين نقابيين وشيخ شمري وقبضايات من كشمولة. ولابس الثارات وأعمال القتل والمحاكمات تنافر بين أنصار قاسم وبين الشيوعيين، وفي أوساط الطرفين. فبينما سعى آمر حامية الموصل الجديد، الشيوعي الزعيم حسن عبود ابراهيم، في ضبط الجنود وإعادتهم إلى ثكناتهم بعيد انحسار موج الأيزيديين والكرد عن المدينة، كان آخرون ينفخون في المحاكمات الشعبية والعصبية ويؤججونها. وأحال حسن عبود ابراهيم قاسم مهدي حميد (قائد المقاومة الشعبية)، وبعض رفاقه الشيوعيين إلى المحكمة العسكرية الأولى بعد نحو ١٥ شهراً على الحوادث، إلا أنه اضطر

إلى تحويل جلساتها سرية بعد تطاول التهمة إلى مقربين منه. وقضت المحكمة في معظم المتهمين بالشنق، ثم أطلقت سراحهم.

السند التحتي واقتسام فوق

وبدا انفجار الاقتتال الأهلي والعصبي، وخلطه الأطر العامة، القومية والوطنية والاجتماعية وهيئاتها العسكرية والإدارية، بالثارات والإحن والنزاعات الأهلية والبلدية المحلية، مصدقاً لدعاوى الشيوعيين وأنصارهم في حاجة عبد الكريم قاسم ودولته إلى سند شعبي مسلح يتولى تطهير الجيش والدولة من «المتآمرين والخونة والمشبوهين». وحُمل هؤلاء، جملةً وجميعاً، على أنصار حلف بغداد. وكانت الدولة العراقية، إلى حينه، لم تعلن الانسحاب رسمياً من الحلف. فبادر قاسم إلى إعلان انسحابها في ٢٤ آذار ١٩٥٩. وأوكل إلى «لجان الدفاع عن الجمهورية»، وعلى رأسها موظفون وعاملون متواضعون، تطهير حوالى ٢٠٠٠ من المظنونين وأهل التهمة. وعمَّ التطهير صفوف الضباط القوميين والمحافظين. وملئت الشواغر بضباط ورتباء الشمال (السني والعربي) على الخصوص، بكركوك والموصل والمسيَّب وأبوغريب والوشّاش. وبلغ عدد الضباط «الشيوعيين»، على مراتب ودرجات ولاء متفاوتة، في ذروة نفوذهم، ٢٣٥ ضابطاً، وكان عدد الضباط الأحرار عشية الانقلاب ١٧٢ ضابطاً و١٠ في المئة من جملة الضباط. وبلغ عدد الطيارين ٧٠ من ٣٠٠. وضوت صفوف المقاومة الشعبية، في ١٩٥٩، ٢٥ ألفاً (٧ آلاف منهم بالموصل، آن كان سكان المدينة يعدون ١٨٠ ألفاً). وأحصى الحزب أعضاءً عاملين، ٢٠ ألفاً. وأحاط بهؤلاء أعضاء المنظمات الجماهيرية، من أنصار وأصدقاء ومتعاطفين، نساء ورجالاً: ٢٥ ألفاً في رابطة الدفاع عن حقوق المرأة وربما ٤٠ ألفاً في منتصف ١٩٥٩، و٨٤ ألفاً في اتحاد الشباب الديموقراطي،

و٢٥٠ ألفاً في ٢٠٠٠ جمعية فلاحية «متحدة»، و٢٧٥ ألفاً في ٥١ منظمة نقابية عمالية وحرفية ضوت إلى الاتحاد العام للنقابات. وعلى هذا بلغ من هم على صلة «منظمة»، على معنى الاختيار والطوعية، عراقياً واحداً من ١٠ عراقيين، وكان يعد هؤلاء ٧ ملايين عراقي على وجه التقريب، أي أن نحو ٧٠٠ ألف عراقي كانوا «منظمين». وكانت صحيفة الحزب المركزية، اتحاد الشعب، في الأثناء، توزع ٢٣ ألف نسخة، ١١ ضعفاً عدد نسخها قبل عام. فلم يكن يقرأ الصحيفة إلا أقل من واحد من ٣٠ حزبياً أو نصيراً أو صديقاً مفترضاً. وظهرت غلبة الميل إلى الحزب في الجنوب الشيعي، وفي بغداد التي يغلب على أهلها التشيّع الإمامي: في مدينة الثورة وتبة الرصافة وكريات والشواكة، جهة الكرخ.

ولم تقنع القوة الشعبية والجماهيرية هذه الزعيم «الأوحد»، المحتاج إلى سند أهلي وتحتي، بتقاسم دولته والشيوعيين. فالسند الشيوعي يحمل وجهين: وجهاً تعبوياً مؤيداً يثبت حظوة قاسم القوية في صفوف جماعات واسعة، ريفية وحضرية، بقيت على أطراف الحياة السياسية ودخلتها مع الانقلاب؛ ووجهاً منفراً يؤلب على قاسم الجماعات الأهلية والحزبية الجزئية والمحلية التي تناصب الحزب وجماعاته العداء، وتَجْمع على معارضته ومناهضته أنصارَ اللواء القومي وذرائعه المواربة والمختلطة. و«يتمتع» الحزب الشيوعي، إذا جازت العبارة، بمناهضة إقليمية ودولية تتغذى من روافد الحرب الباردة و«اليقظة» العروبية الناصرية وتصفية ذيول الاستعمار القديم وإرهاصات النزاع بين الدول الوطنية والعامية الجديدة وبين دول أهلية مولودة من المشيخات وأحلافها وديراتها ونفطها الطارئ. فرد رئيسُ الحكومة، ورئاسات أخرى كثيرة، على حملة الحزب الجماهيري على «تمييز غير مبرر» يقصيه عن مواقع القرار المفترض وعن تثمير حراسته مركز السلطة وصاحبه على صورة وظائف وعوائد ونفوذ في اللجان المتفرقة،

(رد) بمهاجمة «التحزب» و«التشيع» و«شق الصفوف». وكان ذلك في آخر يوم من نيسان (١٩٥٩)، ورماد الحرائق في الموصل لم يبرد بعد.

وبعث الاعتدادُ بالنفس الشيوعيين على استعجال جوابهم عن تنديد «إبن الشعب» بالحزبية والتفرقة والتشيع. فسيروا في اليوم التالي، الأول من أيار، وهو صادف عيد العمال، تظاهرة عدت نحو ٣٠٠ ألف متظاهر بشارع الرشيد البغدادي المركزي، ألحت في إشراك الشيوعيين في الحكم. واحتجت صحيفة **اتحاد الشعب** للشراكة الشيوعية المحرجة بحجة أولى «نظرية»: الائتلاف في المرحلة الانتقالية ضرورة لا غنى عنها، وبحجة ثانية عملية وإجرائية: يقتضي ضبط انفلات الجماهير العفوي أن يجلس من يمثل هذه الجماهير بمجلس الحكم، وأن يتربع في سدته. وكان الفصل الرابع من المناقشة إعلان محمد حديد، بالنيابة عن الحزب الوطني الديموقراطي، تخلي حزبه عن نشاطه المستقل، كناية عن عزمه على الانخراط في الحزب – الدولة الواحد، المزمع ربما، وعلى استجابة دعوة قاسم إلى ترك «التشيع». وانقسم المكتب السياسي الشيوعي على نفسه. فشطر حض على التمسك بالشراكة، ومعاندة قاسم ولو أدت هذه إلى الصدام به والاستيلاء على الحكم. وخشيت كثرة أعضاء القيادة الأولى في الحزب اندلاع حرب أهلية في العراق إذا انفرد الحزب بالحكم واضطر إلى جبه أنصار قاسم و«الرجعية» معاً. ورجح رأي موسكو وميلُها إلى مداراة عبدالناصر، وتثبيت سياسة الحياد والتعايش، وتمهيد الطريق إلى مفاوضة واشنطن على «أمن» أوروبا، كفة دعاة المهادنة. وأقر قاسم بـ«إخلاص الشيوعيين» في تأييدهم الثورة وحمايتها. وجدد الاحتجاج بالمثال الثوري الإنشائي والمرجعي: فهو عندما فجَّر الثورة لم يشرك أحداً في قراره، وهذا حقه اليوم كذلك، وهو يعد العدة «ليفجر» حلقات أخرى من الثورة.

وآذن الخلاف الذي آل إلى حوار صوري بالدوران في الدور الأول، دور العلاقة المضطربة والمترجحة بين آمر القوة العسكرية المنقلبة على النظام القديم والقادر على فرض حال الطوارئ وبين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية العامية المساندة والمنقسمة على نفسها، والمنتظرة السيطرة على السلطة من غير أن تدري على أي وجه قد تحصل هذه السيطرة. وجرت الإجراءات العملية مجرى تقييد منظمات الحزب الشيوعي المسلحة فالمدنية. فحظر قاسم على المقاومة الشعبية، في أواخر أيار، اعتقال مدنيين أو تفتيشهم من غير إذن الحاكم العسكري العام. وكان الحظر يستثني العسكريين وحدهم ويميزهم. وبثت الإذاعة، وهي يومها في عهدة شيوعيَّيْن بارزين هما لطفي طاهر وذوالنون أيوب، تعليقاً يغمز من حياد كبار الموظفين، ويطعن في حظوة أنصارهم ومشايعيهم. وأفصح عزيز الحاج عن معنى الغمز الغامض، فقال إنه صدى مراقبة السلطة «العناصر التقدمية» في الإدارة. وأمر قاسم، في حزيران، بإطلاق سراح مئات من القوميين المسجونين في الحوادث التي حفلت بها الأشهر الثمانية الأخيرة، منذ ذر الخلاف بين الضابطين الانقلابيين البارزين. وعفا عن بعض الشخصيات الملكية غير البارزة. وقوّى الوطنيين الديموقراطيين، منافسي الشيوعيين على استمالة الجمعيات الفلاحية.

وهذه كلها نُذُر أوَّلها الشيوعيون قرائنَ على ميل كفة الميزان لمصلحة خصومهم و«أعدائهم»، وإيذاناً بإضعافهم هم في معاقلهم في الإدارة وهيئات إنفاذ الإصلاحات الاجتماعية. وهذا التأويل يترتب حكماً على ناظم علاقة الحزب الشيوعي بعبد الكريم قاسم، وعلى اضطرابها واستحالة رسوها على ميزان ثابت. وعزا الحزب الاضطراب والاستحالة هذين، غداة مقتل قاسم وانصرام عهده (في ندوة عقدتها القيادة بمنفاها ببراغ في تشرين

الثاني ١٩٦٣)، إلى «شخصية» قاسم «المتقلبة»، على خلاف حسبان القيادة، في صيف ١٩٥٩، أن تقلب قاسم هو صدى تمثيله البورجوازية الصغيرة... المترددة والمنقسمة، على ما ذهب إليه دليلنا نفسه في مواضع من كتابه. وعالج الشيوعيون تردد الزعيم، وترجحه الوسطي بين خصوم متناحرين، بحشد الأنصار في مقار منظماتهم الحزبية كناية عن صدارة الحزب، والهتاف «لا للإنحراف» تنديداً بقاسم من وجه، والتحذير من «مؤامرات» على حياته انحيازاً إليه وتجديداً لعقدهما، من وجه آخر. وأرادوا الاستظهار على من توسل بهم الزعيم المترجح إلى تطويقهم ومقارعتهم في المسألة الزراعية والفلاحية، أي الوطنيين الديموقراطيين، فضربوا وفداً فلاحياً يتقدمه الوطنيون الديموقراطيون غير بعيد من مكتب عبد الكريم قاسم. ولوَّح الشيوعيون بإطلاق ملاكي الأرض، في بعض نواحي سوق الشيوخ والديوانية والحي، النار على فلاحين كانوا يعملون بأرضهم قبل الإصلاح الزراعي، وقتلهم خمسة من هؤلاء الفلاحين، للدلالة على أن إضعاف الشيوعيين، على أي وجه، يؤدي لا محالة إلى استقواء ملاكي الأرض واستشراسهم على من حررهم الإصلاح الزراعي من سلطانهم. وشكا اتحاد الشباب الديموقراطي مهاجمة بعض فروعه ببغداد من غير تصدي قوى الأمن.

وتوالت إجراءات التضييق على الشيوعيين، وهي أقرب إلى استرداد بعض امتيازاتهم التي حازوها دفاعاً (ملتبساً) عن عبدالكريم قاسم، وانفردوا بها. فأمر بحظر دوريات ليلية مسلحة كانت تقوم بها وحدات المقاومة الشعبية، ومنع حمل السلاح عموماً لغير أغراض التدريب والمهمات المرخصة. وفي أواخر حزيران، أحال رئيس الأركان ٦ من كبار الضباط الشيوعيين الذين يتولون قيادة فرق، وفيهم أعلاهم رتبة الزعيم الركن داود الجنابي، آمر الفرقة الثانية، إلى التقاعد. وجدد إعلانه العزم على إقصاء الأحزاب

عن القوات المسلحة، وحظر «السياسة» على العسكريين من كل الرتب. فحصر بنفسه، وبسلكه، تصريف القوة العسكرية والمادية المباشرة، وسعى في إنهاء اقتسامها مع منظمة سياسية حليفة. وهو كان اضطر إلى توكيل المنظمة الحليفة التصدي لعنف اجتماعي وسياسي فاشٍ في أبنية أهلية وسلكية غير مستقرة.

وافترض طلب قاسم استرداد قوة السلاح من المنظمة السياسية الحليفة أن إجراءاته المركزية، الأمنية والإدارية، ومنها الإفراج عن معتقلين قوميين وملكيين أو تقييد التفتيش «الشعبي» والمحاكمات، كفيلة باسترداد المنازعات التحتية الاجتماعية والعصبية الحزبية من مسارحها، الشوارع والحارات والمراكز الحزبية والمباني العامة، إلى هيئة الحكم أي إلى عبد الكريم قاسم وحده. والحق أن المنازعات التحتية المتفرقة لم تغادر مسارحها الجديدة، وما كان لها أن تغادرها. فهي ولدت من تآكل سلطة دولة الطبقات القديمة ودالتها. وتعثرت مفاوضتها على عقد سياسي واجتماعي وطني جديد سريعاً بمسألة الدولة وضويها جماعاتها الكثيرة والمتنافرة. ولم يتح ١) حجر النظام الملكي على الحياة السياسية في أثناء العقود الثلاثة المنصرمة؛ ٢) وإحجام الإداريين والمديرين والمهنيين ومتوسطي ملاكي الأرض والتجارة والصناعيين عن الانخراط في الحياة العامة، إما خشية القمع أو صدوعاً بقوة مثال الترفيع الاجتماعي الذي ترعاه الدولة الملكية الريعية؛ ٣) واقتصارُ مزاولة السياسة على جماعات مدنية جلها من صغار الموظفين والمتعلمين والمناضلين المحترفين - لم تتح هذه العوامل مجتمعة ومتفرقة، فرص صوغ علاقات سياسية، عراقية ووطنية، مدارها على فك الدولة من مصالح الجماعات المباشرة وعلى ربط الحكم بإدارة المنازعات والمصالح، معاً. فحملت الجماعات الحزبية المتقاتلة إجراءات «الزعيم» الإدارية، وسعيه في فض الخلاف من طريق الموازنة بين الإجراءات ومن

تتناولهم، على انعطافات سياسية حادة يترتب عليها تهديد دور هذه الجماعة أو تلك، وتمهيد الطريق إلى حلف جديد يحرف «مسار الثورة» أو يرجع في هذا المسار.

٤- فراق على حافة موتين

الدولة الواحدة والشعب المتفرّق... معاً

فعشية إقالة الضباط الست، تداعى الشيوعيون والوطنيون الديموقراطيون وكرد الحزب (الكردي) الديموقراطي إلى التظاهر احتجاجاً وتنديداً، وألحوا في العودة إلى التسليح، واسترجاع دالتهم ودورهم الجماهيريين. وجددوا طلبهم تمثيلهم في الحكومة، وإشراكهم في مركز القرار السياسي. وأرفقت القوى والمنظمات تظاهرها باستنفار ليلي مسلح، وإعداد دفاع ذاتي، تعويضاً عن حظر الحراسة الليلية. واستبق الاستنفار والإعداد إشتباكات دامية في الأعظمية (الحي السني) والفضل (الحي الشيعي) ببغداد، قَتَل فيها مهاجمون بعثيون وقوميون مسلحون شيوعياً معروفاً هو فهد نعمان. وعاد قاسم إلى جمع مقاليد السياسة في نفسه، وأنكر جواز تقسيمها قطبين أو مستويين متعاونين ومستقلين في آن. وكرر وجوب تلقي الأمر من القيادة العسكرية، والاصطفاف وراءه هو «الزعيم»، على ما سمى نفسه. وخلص إلى القول، عائداً على بدء وجازماً: «أنا من يوحد ويجمع أطراف الشعب المختلفة». فهو، سلطة الدولة الواحدة والمستقلة، نصاب التوحيد والجمع. و«شعب» الدولة أطراف كثيرة واختلاف، على ما لا يفهم

الشيوعيون والوطنيون الديموقراطيون والكرد، شأن القوميين والناصريين والبعثيين والملكيين، حين يحسب الأولون أنهم الدولة الواحدة والشعب المختلف معاً. وحين يعيدون القول، في ردهم على خطة قاسم التي تقدم إيجازها، أن جبهة الاتحاد الوطني هي «قوة البلاد السياسية الأساسية وضمان التحرير والديموقراطية». ولما عمد قاسم إلى الترخيص للأحزاب السياسية، وعين وزراء انتخبهم هو من الحزب الشيوعي (نزيهة الدليمي) والحزب الوطني الديموقراطي (فيصل السامر) والحزب الديموقراطي الكردستاني (عوني يوسف)، حيَّى الشيوعيون إشراك «عناصر مخلصة وطنية»، في الحكومة، ولكنه لم يرَ نفسه شريكاً في الحكم: فليس هو من اختار وزيره ولم يشاور في اختياره (اختيارها). وعلى شاكلة صيغة علاقته بقاسم التي انتهى إليها الحزب الشيوعي غداة حوادث الموصل، ولخصها بالقول الحزبي والاصطلاحي انها علاقة «نقد – وحدة – نقد» ؛ وهي صيغة ستالين للدلالة على التنصل من تبعات علاقة جبهوية لا يتولى فيها الحزب الشيوعي القيادة تمهيداً لسحق «الحلفاء» أو شنقهم، على قول لينين من قبل –، عمد قاسم إلى صيغته هو: انفراد (بالأمر) – إشراك (من غير تشاور) – انفراد (يلزم بالتأييد).

وسرعان ما امتحنت حوادث كركوك، في ١٤ – ١٧ تموز ١٩٥٩، الصيغتين، «الشيوعية» «الديموقراطية» (نسبة إلى انتساب الحركة الشيوعية السوفياتية إلى الديموقراطية، وإلى الحزب الوطني الديموقراطي، وإلى الحزب الديموقراطي الكردستاني، معاً) والقاسمية. فتولية شيوعيين مراتب إدارية وعسكرية نافذة أو اضطلاعهم بقيادة هيئات اجتماعية ومحلية منظمة، في بلاد أو جهات منقسمة على معايير سياسية، وبالأحرى قومية (إثنية)، على ما هي حال بلاد شمال العراق، أدخلت (التولية) الالتباسَ والاستقطابَ على علاقات الجماعات أو الأقوام بعضها ببعض. وبلغ

الالتباس والاستقطاب ذروتهما في كركوك المتنازعة. فالمدينة التركمانية سابقاً على بعض الاختلاط، ضيقت الهجرةُ الكردية العمالية بعد الحرب كثرتَها الأهلية إلى النصف أو فوق النصف بقليل، وتعاظمت حصة الكرد إلى نحو الثلث. واجتمع التركمان، على تفرق مراتبهم الاجتماعية وتفاوتها، على عصبية قومية وثقافية مهددة إبان نزاع سياسي وقومي عربي وتركي، حين نحا الكرد إلى التكتل النقابي العمالي والحزبي (الشيوعي في المرتبة الأولى) والقومي (من طريق حلف الديموقراطي الكردستاني الشيوعي)، معاً. وغذت الهجرةُ الكردية العمالية إلى مدينة متوسطة، كانت تعد حوالي ٨٠ ألفاً مطلع العقد السادس وصارت تعد ١٢٠ ألفاً في أواخره، قريبة من التجانس الطبقي والقومي، نعرةَ القوم الأصليين والمنكفئين ونعرة القوم الوافدين و«الفاتحين»، الواحدة على الأخرى. وحمل الكرد عموماً وشيوعيوهم على الخصوص قيام الجيش ببغداد على الملكية، وعلى حلف بغداد «البريطاني» و«التركي»، على نصر مؤزر على «جبهة» أعدائهم الكثر. فأغار مسلحون كرد في تشرين الأول ١٩٥٨ ثم في الشهر الأول من ١٩٥٩، على بعض أحياء التركمان بكركوك، وعضدهم جنود من إخوانهم في العراق، وأوقعوا ضحايا في الأحياء. وكان كرد (و) شيوعيون سيطروا على مرافق المدينة التمثيلية. فترأس معروف البرزنجي بلدية المدينة، وعوني يوسف المحكمة البدائية، ومهدي حميد المقاومة الشعبية. وعين قاسم داود الجنابي، الرئيس الركن، قائد حامية كركوك أو الفرقة الثانية، قبل عزله وعزل مهدي حميد. واختلطت وجوه أو صفات القوم والحزب والطبقة أو المرتبة بعضها ببعض، وتضافرت على تمكين جماعة مستقوية بغيرها على جماعة مستضعفة.

فلما أراد تركمان كركوك الاحتفال بذكرى الثورة الأولى في موكب مستقل وعلى حدة من مسيرة أرادها الشيوعيون (النافذون المسلحون

وأهل السلطة و«الكرد» و«العمال») واحدة وجامعة، اشتبك الفريقان المتظاهران في وسط المدينة. وضلع الجنود وأعضاء المقاومة الشعبية في الاشتباك. وخلف الاقتتال ٢٠ قتيلاً تركمانياً سقطوا في الساحة، فجرَّ متظاهرو التظاهرة الموحدة والديموقراطية جثث القتلى في الشوارع، ومثلوا فيها، ونهبوا دكاناً ومقهى وكازينو، ونهب «الجنود والمقاومة والشعب» مخزن سلاح الشرطة في الإمام قاسم. وقاد الحملة نوري والي، مفوض الشرطة المتقاعد، وأنصاره. والمفوض الغازي كان، قبل إحالته على التقاعد، ممن يوالون داود الجنابي، وهو قاد غزوته على رأس جماعة من الأقرباء والأهل. وقصف بعض جنود اللواء الرابع الكرد بالهاون صالة سينما أطلس وصالة العلمين التركمانيتين، ومنازل تركمان بحي القلعة. وجرح ١٣٠ متظاهراً معظمهم من القوم أنفسهم. واضطرت بغداد إلى إرسال تعزيزات عسكرية تولت نزع سلاح جنود اللواء الرابع الكرد، ولولا التعزيزات لم ينتهِ الجنود عن إطلاق النار. والتباس الفروق الاجتماعية والسياسية بـ(فرق) الهويات القومية قاد، مرة أخرى، إلى عنف جامح وعصي على الضبط. وانقياد الكرد الشيوعيين إلى مثل هذا العنف، وإسهام الجنود والضباط ومسلحي المقاومة الشعبية والأهل فيه، ينمان بضعف تمييز مراتب القوة ومصادرها بعضها من بعض، ووجوه إعمالها تالياً. فالكردي الجندي أو المقاوم الشعبي أو الشيوعي، أو الديموقراطي طبعاً وبديهة، يحمل خصمه التركماني الضعيف والمستضعف على عدو كثير الحدود والتعريفات: «التركي» قوماً وسياسة، والبورجوازي طبقة واجتماعاً، والمديني على خلاف الريفي، والرجعي والأعزل، والمستباح في آخر المطاف. ويرشحه قربه، شأن مساكنته، إلى الاستباحة والانتهاك والقتل: فدوامه على المساكنة والمخالطة، وهو العدو على أكثر من وجه ونحو، يؤوِّله عدوه، الشيوعي والكردي والجندي والعامي المتسلط، دعوة إلى الاستئصال وتطهير «الداخل» من كدره وهجنته.

وسأل عبد الكريم قاسم، وهو يفحص الصور الفظيعة التي شاعت لضحايا القتل والسحل التركمان: «هل يمكن أن ترتكب هكذا أفعال منظمات تدعي الديموقراطية؟»، يكني عن الشيوعيين وعن الديموقراطي الكردستاني. وأجاب بالنفي، مجنباً نفسه، والسلك العسكري الذي يقوده والحلف السياسي الذي يهيمن على مجتمع الجماعات نظير هيمنته هو على قوة الدولة، الحساب والمناقشة والإدانة. وعزا قاسم القتل والتمثيل إلى «أفراد». وأحجمت القيادة الشيوعية عن إدانة جماح العنف حرصاً على «الروح الثورية الشعبية» التي لا ينفك العنف، في صورة القتل، جزءاً مفيداً وفاعلاً منها. وألقت، من وجه آخر يناقض التسويغ الثوري التبعة عن القتل والتمثيل والنهب على «الطورانيين» التركمان «عملاء الامبريالية». وكاد التنديد بالفظائع يودي بحسين الرضي، قائد الجناح المتشدد والأقلي في الحزب الشيوعي وداعية تمسك المقاومة الشعبية بسلاحها، بعد تحميله المسؤولية عن تمادي العنف. وحال دون الاستقالة إخراج الشرطة تقريراً سرياً «مناسباً» يعزو القصف بالهاون وأعمال القتل إلى «مجهولين». وبادرت القيادة الشيوعية، لقاء التقرير، إلى شجب التعذيب والتمثيل والسحل ونهب الممتلكات وانتهاك القانون، ودانت «بعض الجماهير البسيطة وغير الحزبية» على الأفعال المرتكبة. ولاحظت من منظور إجرائي أو تنظيمي تقريري، تكاثر الخلايا التلقائي ودوره في عرقلة اضطلاع القيادة بالـ... قيادة، وضبط «القاعدة» ومنزعها إلى الفوضى والقتل.

والأرجح أن المقارنة التي أجراها قاسم بين انتفاضة الموصل وبين مجزرة كركوك حملته على ملاحظة الأضرار الثقيلة التي يلحقها به وبـ«حكومته» أو نظامه حلفه القوي بالشيوعيين، وأداؤهم دور القوى الشعبية والاجتماعية والجماهيرية التي تساند من تحت سلطة مصدرها

انقلاب من فوق. ففي الموصل، أخمد الانفجار العصبي العام، وفي القلب منه حركة الضباط الوحدويين الانقلابية، بؤرة عروبية أهلية وعسكرية سلكية تتهدد بغداد عبد الكريم قاسم بالانقضاض أو بالإنشقاق في كل وقت. وتحاشى حلف الحزب الشيوعي - قاسم، حين استدرج الغرضية العروبية إلى المجابهة العسكرية والأهلية، تمدد التأليب العروبي إلى الأنبار وعشائرها غرباً. ولا شك في أن المجابهة الموضعية أسفرت عن أكثر من مئتي قتيل (ولا يرى صاحبنا قرائن واقعية على تقدير يقرّب العدد من الآلاف السبعة التي زعمها البعثيون)، ورفعت نصباً عربياً رمزياً جعلته الروايات اللاحقة معيناً يستنهض الثورة على خليط «الشعوبيين» والشيوعيين الشيعة المفتعل والمتخيَّل، بعد ربع قرن على الحادثة - غير أن الثمن الباهظ هذا أخلى لقاسم عهداً دام نحو ٣ أعوام ونصف العام، انفرد بالحكم في أثنائه من غير شريك، وأَمِن تهديد زملائه العسكريين.

وأما حادثة كركوك، فاستدرج إليها الحزبُ الشيوعي، أو شقه الكردي والعصبي الراجح، قوماً ليسوا أعداء قاسم، ولا هم قوة شعبية أو مركزية أو استقلالية انفصالية تملك موارد التوسع والاستمالة إلى غرضيتها أو «برنامجها» المضمر. وجاء انفجارها، وعنفها المروِّع، مثالاً على ما قد يرتب انخراطُ قوى جماهيرية وشعبية ظرفية (لم ينشأ انخراطها عن بواعث ذاتية مديدة ومجربة) في منازعات أطراف السلطة على المواقع، وعلى موازين القوى، من جموح وشطط. فالتسلط الشيوعي الإداري أو البيروقراطي على المنظمات الجماهيرية، واستدخال نفوذ الحزب بعضَ أسلاك الدولة وأجهزة القوة على وجه التخصيص، خيَّلا للحزب جواز خوض النزاعات الشعبية من غير احتساب عوائده على مكانة المركز، وعلى مصالح «الثورة» كلاً وجميعاً. والغفلة عن احتساب العوائد على الوجهين قرينة

على دوام منطق الانقلاب، وإضعافه قطبي الدولة المتماسكة والمتفرقين، قطب المركز الجامع وقطب الشعب (أو المحكومين) الكثير. فعمد «الزعيم الأوحد» إلى الانقلاب على منطق الانقلاب ومساومته الاضطرارية، وفكَّ الشراكة القائمة على تقسيم عمل سياسي ينيط البتَّ والأمر بصاحب القوة العسكرية والمركزية، و(ينيط) بالقوة الجماهيرية والاجتماعية حماية رأس السلطة ونظامه لقاء استجابة مصالحها القطاعية والإدارية المنضبطة، ونفيها من السياسة ومنازعاتها. وأمر قبل مضي أسبوع واحد على مجزرة كركوك، وفي غضون ٣ أسابيع، باعتقال مئات الشيوعيين ومناصريهم، وعطل المقاومة الشعبية ولجانها وفِرَقها، وأغلق مكاتب فروع اتحاد الشباب الديموقراطي، وأتبع غلقها بغلق مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، وسرح ١٧٠٠ ضابط احتياط من الدورة الثالثة عشرة التي حظي الشيوعيون بذروة نفوذهم فيها. فَشلَّ المنظمات الجماهيرية في المدن، وجفف مصادر التطوع العسكري والتحريض الجماهيري. وأرجأ إلى ٩ أيلول ١٩٥٩ إلغاء قانون كان فوَّض اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لجمعيات الفلاحين، ونفوذ الشيوعيين فيها غالب، بالترخيص للوحدات الفلاحية المحلية. ونقل التفويض إلى حكام المحافظات، العسكريين غالباً، وحصره فيهم. وعلى رغم قسوة التدابير الرسمية القاسمية، وسع المنظمات المجربة، مثل اتحاد الطلاب وبعض النقابات العمالية ونقابة المعلمين الرسميين، الصمود في الانتخابات النقابية.

وآثر الشيوعيون الانكفاء الطوعي على المجابهة. وقاد الانكفاءَ جناحٌ وصف بـ«اليميني»، نعى على حسين الرضي، «اليساري»، تعثره بالمسائل التقليدية الإجرائية والكمية التي يتوارث الشيوعيون الطعن عليها منذ شباط ١٩١٧ الروسي: النحو العددي والتردي النوعي، انكماش القوة الحزبية القيادية، سطوة «النمط البيروقراطي» على القيادة، ضعف القيادة الجماعية،

المبالغة في تقويم النفس وبخس الكتل الحليفة تقويم قوتها، وإفساد التعاون مع الحلفاء، الخ... وهذه أحوال تتوالى على طبيعة جوهرية هي «الحزب»، تنهض بدور ناجز التعريف هو «الثورة»، وقيادتها وصفة القوى الطبقية التي تقودها، على ما هو محفوظ في لوح العلم المتناقل في الطليعة وذراريها. واقتصر تناول مسألة الشراكة في الحكم، وأقر بأنها «المسألة المركزية»، على إنكار صبغها بصبغة استعراضية، وإحاطتها بـ«ضجة كبرى» أوهمت عبد الكريم قاسم والحلفاء برغبة الحزب في الاستيلاء وشيكاً على السلطة. ورد «اليساريون»، على جاري تقليد سوفياتي وأممي عريق كذلك، بـ«طبيعة» قاسم ونظامه: فهو يصدر عن «(تمثيل) واعٍ للبورجوازية الوطنية» يقضي بضبط الطبقات الثورية والمحافظة على جهاز الدولة. وأغضت المناقشات، أو ما يلخصه المؤرخ منها وما يقتطفه من محفوظاتها الحزبية، عن الواقعة الحاسمة، أي حظر المنظمات المفترضة شعبية أو طبقية واجتماعية، المسلحة منها والمدنية النقابية مثل اتحاد جمعيات الفلاحين، من غير مقاومة أو مدافعة، ومن غير أن يثير الحظر استنكاراً ظاهراً. ولم يدع المتضررين، من فلاحين وعمال وطلاب ومحامين وصحافيين، إلى المحاماة عن مصلحتهم الحيوية في «التنظيم» والتكتل والتماسك. فانجلت الهيئات الاجتماعية والنقابية الطبقية – وهي «اختصاص» الحزب الشيوعي وعنوان إسهامه المتميز في إخراج الثورة أو، بعبارة متواضعة، التيار الديموقراطي من قوقعتهما البورجوازية الصغيرة الغائمة إلى رحاب الامتحان الاجتماعي الحقيقي ومضامينه المادية – (انجلت) عن منظر تزييني ومسرحي نصبه الحزب الشيوعي، وتوسل به إلى أداء دور سياسي واجتماعي متمم لتربع الزعيم العسكري في سدة الأمر المباشر.

فأيقن قاسم، إذا كان ساوره شك، أن المنظمات الجماهيرية والاجتماعية التي تعهّد الشيوعيون وحلفاء اتحاد الجبهة الوطنية اضطلاعها بإرساء

سيطرة الزعيم الانقلابية والشكلية والفوقية (من غير نعوتها هذه) على ركن شعبي وطني اجتماعي متمم، ليست إلا صنيعة الحزب والحلفاء، ولا قوة لها من تلقائها ومن مصالح أصحابها. والحزب والحلفاء هم ثمرة من ثمرات الانقلاب القاسمي، وصدى من أصدائه. أو هم، بعبارة أدق، فرع أو فروع على أصله الواحد والمكتفي بنفسه، وقوة احتياط تكتيكية يحركها المركز. وأظهر اختبار كركوك أن حسبان هذه القوة نفسها، أو بعض أجزائها، أصلاً مشاركاً، وعلى قدم سواء و(مع) رأس الدولة، قد يوردها ويورد معها الرأس (مورد) نزاعات مدمرة. فترفع الغطاء عن ضعف رأس الدولة، وعن ركاكة السند الشعبي الوطني والاجتماعي.

نهج الاستيلاء

ولم تلبث محاولة البعثيين اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، غداة حوادث الموصل وكركوك وذيولها وإعدام ضباط انتفاضة الموصل (في ٢٠ أيلول)، أن كذبت ظن قاسم، وحسبانه أن في وسعه الاستغناء عن حلف الحزب الشيوعي، وصدّقت خشيته الارتهان للحليف الحزبي ودينه له بالبقاء في رأس السلطة. فما أن شاع، بعد اطلاق النار على الزعيم وهو يقود سيارته بشارع الرشيد البغدادي، أن الاغتيال هو الفصل الأول من الخطة؛ والاستيلاء على وزارة الدفاع هو الفصل التالي؛ ودعوة الرئيس أول الركن صالح مهدي عماش والفريق الركن رئيس مجلس السيادة نجيب الربيعي (القوميين) إلى ملء الشغور الناجم عن اغتيال قاسم هي الفصل الثالث – حتى امتلأت الشوارع والطرق التي تحيط بالوزارة بالمتظاهرين. وعمد الجنود في المعسكرات والثكن حول بغداد إلى الاستيلاء عليها، واعتقال الضباط المظنونين. فرجع رئيس الأركان، أحمد صالح العبدي، في التحاقه بالانقلاب حين سيطر ضباط شيوعيون على

وزارة الدفاع. وكان الإجراء جزءاً من خطة طوارئ سرية أعدها الشيوعيون، وتقضي بالاستيلاء على الحكم إذا قتل قاسم، وخسروا هم ضمانة «وجودهم» المادي (الجسدي) والسياسي الفعلية والواقعية، حين لا ضمانة قانونية أو بالأحرى دستورية. وأعاد انفجار الصراع على رأس السلطة، وإناطة الانتصار أو الخسارة بسلامة الرأس أو قتله، تنبيه القطبين، قاسم والحزب، إلى رجحان كفة الرأس في ميزان علاقتهما الواحد بالآخر. فالأشهر الخمسة عشر التي انقضت على تقويض الملكية، ونشرت دستوراً موقتاً، وأحلّت جمهورية عامية و«اجتماعية» محلها، وسنت قانوناً أباح كثرة الأحزاب، من غير انتخابات نيابية ولا انتخابات رئاسية متوقعة ولو على وجه التقدير، هذه الأشهر المنقضية لم تقلب موازين أو معايير بلوغ السلطة أو الاستيلاء عليها عما كانت عليه في العهد الملكي. ولم يفت الأمر الشيوعيين، ولا عبد الكريم قاسم بديهة. ولكن إدراكه، على هذه الصورة الحاسمة والجازمة، كان رائد عمل حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي وإعداده الدؤوب للاستيلاء على السلطة والدولة.

فهو خلص من مراقبة المسارح العربية القريبة والمتصلة، وأولها وأقربها المسرح العراقي، إلى صوغ نهج في الاستيلاء على الحكم، ركنه الداخلي الانقلاب العسكري الحزبي، أي السعي في التخفف من ازدواجية النواة الانقلابية التي اضطلعت بانقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، وجمعت شطراً قاسمياً عراقوياً، مجهول الموارد والتركيب والعناصر، إلى الشطر القومي والعروبي، الخاوي الوفاض من سياسة ينتهجها غداة الانقلاب. وحين اضطر حزب البعث، في ١٧ تموز ١٩٦٨، إلى التحالف ظاهراً مع ضباط غير حزبيين ولا غنى لنجاح الانقلاب عنهم، أعد خطة ملحقة بالخطة الأولى، هي تتمتها اللازمة، وتقضي بالتخلص السريع والحاسم من الأدوات المستعارة والانفراد دونها بالجيش. والركن الثاني هو إعداد «ظهير شعبي» حزبي ومنظم يتولى القمع

والأمن البوليسيين والخاصين اللذين لا قبل للجيش النظامي واستخباراته بهما، وقد يعودان عليه بالانشقاق. وهما يتطاولان إلى أعداء الحزب وأهدافه الخاصة والحميمة، وتستفرغ فيهما عناصر «منتخبة» عدوانية وعنفاً مدمرين.

وأعقب محاولةَ البعثيين اغتيال قاسم، ودور الحزب الشيوعي ولجان مقاومته الشعبية المسلحة في الحؤول دون نجاحها، ما يشبه عودة إلى المنظمات الجماهيرية التي ينشط الحزب في دوائرها وبين ناسها. فأحرز انتصارات في انتخابات اتحاد الطلبة، وجمعية الاقتصاديين والاتحاد العام لنقابات العمال والمجلس العام لنقابة المعلمين. وسعى في بلورة خط سياسي «وسطي». فأطرح المسائل السياسية التي حسب أنها عكرت صفاء الوفاق أو الوحدة بين القوى المتنازعة أو المتقاتلة: فأقر بإزاء عبد الكريم قاسم علاقة خالية من التحفظ. ويفهم من هذا أن الحزب الشيوعي يؤيد قاسم تأييداً لا يقيده التساؤل عن تمثيل الرجل بورجوازية متوسطة تخشى الطبقات المسحوقة وتريد المحافظة على أبنية الدولة ووظائفها الأمنية، ولا تقلقه «مزاجيته» المفترضة. وحمله إطراح المسائل السياسية على دعوة القوى «الوطنية» إلى رص الصفوف، والقوى القومية «المخلصة» إلى التنافس السياسي «المشروع». وحين بادر الديموقراطيون الوطنيون إلى الاشتراك في تظاهرة فلاحية أعلنت برمها بتباطؤ بعض إجراءات الإصلاح الزراعي، رد الشيوعيون، بوحي من خطهم الجديد وتعليقهم المسائل السياسية، بالطعن على المبادرة بذريعة تفريقها الصفوف، ونفخها في الاختلاط والتباين، أن الفريضة الأولى هي الجمع والتوحيد والسكوت عن الخلافات والتناقضات.

ويعول الانتظار على تحجير أو تثبيت موازين القوى، وقسمتها بين حكم قاسم وبين معارضة القوميين والمحافظين على حالها، إلى أجل غير

مسمى. وفي ضوء المنطق «التطوري» أو الارتقائي الذي ينظم الوقائع، على ما ترى الحركة الشيوعية ومراتبها، لا بد من استقرار الأمور على نصابها: وهذا يقضي بأن يلتقي الحلفاء التقدميون والمخلصون بعضهم بعضاً، وبأن يتعرف الحاكمُ الذي لا يستقيم حكمه إلا بتمثيل طبقات اجتماعية دون غيرها أصحابَ المصالح الحقيقيين الذين يساندونه ويدين هو لهم بمدهم بعوامل القوة المناسبة، من حرية تنظيم حصرية وتسليح حصري كذلك، وتقديم على هيئات الدولة. ويضمر الانتظار، في صيغته هذه، وجهاً يخالف المقدمات الشيوعية السوفياتية في موضوع السلطة الانتقالية الوطنية والديموقراطية. فهو يفترض أن قطب السلطة، المستولي والبيروقراطي، يغلب قطب «الشعب»، أو المنظات الحزبية والنقابية والجماهيرية التي تنوب منابه، في إطار الزوجين، السلطة - الشعب المتلاحمين. والقول أن ضمان وطنية السلطة الانتقالية وديموقراطيتها هو الجبهة الوطنية والشعبية واتحادها، لا ريب صحيح. ولكن قطب السلطة هو الراجح. ومأزق الموقف والرأي هذين، على افتراض اتفاقهما بعض الوقت، يؤول إلى الرضا (الشيوعي السوفياتي) بتعليق الحزب الشيوعي ومنظماته الجماهيرية كلاً وجميعاً ومن غير بقية. وهذا ما حصل في حال مصر الناصرية، في غضون الأعوام ١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢. وهذا ما رفضت قيادة الحزب الشيوعي السوري أن يحصل عشية شباط ١٩٥٨ وغداته، وما لم يتح له أن يحصل في العراق إلى حين سقوط قاسم. ولعل العامل الأول في التقرير هو قوة المنقلبين على النظام القديم وتماسك السياسة والسلطة اللتين وسعهم الإرهاص بهما والشروع في إنفاذهما، على ما مر الكلام من قبل.

ومن العسير أن تكون دلالة الموقف والرأي الشيوعيين، في هذا الظرف الحاسم، غابت عن مراقبين منخرطين في المعمعة العراقية، في صدارتهم البعثيون «الصاعدون» والناصريون والقوميون عموماً. والأرجح أن أقطاب

العلاقات والنزاعات السياسية العراقية خلصوا، في ضوء أزمة محور قاسم - الحزب الشيوعي المتجددة والمتناسلة إلى أن حلف قطب السلطة المستولي مع حزب جماهيري مستقل بنفسه بعض الاستقلال، ويقيم بعض الاعتبار لإثنينية السلطة - الشعب، (هذا الحلف) محكوم بمنازعة لا غاية تنتهي إليها، وبإخفاق أكيد. وعلى هذا، لا بد من سند شعبي يحسن به أن يكون مسلحاً وقاتلاً، على شاكلة الحرس القومي، البعثي، في ١٩٦٣، فيتولى شل القوى الحزبية الأخرى، المسلحة جزئياً، ويقضي عنوة، ومن غير اعتبار قانوني أو دستوري، على أبنيتها المنظمة وأهل هذه الأبنية. (وهذا على خلاف الجيش الوطني أو الحكومي الذي لا يسعه الاضطلاع بهذه «المهمات» قبل إنجاز «بربرته» على ما قيل في بعض جيوش أميركا الجنوبية في عقدي الستينات والسبعينات وشطرٍ من الثمانينات من القرن العشرين؛ وقيل في الجيش الجزائري في أثناء حرب حرب الاستئصال التي شنها على الجماعات الإسلامية الإرهابية والمسلحة في عقد التسعينات؛ ويصدق القول اليوم في حرب قوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية وقوات «حزب الله» - لبنان وقوات لواء الفضل بن العباس - العراق إلى بقايا الجيش النظامي السوري المتماسكة، بسوريا؛ ويصدق في قمع قوات الجيش والشرطة المصرية الحركة الديموقراطية المحلية، ثم فضها اعتصامات الإخوانيين المتعمدين استدراج القوات المسلحة إلى الارهاب.)

ولكن الحرس القومي، من غير حزب شديد الولاء والتبعية وملحق بالرأس الحاكم مباشرة، ليس إلا جزءاً من إجراءات تأمين السلطة غير المقتسمة، المجتمعة والمتكأكئة. وكان هذا المرحلة الثانية من مراحل الاستيلاء على السلطة الذي خطط له صدام حسين وأنجزه في أقل من عقد من السنين. وهذه المرة، كانت الاستفادة من الأزمات السابقة الشيوعية والقاسمية ظاهرة. فالحرس القومي العنيف «حرر» الجيش

الوطني من تبعات القمع الغرضي أو الفئوي، ورد عنه الانقسامات التي قد تترتب على الولوغ في الدم الأهلي. ولكن هذا لم يعف الجيش الوطني من دوره مفتاحَ إعلان حال الطوارئ، وجهاز القوة الراجح، والباب إلى السلطة والاستيلاء عليها. فأقامت القوى المتنافسة على تكتيل العسكريين القريبين من قصر الرئاسة وحرسها ومن مقار أركان الفرق ووزارة الدفاع وقلعة الاستخبارات ومبنى الإذاعة والتلفزيون. وبرز رجحان المرحلة «الانتقالية» في ميزان الاحتفاظ بالسلطة زمناً يُعد فيه «الشعب» ويؤهل للانقياد والطاعة وحب السلطان وتمليكه هو وذريته وتأليهه. وحمل هذا على معالجة مسألة الحزب المساند فالمستولي على نحو يخالف المعالجة الشيوعية في البلدان الخارجة عن السيطرة الاستعمارية ومنها. فركن هذه المعالجة هو صيغة الجبهة المركبة، عددَ أحزاب وبرامج و«مهمات». ولا بد داخل الجبهة من قطب غالب هو صاحب السلطة أو ولي الأمر الفعلي. وقد يرجو القطب الجبهوي الغالب إذا لم يكن هو صاحب السلطة الآمر، أن يُعهد إليه بولاية جماهيرية مساندة، لا تصنع ظاهراً إلا حماية رأس السلطة أو «نظامه»، وغرسه في أرض شعبية تترجح بين الولاء والضغط. وبدا هذا كله، في الاختبار العراقي، مصدر أزمات يأخذ بعضها بتلابيب بعض، ومنشأ منازعات داخلية وأهلية دامية تمتحن في كل مرة دوام الجماعة الحاكمة وتقسرها على مناورات معقدة. فخلص البعثيون والناصريون والعروبيون العراقيون، شأن نظرائهم وإخوتهم من غير بلد عربي قريب، إلى أن على صاحب السلطة الواحد أن يستبطن سنده الشعبي والحزبي، وعلى السند أن يقتصر على دور واحد هو مشايعة قطب السلطة، والتمكين له في مرافق الحكم وأجهزته، وتطويق سلطانه بأطواق الولاء المتاحة، من الطوق الحزبي إلى الطوق العصبي المذهبي فالطوق الأهلي والوطني والقومي والمصلحي. فالحاجز المبدئي والأصلي بين الحاكم وبين

المحكومين، أو بين الدولة وبين الشعب، وبالأحرى بين السلطة وبين المجتمع، إذا أقر بحقيقته تهدد «النظام» وكتلته المندمجة بالتجاذب والضعضة والانهيار.

ونهجُ الحزب الشيوعي المعلن غداة محاولة البعثيين اغتيال قاسم في أواخر ١٩٥٩ معلمٌ على طريق بلورة هذه الصيغة. وهو معلم على سبيل استخلاص النتائج المترتبة على تعليق دور الحزب، والسكوت عن الخلافات التي برزت بينه وبين قاسم في كركوك. وحيث حسب الحزب الشيوعي أن إعلانه تنحية الخلافات، وقصره دوره على التأييد والمساندة غير المشروطين، واعتزاله مكانة القطب النظير، قمينة إذا اجتمعت بتطمين عبد الكريم قاسم، وإرساء صفو علاقة آمنة به، اضطغن قاسم على حليفه توليه الدور الحاسم والراجح في الدفاع عنه، وتحصين وزارة الدفاع من السقوط بأيدي كبار الضباط القوميين والبعثيين. فاضطلاع الحزب الحليف والمختلف بحماية «الزعيم الأوحد» أظهر على الملأ ضعف الزعيم، ودينه بسلطانه ودوامه للحليف المزمع التخلي عن التماس طلب أو شرط يشْتم منه التحفظ أو النزاع. وذلك أن بين الحزب الشيوعي وبين المنازعة الجدية والمستقلة على السلطة حاجزين صفيقين وقاسيين هما الهوية القومية والتحفظ السوفياتي القاطع عن استيلاء حزب شيوعي «سوفياتي» على السلطة في بلد عربي ومشرقي أو شرق أوسطي. ولم يفت قاسم المأزق الذي يتخبط فيه هو. فجزى الحليف والسند عن تأييده إياه، وحمايته وزارة الدفاع، مقره السلكي والرئاسي، قانونَ جمعيات جديداً أصدره في أول شباط ١٩٦٠. وكان زكي خيري قدم إلى وزارة الداخلية علماً وخبراً بإنشاء حزب سماه الحزب الشيوعي العراقي، وبنظامه الداخلي وبرنامجه الوطني. وفي اليوم نفسه، قدم داود الصايغ علماً وخبراً بإنشاء حزب شيوعي عراقي آخر. وكان الصايغ صاحب رابطة الشيوعيين

العراقيين، في ١٩٤٤ – ١٩٤٧، ومن أنصارها، من بعد، مديرُ إذاعة الزعيم في ١٩٥٩، وسكرتيره العسكري والمفتش العسكري العام. وخول قاسم الصايغ نشر صحيفة **المبدأ**، وخصه بمقابلة.

وشن «الحزب»، حزب زكي خيري، حملة على انتحال الصايغ صفة وتاريخاً وتقليداً تعسفاً أدت إلى تنصل ٦ من ١٠ أشخاص، وقعوا التماس ترخيص «حزب» الصايغ، من التوقيع. ولم يسقط بيد قاسم، فاشترط على الحزب الأصلي مقاسمة الحزب الدخيل والمنحول لجنة تأسيسية مشتركة، وإقالة أبرز أعضائه: حسين الرضي وعامر عبدالله وجمال الحيدري، ولما رفض الحزب الشرطين، رخص قاسم للصايغ بحزبه الشيوعي. ولكنه رضي بتغيير إسمه التاريخي إلى حزب اتحاد الشعب، باسم صحيفته المركزية، وحذف الصفة الثورية من تعريفه نفسه، ولطف المرجع «الماركسي – اللينيني». فأصر وزير الداخلية على رفض الرخصة. وفي منتصف شباط، أي في خضم التجاذب هذا، أقال قاسم وزير الإصلاح الزراعي، الشيوعي ابراهيم كبه، من عمله. وأعلنت قيادة الحزب عزمها الدفاع عن «النظام الوطني القائم» وإرفاق دفاعها بانتقاد «سلبياته». فانتهت إلى حيث سبقها قاسم: فإذا كانت القيادة الشيوعية مضطرة إلى المحاماة عن نظام الرجل، وباعثها على نهجها الاضطراري هو «وطنيته»، ونهوضه سداً دون استيلاء التيار العروبي القومي، حليف بعض المحافظين وعدو الشيوعيين الأقوياء «الوجودي»، على السلطة، فلتفعل ذلك من غير جزاء ولا لقاء معلنين، وعلى الخصوص من غير ملابسة لسلطة قاسم تزج بها وبصاحبها في منازعات الأقوام والطبقات والهويات والمعسكرات. فهو، قاسم دان بحصوله على السلطة، وقيادته الانقلاب، إلى عسر تعريفه واشتباه هذا التعريف. والأرجح أنه حسب اشتباه التعريف ودوامه ضمانَ (دوام) تربعه في سدة الجيش والدولة.

فيكفيه ألا يتهدد الشيوعيين في وجودهم، على نحو ما يصنع التيار القومي، وجناحه البعثي على الخصوص، ليدينوا له بحلف قوي ولا خيار لهم فيه.

«الاجتماعيون» والأهل «السياسيون»

وعلى رغم هذا، لم ينفك الحزب الشيوعي جزءاً من كتلة قاسم الحاكم وبعضاً من هوية سلطته السياسية (العراقوية وغير القومية) والاجتماعية (الإصلاح الزراعي وتأليب الطبقات المتوسطة والإلحاح في اقتسام أوسع للريع النفطي). وعلى قاسم، إذا شاء التخفف فعلاً من الملابسات الشيوعية، أن يجرد الحزب الحليف من المواقع المادية والمعنوية التي يستقوي بها وتنسبه إلى الكتلة الحاكمة. وإذا وسعه توزيع المواقع والريوع المستخلصة على أنصاره المباشرين والمخصوصين، إذا وجدوا وتمتعوا بالكفاءة الإدارية النسبية التي تخولهم الاضطلاع بمواقعهم - عاد عليه التوزيع غنماً وربحاً. فحظر نشر صحف شيوعية محلية، وتوج الإجراءات المحلية بحظر **اتحاد الشعب**. وصرف تدريجاً أنصار الحزب ومؤيديه وأصدقاءه من كل المناصب البارزة، العسكرية والمدنية. وضيقت الشرطة الخناق على المنظمات الجماهيرية، وطاردت وجوهها البارزة والأنفار الغفل: فمن ٨٤ ألف عضو عدّهم اتحاد الشباب الديموقراطي تقلص العدد إلى ٢٠ ألفاً في صيف ١٩٦٠، حين عقد الاتحاد مؤتمره الثاني (والأخير). وغداة المؤتمر، سُجن ٢٢٦ كادراً، واعتقل أمينه العام، وفي ربيع ١٩٦١ حُل من غير بقية. ومنذ منتصف ١٩٦٠ ضيقت الأجهزة الأمنية على رابطة النساء العراقيات، وأغلقت فروعها الـ٥٣، الواحد بعد الآخر. واضطرتها إلى الغاء أنشطة محو الأمية والتدريب على الأعمال المنزلية التي كانت تقوم بها. ويدين اتحاد الطلاب الثانويين إلى دوام رمق من الحياة فيه إلى

خصمه البعثي النشيط، الاتحاد الوطني لطلاب العراق. وأنزلت أجهزة قاسم أقسى الضربات بالنقابات العمالية التي أنشأها الحزب الشيوعي ورعى نموها: فدعت عمال السكك الحديد، بعد أن أرهبتهم، إلى الاقتراع لمرشحي الإدارة إلى الانتخابات النقابية، ولما تردد بعضهم طردتهم من العمل. وتعقبت المناصرين والمحازبين في النقابات الأخرى إلى رأس المجلس المركزي: فسجنت أمين الاتحاد علي شكر وآخرين. وحرمت ٣٢٦٠ جمعية فلاحية مرخصة من الترخيص، وشقت حركة الفلاحين، فاستمالت شطراً واستعدت شطراً. فأمكنت متوسطي المزارعين وميسورين من السيطرة على الجمعيات. وفي أيار ١٩٦١، في ختام هذه الإجراءات المتصلة، ختمت وزارة الداخلية مكاتب حركة أنصار السلم بالشمع الاحمر، ولم تعلن حلها، ولا دعت وجهها، عزيز شريف، إلى التنحي والصمت. وأحجم ٧٢٨ محامياً، من ١٢٦٢ تعدهم جمعية المحامين، عن الاقتراع إلى هيئة إدارة الجمعية، ففاز القوميون. وتقلصت الأصوات التي حازها المرشحون الشيوعيون إلى إدارة نقابة المعلمين من ٨٠ في المئة (في ١٩٥٩) إلى ٢٩ في المئة (١٩٦٢).

وتقليص نفوذ الشيوعيين أو دالتهم في النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والطالبية والنسائية والعامة - وهي حصون «مجتمع مدني» في وجه السلطة وبإزائها، أنشأ الحزب الشيوعي معظمها في سياقة تحصين الجماعات التي نازع بها السلطات المستقرة وفي سبيل حماية نفسه وحماية سلطة قاسم المقتصرة على جهاز القوة المركزي تقريباً - أضعف هذه الحصون، وجردها من مسوغات قيامها واستقلالها، وقسمها غرضيتين سياسيتين وعصبيتين متناحرتين، ومهد التقليص الطريق إلى استباحة بيئاتها ورعاتها ومناصريهم. فالاضطرابات الدامية التي عصفت بالموصل وكركوك والرمادي وأحياء الأعظمية والكرخ ببغداد لم تقتصر على المنازعة

والخلاف السياسيين، والداميين. والضباط ووجهاء الأسر والأحياء والعامة الذين قتلوا في الاشتباكات والهجمات والمدافعات والاغتيالات، لم يكونوا أفراداً على حدة من عصبياتهم الأهلية، ومجردين من مراتبهم وروابطهم وأنسابهم، ويعرّفون بأفكارهم أو ميولهم «القومية» ويعرّف خصومهم بأفكارهم «الشيوعية» أو «الوطنية»، على ما يؤثر الشيوعيون القول. والتمثيل بالقتلى، وسحل الجثث قبل أن تنسل منها الحياة وحرقها، والإجهاز على الجرحى في المستشفيات وفي سيارات الإسعاف، ومحاصرة الأهالي في الدور المحترقة، وتسليط القنص على السكان – هذه وغيرها من رسوم حروب الأهل والعشائر والديرات وثاراتها تنم بملابسة العصبيات الأهلية والقومية (الأقوامية) المنازعات السياسية الوطنية.

فما أن أنس خصوم الشيوعيين وأنصارهم في المنظمات الجماهيرية من عبد الكريم قاسم تنصله من حلفه الوثيق بهؤلاء، وتركه إياهم من غير حماية أجهزة الشرطة وحصانتها، حتى بادروا إلى الاقتصاص الثأري من الذين حملوهم المسؤولية عن القتل والتمثيل والسحل. فتولت جماعات أهلية حزبية منظمة بالموصل وكركوك... تعقب حزبيين وأنصار «شيوعيين»، من غير تمييز الصفة أو تحقيقها، واغتيالهم، أو اطلاق النار على مكاتب صحيفتهم، وعلى مسيراتهم. واضطلع محازبو الحزب الإسلامي، الإخواني، وأنصاره بدور راجح في الاغتيالات والثارات وأعمال الترويع. فهم ربطتهم علاقات قوية بضباط محافظين، بعضهم كان يتولى وظائف قيادية في جهاز الشرطة. فجمعوا وسلحوا بعض أصحاب الثارات من أهل الموصل وغيرها، وجندوا محازبين في صفوفهم، واستأجروا «أوغاداً محترفين»، وسلطوهم على المحازبين والأنصار الشيوعيين. وفي الشهر العاشر من ١٩٦١، بلغ عدد قتلى «الشيوعيين» في هذه العمليات ٢٨٦ (على ما أعلن حسين الرضي

في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الثاني والعشرين). وبلغ عدد قتلى الثارات القومية والإسلامية بالموصل وحدها في الأعوام الثلاثة التي أعقبت حوادث الموصل إلى نهاية حكم قاسم، ٤٠٠ قتيل شيوعي وحليف أو صديق. واضطر إلى مغادرة المدينة هرباً من الثارات، نحو ٥٠ ألفاً هم ربع عدد سكانها تقريباً.

ودور الحزب الإسلامي الإخواني في الثارات الأهلية، غداة الحرب «السياسية» التي أصلاها أهل العصبيات بعضهم بعضاً وتصدرها ظاهراً حزبان أو تياران سياسيان وإيديولوجيان يتنافسان على السلطة، قرينة على تبلور عصبية سنية وعربية عراقية على حركة سياسية واجتماعية «علمانية». وتغرف هذه الحركة من معينين اجتماعيين معارضين: الشيعة، وهم كثرة السكان وتمثيلهم السياسي على خلاف الاقتصادي والثقافي ضعيف، والكرد، وهم قلة مرصوصة في وجه السلطة «القومية» وشديدة الانقسام العصبي والاجتماعي المرتبي في الداخل. وآذن تبلور عصبية سنية وعربية عراقية، من طريق منظمة إسلامية دعوية اجتماعية وعسكرية، حين بعث اضطرابُ رأس الدولة العصبيات المتلاطمة وجنّدها في حروب سياسية أو عمومية مدارها على الدولة والاستيلاء عليها، (آذن هذا) بانقلاب الحياة السياسية ومنازعاتها وعلاقاتها من حال تقليدية اعتقادية سنية، ويُكنى عنها بصفة «الاجتماعية»، إلى حال محدثة إرادية ومنظمة تنحو إلى العمومية، ويكنى عنها بصفة «السياسية». وأرهص الانقسام على هوية العراقيين، وميزان الجماعات الذي غلب في كلا الحزبين المتنافسين والمتقاتلين، بدبيب «الحروب» الأهلية في مجتمع الجماعات العراقية ، وبوقف الدولة والسيطرة عليها على جماعة مستولية واحدة. فتقصر وظائف الدولة العمومية والتداولية والمعيارية على «وظيفة» السيطرة والاستتباع.

وعلى الجهة الشيعية من التأليب والتجنيد الدينيين، انتهز بعض معممي النجف، شأن الشيخ مرتضى الياسين والسيد ميرزا مهدي الشيرازي، فرصة ضعف الشيوعيين والعلمانيين عموماً، وهم المحرضون المتحمسون على غلبة تدين شعائري ومشهدي على جمهور الشيعة الإماميين، فحرضوا على الانتقام منهم. وأفتوا، ولعل هذه الفتاوى الداخلية أو الأهلية في حق جماعات من الناس الأولى من صنفها، بإثم الشيوعيين، وببطلان صلاتهم وصومهم، وحرَّموا لحم قصابيهم وتوريثهم المواريث وقبول مواريثهم. ولئن لم يفتِ العلماء المعممون الإماميون بالقتل - وبعض مجدديهم كانوا ابتدأوا يومذاك عن يد محسن الحكيم ويد محمد باقر الصدر وغيرهما كثير إنشاء منظمة سياسية «إسلامية» وعالمية نظير الشيوعية وعلى الضد منها - إلا أنهم سعوا في إخراج الشيوعيين والعلمانيين من دائرة الجماعة وروابطها الأسرية الأساسية، آن تحاول هذه التماسك، وتأليب جمهورها المتعلم أو المثقف حول علمائها البارزين والمبتدئين. وأراد المفتون فض أهل التشيع الإمامي عن الحزب الشيوعي، وتصدره المعارضات المتفرقة وفيها معارضة أهل الشيعة. واشتهر، في هذا الوقت، تحدر بعض قيادات الشيوعيين البارزة من أسر علمائية شيعية معروفة. فالفتوى بإبطال المواريث، على جهتي الإرث، فتوى حِرفية ومهنية في أهل الصنف والطائفة، وفي أولادهم وذراريهم، فوق ما هي فتوى «إيديولوجية»، إذا جازت النسبة والصفة.

وهي قرينة، من قرائن متضافرة أخرى كثيرة، على خروج أصحاب المقامات والمكانات «العلمية» أو الفقهية الدينية والمذهبية من هيئاتهم المدرسية التقليدية، ومن إمامتهم الاجتماعية الموروثة، إلى دائرة علانية، فكرية «إسلامية» وسياسية، عريضة. فالجمهور أو العامة (على خلاف صفوة المؤمنين العلماء) لم يبقَ الكتلةَ الصماء من المقلدين،

في أعقاب العقود الأربعة على قيام الدولة الوطنية. فهو استقبل روافد المتعلمين والموظفين والعاملين في المكاتب وقراء الصحف، ومعظمهم من النازحين من الأرياف والديرات إلى المدن، وهذا الجمهور هو معين الحزبيين والنقابيين والناشطين في الجمعيات والتظاهرات والأطر الإدارية والعسكرية وطلبة علوم الدين (المتناقصين عدداً). وهؤلاء انفضوا عن الرئاسات الأهلية والأعيان وسعوا في نسج علاقات اجتماعية «أفقية». فلا يُتصور تبليغ ديني، متجدد أم محافظ ويريد إسماع «رعية» مؤمنين متعاظمة التنوع، من غير اعتبار هذه الدوائر وحاجاتها ولغتها وسياساتها. وفي ١٩٥٧، أنشأ محسن الحكيم، المرجع النجفي، حزب الدعوة، نواة التشيّع الإسلامي السياسي والحركي. وفي ١٩٥٩، نشر محمد باقر الصدر «فلسفتنا»، وهو احتجاج إسلامي على الماركسية. وقبلها بعامين قصد موسى الصدر لبنان وأقام بمدينة صور وباشر الدعوة إلى حركة عامية جامعة تدمج المتعلمين والموظفين «المحرومين» في منظمة واحدة. وفي ١٩٦٩، حاضر روح الله خميني الإيراني، بالنجف محاضرات جمعها في كتيب **الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه**، وحض على تنصيب العلماء الفقهاء قادة وأئمة على المستضعفين. وهذه أعراض انقلاب «السياسة»، أو الشأن السياسي ومعاملاته وتعاطيه في مجتمعات إسلامية، من الحجز عليها في عهدة النخب الأهلية القديمة إلى سريان محموم في جماعات متنافسة على دولة ضعيفة الأركان والمداميك.

قرارات الطوارئ والسلم والحرب وتعريف العدو والصديق... الواحدة

وفي دوامة ارتدادات الموصل وكركوك، وعراء الشيوعيين من حصانة السلطة، وتعرضهم لثارات الإرهاب الأهلي والقومي والإسلامي (على

وجهيه)، اختلف الشيوعيون على مسألة العلاقة بعبد الكريم قاسم وفروعها. فبإزاء غرق الأرياف، بعد الإصلاح الزراعي الحيوي والمتسرع، في تسيب ناجم عن هرب قدامى الملاكين الكبار وحملهم أموالهم معهم، وبقاء شطر غير قليل من الأملاك المصادرة من غير تشغيل أو تمليك، وعن تعاقب سنتين من الجفاف، دعا الشيوعيون إلى «تجديد» الجبهة الوطنية المتحدة. وكانت اضطرابات السياسات الداخلية تمتحن الجبهة المُقْوية اضطراباً قاسياً. فأحد أركانها، وهو الركن الجبهوي الوحيد فيها ربما بعد انسحاب الاستقلاليين القوميين، الحزب الديموقراطي الوطني، تفرق أحزاباً: فأنشأ وجهه البارز الثاني، محمد حديد، الحزب الوطني التقدمي، ومال إلى موالاة قاسم رداً على انتقاد كامل الجادرجي النظام العسكري والشخصي. وانشق حسين جميل، أحد وجوه الحزب، عن الجادرجي كذلك. فخلف الانشقاقان حزباً مضعضعاً. وكان الديموقراطي الوطني يعول على ولادة بورجوازية ريفية متوسطة من الإصلاح الزراعي - وهذا من شواغله الأولى والبارزة منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين - . وحاول تصدر حركة تجمع صغار المزارعين إلى متوسطيهم، وتتولى تدبير توزيع الأرض وتشغيل الممتلكات بمنأى نسبي من الإدارة وتجارة النفوذ. فاعترض المحاولةَ نفوذُ الإداريين وترجح الشيوعيين بين مهادنة كبار الملاكين إرضاءً لقاسم وبين إرادتهم الاستيلاء على الجمعيات الفلاحية وتجنيدها - إلى عزوف المزارعين أنفسهم عن المبادرة إلى تدبير شؤونهم بأيديهم.

وعندما عمد البعثيون إلى تنظيم إضراب سواقي السيارات، تنديداً بزيادة الحكومة الرسوم على البنزين، وكان هذا، أي تنظيم إضرابات اجتماعية، شأناً شيوعياً يكاد أن يكون خاصاً، تحفظ الشيوعيون عن الدعوة، ومالوا إلى صف الحكومة. وهم اضطروا، في شتاء ١٩٦١، إلى السكوت عن شن

الجيش العراقي الحرب على الكرد، وهم حليف حميم ومعقل «مسألة الأقليات القومية» العزيزة على السياسة السوفياتية و«الأممية» التقليدية: فهي محك معارضة الاستبداد القومي المركزي في البلدان المركبة، وأداة تهشيم سلطات الأعيان وحلفهم على عوام جماعاتهم. والأقليات القومية، على ما اختبرت السياسات الثورية والعامية الديموقراطية في أوائل القرن العشرين، مسرح يتيح تكتيل الجمهور وتجنيده تحت راية «شعبية»، وحمله على القتال، وطلب المساعدة الخارجية و«الأخوية»، وذلك في بلدان أو مجتمعات تقسمها العصبيات الداخلية وتندر فيها القواسم المشتركة والمحفزة. فلما جهر حسين الرضي، «اليساري»، أي الشيوعي المحامي عن استقلال الحزب بخطه المعلن والمشترط مقايضة الولاء بثمن هو حماية الحزب من هجمات الخصوم - إرادته جبه قاسم بنهج قوي في أعقاب الحرب على الكرد، تصدى له انصار المهادنة أو الولاء غير المشروط وغير المترجح. ولكن حسين الرضي، وهو الأمين العام ومسؤول اللجنة العسكرية ورأس منظمة الحزب الكبيرة ببغداد، أي بيضة القبان، كان من وجه آخر ملازم مرآة مأزق الحزب الجماهيري في علاقته بالسلطة «(المدافعة) عن الاستقلال الوطني و(الـ) محاربة الامبريالية والحرب»، و«(المنكرة) حقوق الشعب» والمتمسكة بـ«حكم الرجل الواحد»، معاً وكلاً وجميعاً، على قول حسين الرضي نفسه.

والاحتجاج لعبد الكريم قاسم، والمحاماة عنه، مسوغه الذي لا راد له هو أن إطاحته تؤدي تواً إلى «ديكتاتورية أكثر تشدداً وقمعاً». واضطر الحزب الشيوعي، تحت وطأة الحرب على الكرد وأصدائها الحادة في صفوف المحازبين والأنصار، إلى إخراج تظاهرة ضخمة نددت بالحرب هذه في أيار ١٩٦٢. ولجأت أجهزة قاسم إلى قمعها وتعقب بعض وجوهها. وباشرت الأجهزة تقويض المنظمات الجماهيرية، أو مضت على تقويض ابتدأته

منذ وقت. ولكنها، على ما يلاحظ دليلنا، تركت الخلايا والأبنية السرية بمنأى من التعقب، ولم تبلغها. وإلى هذه الأبنية انكفأ الحزب الشيوعي ومعه حزب البعث. وإذا أقر الحزب الشيوعي بامتناع السلطة عليه، وقنع بالمحل الثاني وبالمحاماة عن شغل المحل الأول من لا يناوئه علناً ولا يريد استئصاله؛ فحزب البعث، «الفتي»، والقومي، والصادر عن مجتمع جماعات سائل ومتقلب، والمختبِر التغلغل في الكتل العسكرية، والمتدرب على إنشاء قوى أهلية متحركة، والملاحِظ مأزم علاقة الحزب الشيوعي بقاسم وعلاقة هذا بذاك، لم يكن مقيداً بالقيود التي شلت الشيوعيين وصرفتهم عن الإعداد للاستيلاء على الدولة العراقية. فلا ترجُّح الهوية، والتباس العراقوية والعروبية، يقيدانه؛ ولا مصالح السياسة السوفياتية وحلفها بالسياسة الناصرية تثقل كاهله. والمثال «الديموقراطي – الوطني» أو مثال الدولة الريعية قاسم مشترك بين القوى العامية المتفرقة على اختلاف مشاربها.

وعندما دعت قيادة البعث القومية، المنعقدة بحمص في أيار ١٩٦٢، قيادة قطر العراق إلى إعداد خطة انقلاب على قاسم، وقرنتها بخطة سورية أوكلت إلى فريق ضباط إنفاذها، كان إنشاء حرس قومي من «لجان الإنذار»، الأهلية والبعثية المحلية، يتولى الشق «الشعبي» والعنيف من الانقلاب جزءاً حاسماً من الخطة. وزين الخطة إعلان جبهة قومية، على غرار اتحاد الجبهة الوطنية، أو الجبهة الوطنية المتحدة، تبطل أو تخفف الصبغة الحزبية والبعثية المنفردة، وتضم ضباطاً يأنفون من طاعة زملاء حزبيين أدنى منهم رتبة عسكرية نظامية ويفوقونهم نفوذاً سياسياً، على نحو ما تضم الاستقلاليين، وإطار الجبهة الشكلي يرضي نازعهم إلى المساواة، ويستجيب رغبتهم في أداء دور الند والشريك. وغلبة الضباط السنّة على إعداد الانقلاب قرينةٌ على فعل الحوادث الأهلية وحصولها

في مسارح يغلب عليها السكن الطائفي غلبته على مسارح أخرى يغلب عليها السكن القومي. وتؤجج الغلبة الأولى النازع السني، بينما تؤجج الغلبة الثانية النعرة العروبية وعصبيتها. وتعزل الغَلَبتان الشيوعيين في دائرتين معارضتين واعتراضيتين خالصتين وتبعدانهم من السلطة، ومن طلبها ومزاولتها. فينزوون في دور مساند. ولا يستقيم هذا الدور إلا إذا احتاج إليه «مسلَّط» (أبو نؤاس) يبحث عن قائمة شعبية أو اجتماعية يستقر عليها سلطانه. وأما إذا استفاد المزمعُ التسلط، والمخطط له، دروسَ الأعوام الأربعة (١٩٥٩ – ١٩٦٣) المنصرمة، ناقصة ٥ أشهر، وهي حال حزب البعث في العراق، انقلبت القائمة الشعبية أو السند الشعبي عدواً أهلياً، وحاجزاً يحول دون استتباب الأمر للحزب المستولي وسيطرته المنفردة على جماع مقاليد الدولة والأبنية الاجتماعية معاً. ولمَّا لابس الانشقاقَ السياسي والحزبي والأيديولوجي، في الأثناء، شقاقٌ أهلي وعصبي قصر السلطة والدولة على عصبية سنية وعربية (وليس على السنة العرب)، ورجح كفة حصة أهل هذه العصبية من الريوع والقوة والمراتب على حصص غيرهم، اضطر المتسلطون «الجدد» إلى الحجر على الشق الآخر من المحكومين، وغذوا منزعهم الاعتراضي والانفصالي. وفي الأثناء كذلك، أراد الحاكم المستولي جمع قرار الحرب والسلم، وتعيين العدو والصديق، إلى قرار إعلان حال الطوارئ من طريق الاستيلاء على الجيش والقوة المسلحة. وأتاحت ثورة روح الله خميني على شاه إيران، وتنصيبُ هذا نفسه مرشداً على «ثورة إسلامية»، إمامية اثني عشرية، في رأس خططها النفخ في ثورات عامية إسلامية تفضي، فيما تفضي إليه، إلى الاستيلاء على بلدان الخليج العربية – (أتاحت) لصدام حسين فرصة مِلك قرار الحرب والسلم. ولكن الحرب الطويلة والباهظة الأثمان البشرية والمادية لم تسفر عن تخطي أو حل العقد الناجمة عن الاستيلاء العصبي والريعي البيروقراطي. فتكتلت معارضة عصبية شيعية، رفدتها

معارضة كردية، في وجه الكتلة المستولية، وسعت بدورها في استيلاء عصبي وريعي. وغذت الحمى الإمامية الإيرانية الاستيلاء العصبي والريعي الشيعي بعلل جديدة ونفحته موارد متفجرة ومتأتية من تديّن استشهادي، وانقياد لسلطان جمع الملك والإمام (النبوي) في واحد.

ختام

تصفحت فصولُ التعليقة على كتاب حنا بطاطو في العراق الحديث تاريخاً واجتماعاً، حلقاتٍ ولدت في كنفها سمات وقسمات غلبت على تاريخه السياسي والاجتماعي، وأفضت من طرق شتى الى بناء «أنظمته»، وليس نظامه، على الشاكلة التي بقيت عليها. وتناول التصفح هذا التاريخ السياسي والاجتماعي في ضوء خاتمتيه: ١) الخاتمة التي صارت اليها أبنيته السياسية وتحجرت عليها، وهي اشتركت فيها مع أنظمة شقيقة وتوائم مثل «الانظمة» السورية و«الانظمة» الليبية والمصرية واليمنية؛ و٢) خاتمة الانهيار الذي أصابه، وتتناسل فصوله الى اليوم، وأفضى الى حروب أهلية وإقليمية (بالوكالة) أخرجت الى السطح والعلن الداميين ما تسترت عليه الدولة الواحدة والمستبدة والشكلية من منازعات أهلية عصية على التأليف والمفاوضة والتركيب والدسترة.

والعودة الى عراق العشرينات والثلاثينات، والى عراق الخمسينات، على هدي رواية حنا بطاطو، ليست استرجاعية أو نواتية. فهي لا تقصد استخراج رسوم أو معانٍ تكوينية وثابتة، لم تصنع الحوادث والسياسات اللاحقة إلا جلاءها وإظهارها. فما سعى فيه تصفح بعض حلقات تاريخ العراق السياسي والاجتماعي الحديث هو تتبع بناء هذه الحلقات، وإنشائها وإعمالها في معالجة الحوادث والوقائع والمسائل الطارئة. فوصف الفصلان الاول والثاني بعض الاحوال البنيانية التي أولت القوة

العسكرية النظامية والمركزية الدور الاول والراجح في قسر (مجتمع) الجماعات العراقية على الاذعان والطاعة، وإخماد نزعاته المتفلتة والمتناحرة وضبطها. وأبرز الفصلُ الثالث سريانَ مفاعيل هذا الدور في معالجة القوى السياسية المتفرقة مسائلَ مثل المنافسةِ على المحل السياسي الاول والمحل الثاني، وسياسةِ الفئات الاجتماعية الجديدة التي أنشأها العمران المدني والتوسع الإداري، وجمعِ عوائد الاقتصاد الريعي بين يدي بيروقراطية عصبية وحزبية رفد بها الحاكم انفراده بالأمر، وأرسى عليها توزيعه العوائد.

فأرسى الاستيلاء العصبي الريعي والبيروقراطي، من طريق جهاز حزبي بني على مثالِ أمني استخباري وعسكري وعلى مضمون هذا المثال، أنظمةَ «دولة» تسلطٍ واستيلاءٍ وتصرف أمري. فحلَّ أو أذاب «الدولة» الوطنية والاقليمية، وهيئاتها السياسية والدستورية، وإدارتها البيروقراطية والعسكرية والاقتصادية والخدمية، في إرادة «سلطان» واحد ومشيئته. وتوسل الى إقرار هذه الانظمة بتصديع الابنية التمثيلية النيابية والتنفيذية والقضائية، وتقويض الاجسام أو الاسلاك الادارية والاقتصادية والعسكرية والامنية تقويضاً عميقاً. فتولى الجهاز الحزبي الامني، وعلى رأسه قائده، التصريف والتدبير والبت محل الدولة المفترضة، وصادرها على ادوارها ووظائفها، وعلى مكانتها المادية والمعنوية. وجمّد الجهازُ الحزبي الامني دوائرَ العلاقات والروابط الاهلية، العشائرية والمحلية والقومية (أو الاقوامية) والمذهبية، والاجتماعية، موقتاً، وعلق بعض آثارها بالقوة. فتقطعت أواصر وعرى أشد أجسام الدولة حاجة الى قيادة ووحدة مركزيتين، وتفرقت أسلاك الدولة وأولها السلك العسكري، صفوفاً وكتلاً قطاعية من غير صلات أفقية أو عضوية متضافرة ومتماسكة. وتولى التنسيقَ القاهر والمتعسف بينها رأسٌ آمر يعلوها، ويتسلط عليها.

ولم يحصل هذا كله، وهو حصل تدريجاً وحلقةً بعد حلقة (على ما حاول الفصل الثالث تفصيله) بناءً على رسم متصل ومنطقي. فلم تترتب حلقة لاحقة على حلقة سابقة، ولم «تتبع» منها. فالحزب الواحد، أو الحزب - الدولة، لم ينشأ عن مثال ديكتاتوري، ولا عن بنية حزبية أمنية مركوزة في ضيق القاعدة الحزبية، إذا قيست على الجمهور المدني والاهلي العريض. والأرجح أن الحزب المتسلط والمتولي الواحد جرى على مصادر ومثالات كثيرة متعاقبة ومتضافرة. فاضطلع بدور راجح انقلاب الدولة الكولونيالية من ضعف أعزل، بإزاء مشايخ العشائر وأسياد الارض، الى قوة مسلحة استدخلها، واستولى عليها أبناء الجماعات العامية غير المتحدرين من أحساب وأنساب شريفة. فانقلاب القوة المسلحة الى القوة السياسية والمحكّمة الوحيدة في معترك مجدب ويفتقر الى معايير النزاع والتحكيم والقوننة. وغلبة العوائد الريعية، وهي بيد الحلف الحاكم والجهاز الاداري، على عوائد الانتاج الاجتماعية الراكدة، أضفت على الدولة، والاستيلاء المنفرد عليها، مسوغاً عملياً وإيديولوجياً لا يرد. وأدت كثرةُ الاحزاب التي تتنازع السلطة وتتنافس عليها، وتتنازع المصالحَ والمنافع الناجمة عن الاستيلاء عليها، واعتقادُها كلها أدواراً طليعية وخلاصية فريدة، ختامية أو أخروية (هي مرآة اختبار التدبير والحكم اختباراً سحرياً وطفلياً قضى به اقتصار «السياسة» النافذة على الاعيان والرؤساء) - الى توسيعها جمهورها الى حدود عصبياتها الاعرض فالأعرض، العشائرية فالقومية فالمذهبية الدينية.

وأسلم النزاع السياسي والعصبي، على مثال حربي وعرفي صارم، الجماعات المتنازعة الى التحام داخلي لا تراخِ فيه ولا توسط. ورُفعت فوق هذه اللحمات أعلام إيديولوجيات متصلبة وشاملة. فالجناح البعثي والناصري رفع لواء قومية عربية قريبة من العنصرية، نيط بها

تداركُ الانقسامات العشائرية والقبلية الكثيرة، وانكارُ الانقسامات الاجتماعية، وتجاوز الانشقاق الاقوامي العربي والكردي والتركماني والاشوري الكلداني، والاستقواء بأحلاف وميول إقليمية ودولية نافذة، وأوكل إليها صهر أهل المذاهب والديانات في أمة «تاريخية» واحدة. وانحاز التيار الشيوعي الى وطنية عراقوية وعامية، أو «اجتماعية»، أرادت الاستظهار بميزان قوى داخلي مال يومها اليها، هي القوة الحزبية الوطنية القديمة والمجربة، وسعت في رص كتلة سياسية واجتماعية متكاتفة جمعت مركز القوة العسكرية الى جسم سياسي شعبي وظهير دولي قوي. وعزل التياران تياراً ثالثاً، كامناً بعض الشيء في الجناح القومي وفي الجناح الشيوعي، هو التيار الشيعي، الضامر سياسياً والمتصدر اقتصادياً واجتماعياً يومها. فاجتمعت من هذه العوامل، وتفرقت، جماعات قريبة من المعسكرات المتخندقة. وسارت الجماعات، وهذه حالها، على تعبئة، وعلى إعداد للقتال و«المنازلة»، على قول الطاغية العراقي.

ولم ينتهِ تاريخ العراق مع الطاغية واستتبابه في الحكم وتمكينه. فالحرب العراقية – الايرانية التي أقبلت عليها الدولتان فرحتين ومستبشرتين، واستدرجت الواحدة الاخرى الى ميادينها المدمرة عن تصميم أو عفواً واتفاقاً، أمكنت الحاكم العراقي من تقرير الحرب والسلم وتمييز الصديق من العدو، بعد أن استحوذ على قرار حال الطوارئ. وإذا فاقمت الحرب مركزية القرار والانفراد به، على ما مرَّ في صدر الفصل الاول، فهي شرذمت مجتمع الجماعات العراقية، وقلصت موارد الحكم وتوزيعه، وبعثت في حلة جديدة ومختلفة النزعات العصبية المكبوتة ظاهراً والمضطرمة فعلاً. والاخفاق العسكري والسياسي في الكويت عظَّم النازعَيْن القطبيين، وجعل «الدولة» و«المجتمع» ظلين أو طيفين يسبحان في فراغ سياسي واجتماعي مقيم. وتوالى الحصار (١٩٩١ – ٢٠٠٣)

والغزو (٢٠٠٣) وأعوام الحروب الطائفية وإرهابها (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨)، فسحقت مقومات اجتماع سياسي ووطني لم يكن متماسكاً. وخلفت السيطرة الشيعية على هذه الانقاض وتوجتها غزوة «الخلافة» على الانبار ونينوى وصلاح الدين. وأحدث كل فصل من هذه الفصول عوامل أضافها الى سابقاتها، وصنع منها زمن العراق المعتم.